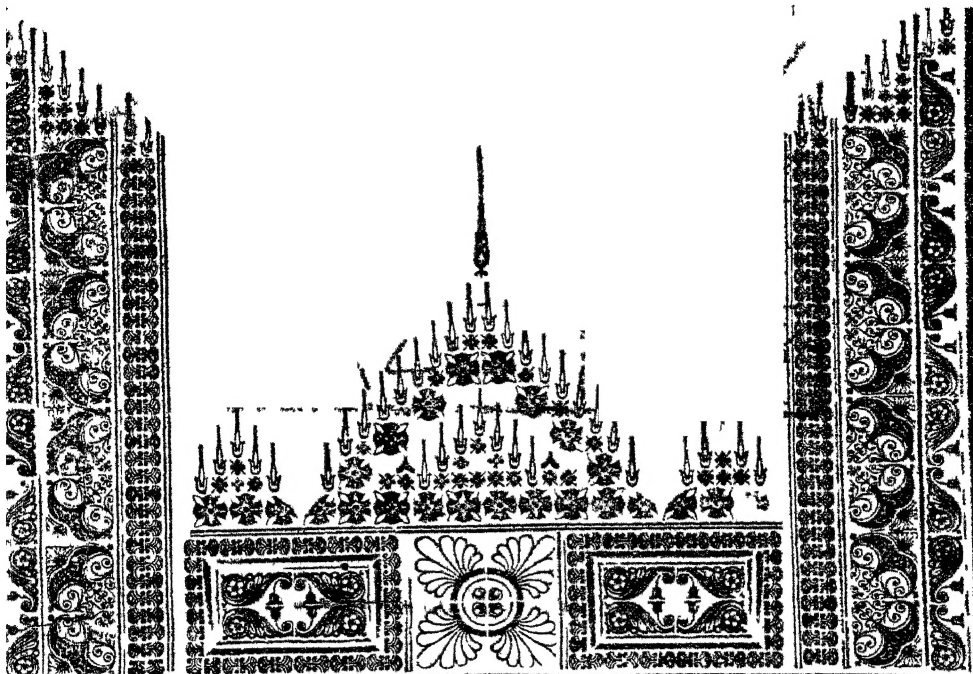


4606
SIA

تمت خلاصة الفرائض نظم من السراجيه
للفقيه الى رحمة مولاه الغنى عباد
الملايكة بن عبد الوهاب المكي
اليتيم على الله عنهما
آمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أورث من التجأ اليه جزيل المواهب وقرب منه الخالص في عبوديته فلم
يحببه عنه حاجب واصلالة والسلام على سيدنا محمد الذي أصل الفرائض
وصحح مسائلها بالحنج النواض وعلى آله وصحبه وعترته الذين تعصبوا بالحق
في نصرته فكان نصيبهم من الغيض الاسمى سعادة الدارين العظامى
وبعد فيقول الفقير الى رحمة ربه الغنى عبد المطلب بن عبد الوهاب المسكى
اليتنى لما كان علم الفرائض مع سهولة تناوله نصف العلم رأيت مما يحاملى
تعلمه لاحظى من شطرى العلم باقرب قسم فطالعت المنظومة الرحبية على
مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه فراقنى حسن وضعها وغزارة نظمها
ووددت لو يكون مثلها منظومة محكمة البنيان على مذهب الامام أبى
النعيمان فراجعت ذوى الفضل فى ان ينظموا متن السراجية للشيخ سراج
محمد بن عبد الرشيد السجواني الحنفى فانها موضوعة على أحسن ترتيب وشعر
للسيد البحر جافى لقد حوى كل عجيب فاسمتم رواة يقولون سوف ننال الامل
حتى خلع خاطرى قول الاجل وما للنفس شافية سواها فان تجلبت نظمها

وضممت اليها زادات يستحسن اللبيب ضمها * وأغفلت غير المفقى به
 في المسالك العثمانية * وأدرجت فيها من مذهب الشافعي مسـئـلتـي
 المشركة والا كدرية * ثم شرحتها بما يباريها * مما يشرح صدر قارها *
 ناقـلا من شرح السيد المجراني وحاشيته لجمع زاده والدر وحاشيته
 للسيد الطحطاوي والسيد ابن عابد بن الرحيق المختوم له وشرح
 الرحبية للشنشوري وحاشيته للخصري والشيخ طاهر سنبل المسكن
 المسماة بالعوائد السنبلية والقواكه الشهية شرح السراجيه
 الكازروني والجواهر الهمية للازهرى وغيرها ثم ألحقته بالمسائل التي
 رقت عليها ما وقع فيه الخلاف * بين الشوافع والاختلاف * ولا أقل
 من أن يكون فيه من أسباب التأليف جمع المفرق وبالله التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم *

الحمد لله القديم الوارث * الدائم المحيي المميت الباسع
 وأفضل الصلاة والسلام * على مؤصل هدى الاسلام
 محمد من جاء بالفرائض * والآل والعقب هداة الفارض
 ثم يقول بعد ذاع به الملك * البتـى الملتجى الى الملك
 ان الفرائض لنصف العلم * وانه يسهل حفظ النظم
 وقد رأيت الرحبية التي * في كتب الميراث كالفريدة
 فانها عمدة المنافع * لكنها فيما ناه الشافعي
 وحبذا لو كان للعاني * نظيرها في مذهب النعمان
 وطامنا رجعت في أن ينظما * متن السراجية نظما محكما
 فتلك ما أحسن ترتيبا * وشرحها القدحوى العجبا
 أعنى الذى للسيد المجراني * فقد دنت قطوفه للعاني
 ولم أزل مسوقا نيل الامل * حتى ارتجلت نظمها ولم أمل
 وزدت فيها ما يروق النظرا * دون خلاف في النقول اشتهرا
 وحين أنتمت به من فائض * سميتها خلاصة الفرائض
 ألقه بها ان ينفعها * ناظمها ومن علمها اطعها

مقدمة *

ن (جمع فريضة وهي فريضة من الفرض وله في اللغة معان
 كقوله تعالى فنصف ما فرضتم * والقطع كقوله تعالى
 اروضاى مقطوعا محدودا * وما عطى من غير عوض كقول

(قوله اسباب)
 التأليف) هي معدو
 اخترع مفرق جمع
 ناقص كمل مجمل
 فصل مهم عين
 خطاب بين مختلط
 رتب مطول هذب

كافي الاشعوني) نفيه الرابع ما غلب جفري مجرى الاسم العلم كقولهم في الانصار انصارى
نصار انصارى اه وهم قوم من فارس وما ذكر فيه من أن الانبار قيسا من بني سعد لعل
وايه الانباء بتقديم الموحدة ٤ وبالله مرة بدل الراء كما افاده بعض المشايخ وهم غير

لا بناء الذين في
من لمافي للباب
بن الانير كل من
ببالمين من ابناء
لفرس الذين
نهرهم كسرى مع
سيف بن ذي يزن
وليس من العرب
يسمونهم الانباء
على ان هذا العلم
سمى بالفرائض
ببالبعض مسائله
ذبعضها تعصيب
س فهو علم جنس
للمها قال الاكمل
الفرائض جميع
نريضة وهي من
لاسلام الغالبة
باب من أبواب
تسمية للشي
بأنوى اقسامه عند
الفقهاء اه وعلى
هذا فلم يبق الفرائض
على جمعيته وحينئذ

العرب ما أصبت منه فرضا ولا قرضا * والانزال كقوله تعالى ان الذي
فرض عليكم القرآن أي أنزله * والتبيين كقوله تعالى قد فرض الله لكم
تحلة ايمانكم اي بينها وبين الاحلال كقوله تعالى ما كان على النبي من حرج
فيما فرض الله له أي أحل الله له (ولما) كان علم الفرائض أعنى العلم بقسمة
الموارث مشتملا على هذه المعاني الستة لمافي من السهام المقدرة
والمقادير المقطعة والاعطاء المجردة عن العوض وقد أنزل الله تعالى فيه
القرآن وبين لكل وارث نصيبه واحله له سمي بذلك وهو الفارض العالم
بالفرائض كالغرضي بفتحين وأجاز ابن الهائم أن يقال فرائضى أيضا وإن
قال جماعة انه خطأ أي لانه اذا أريد النسبة الى الجمع فاعلم ان نسب الله
مفرده والجواب أن الجمع اذا كثرت أعماله حتى شابه الواحد بالوضع
جازت النسبة الى لفظه وذلك في أربعة أقسام رابعة كمالنا كافي
الاشعوني (وتعريفه) كافي الدر المختار عـ لم ياصول من فقه وحساب
تعرف حق كل من التركة ولا يخفى ان من تلك الاصول الموصوفة علم
ذكر الاصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب بل هي المدونة في ذلك
اذ بدونها لا تعرف الحقوق ولذا قالوا من لا مهارة له به الا يحل له أن يقسم
فريضة ودخل فيها معرفة كون الوارث ذافر أو عصبية أو ذارح
ومعرفة أسباب الميراث والتصحیح والعول والدفع ذلك ودخل في
مسمى الحق الارث وغيره كالوصية والدين وما يجب بالصالح والاقرار كافي
الخصري (وموضوعه) التركات لا العدد فان قلت يلزم على جعل
مركب من الفقه والحساب جعل العدد موضوعا له قلت نعم لكن لا علم
الا نفراد الذي هو المنق بل مع موضوع الفقه أعنى افعال العباد من
حيث تتعلق الاحكام الشرعية بها فموضوعه كلا الموضوعين المعبر عنهم
بالتركات فان قلت كيف اندراج التركات تحت افعال العباد التي هي

النسبة الى لفظه ليست بخطا (قوله فموضوعه كلا الموضوعين) أعلم
موزان يكون الموضوع امورا متعددة بشرط ان تكون متناسبة بان تتشارك في أمر ذاتي
السطح والجسم التعليمي اذا جعلت موضوع علم الهندسة فانها تشترك في ان كلا منها
انها وكالكامة والكلام بالنسبة الى علم الفقه على قول فان كلا منها لفظ

أو امر عرضي كبدن الانسان والاغذية والادوية اذا جعلت موضوع علم الطب فان
 مشترك في ان كلا منهما منسوب الى الحكمة التي هي غاية الطب وهو المناسبة بين العدد وانما
 لعماد في صحة جعلها موضوعا لعلم الفرائض في امر عرضي وهو اشتراكهما في ان كلا منسوب
 الى اتصال الحق بسبب حقيقة الذي هو غاية علم الفرائض ه وان كان الاتصال في الاول

محازا وفي الثاني
 حقيقة (قوله نصف
 العلم) أي لتعلقها
 بالموت وغيرها
 بالحياة أو لتعلقها
 بالضرورة وغيرها
 بالاختيار كالتب
 والشراء وقبول
 الهبة والوصية وغير
 ذلك (قوله وابن
 سلمة) كذا في رد
 المختار ولا علم
 أبي سلمة (قوله
 مورث) بتشديد الراء
 اسم فاعل من ورث
 قال في القاموس
 أورثه أبوه وورثه
 جعله من ورثته
 (قوله أو من الميتة)
 نمرة الخلافة
 لتزوج بأمة مورثة
 ولا وارث غيره
 فقال اذا مات

بموضوع الفقه هو بقوله هو بتقدير مضاف أي تناول التركات واستحقاقها
 قسمتها كقوله تعالى حرمت عليكم الميتة أي أكلها وأما اندراجها
 في العدد فباعتبار كميتهما كما في الخضرى (وغايته) اتصال الحقوق
 بأربابها أو الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح وهذا
 لا يظهر في الاول الا شهر (وأستمداده) من الكتاب والسنة في ارث
 الام بشهادة المغيرة وابن سلمة واجماع الامة في ارث ام الاب باجتهاد
 رضى الله عنه الداخلة في عموم الاجماع وعليه الاجماع ولا مدخل
 لياس هنا أي في تقدير الموارث خلافا لمن زعمه في ام الاب أي لان
 نياس على ما تقر في موضعه مظهرا لما ثبت والكلام هنا فيما تنسبه
 به القسمة ثبوتنا لا ظهورا وهو من الثابت بالسنة ارث العصبان لقوله
 لي الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقتهم فلا ولي رحل ذكر
 وحكمه) أن تعلمه فرض كفاية (ومسائله) القضاء بالتي تطلب نسبة
 بولاتها الموضوعات كما كون النصف للزوجة كما في الطحطاوى (ونسبته)
 خص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما (وواضعه) المجتهدون كما في
 خضرى (وفضله) يعلم من قوله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض
 علموها الناس فانها نصف العلم (واركانه) ثلاثة وارث ومورث وحق
 وروث (وشروطه) ثلاثة موت مورث حقيقة أو حكما كفقود أو تقديرا
 لجنين فيه غرة ووجود وارثه عند موته حيا حقيقة أو تقديرا كالتجمل
 العلم بجهته ارثه قرابة أو زوجية أو ولاء وهذا يختص بالقضاء كما في
 رحيق المختوم (ووقته) قال في الدر المختار هل ارث الحي من الحي أي
 يملأ في آخر جزء من أجزاء حياته أو من الميت المعتمد الثاني

يعين التي تتعلق بها حق الغير وما يتعلق بالتركة

تحرر فعلى الاول تعيق لانه أضاف العتق الى الموت والميت ثابت من قبله وعلى الثاني
 نعم لثبوت المالك بعده أفاده في شرح الوهبانية وهو يظهر النثرة أيضا فيما لو علق طلاقها
 بتمولها كما نص عليه البيرى أقول وبه تظهر الفائدة تصويها بالزوج والاتفاق العتق
 يتوقف على الزوجية تأمل اه من رد المختار (قلت) وفي الصورة الأخيرة تصير في ملكه

ل موت المولى على الاول فيبطل النكاح فلا يقع الطلاق بموته وعلى الشافى يقع وقد عرفت
 به محمد (قوله قبل التوى ٦ كرهته) التوى الهلاك والمراد به الموت والزم اسم المولى

من كافي كليات
 واما المقام (قوله قبل
 لا ينفذ المثلث) أى ولم
 ينفذ من كفاك مانع
 من من الفسخ فيمكن
 ما مانع منه فان وجد
 لفسخ مانع من الفسخ
 يتعلق حتى لازم به
 ان يشتري عبدا
 سيد ذمته ويكاتبه
 وليس بوث المشتري
 يسقط حاشيته فليس
 له ان يفسخ
 كالمبايع المبيع
 كمن يملك حق الحرية
 ذمته و يقدم التجهيز
 من بدل الكتابة كما
 في حاشية المحضرى
 على الشنشورى
 انه بزيادة (قوله
 لا ينفذ) التركة بفتح
 لاء و كسر الراء
 باربعين المفعول
 بالتوى اقرب ويحوز
 كسر التاء
 وقفها مع سكون
 الراء وكذا كل ما

(قدم حقوقا علق بالعين * قبل التوى كرهته في الدين)
 لما كان ما يتعلق بعينه حق الغير ليس بتركة كان حق الغير فيها مقدما
 على كل ما يتعلق بالتركة وذلك في سبع مسائل (الاولى) اذا هن شيئا
 وسلمه ولم يترك غيره ومات فدين الميراثن يقدم على التجهيز فان فضل بعده
 شئ صرف اليه (الثانية) العبد الجاني في حياة مولاه ولا مال له سواء فان
 الجاني عليه احق به من المولى الا ان يفضل شئ بعد ائرش الجناية
 بتبنيه لو كان العبد الجاني هو الميراثن يقدم حق الجاني عليه (الثالثة)
 المأذون المديون اذا مات المولى ولا مال له سواء قدم الغرماء على التجهيز
 (الرابعة) المبيع المحبوس بالثلث كالمشتري عبدا ولم يقبضه فأت قبل نقد
 الثمن فالبايع احق به من تجهيز المشتري أما اذا قبض المشتري المبيع فان
 البايع أسوة الغرماء فيه كافي الدر المختار قبل خيار الشرط (الخامسة)
 الدار المستأجرة فانه اذا أعطى الاجرة أو لاثم مات الاجر صارت الدار
 رهنا بالاجرة (السادسة) العبد الذى جعل مهرا يعنى اذا مات الزوج وهو
 في يده ولا مالا له سواء فان الزوجة تقدم على تجهيز الزوج كافي الطحطاوى
 (السابعة) المقبوض بالمبيع الفاسد اذا مات البايع قبل الفسخ فان
 المشتري مقدم على التجهيز وقد نظمته فى قولى

وقدم على التجهيز كل معلق * بعين الميت مثل دين ميراث
 ومحبوس ما قد بيع فى ثمن واجد رادار وعبد قد حنى دين مأذون
 ومقبوض بيع فاسد قبل فسخه * كذا عبد مهر لم يسلم به معين
 (وما عداها تركة تعلق * بها حقوق أربع قد رتب)
 التركة لغة ما تركة الشخص وبقيته واصطلاحا ما بقي بعد الميت من ماله
 صافا عن تعلق حق الغير بعينه ويدخل فيها الدية الواجبة بالقتل
 الخطأ وبالصلح عن العمد او بانقلاب القصاص مالا يعفو بعض الاولياء
 كافي الذخيرة وهى تركة حكاو بما ذكرنا دفع ما عسى ان يقال ان الدية
 حصلت بعد موته فليست بتركة اذ هو لم يتركها ويتعلق بها حقوق

كان على فعلة كنبقة وهى فى الميت بسكون الراء فقط للوزن (قوله حقوق أربع) يجوز أربعة
 فى مثله اثبات التاء فى العدد وحذفها فى حاشية الصبان فى اول باب العدد اذا اخرج العدد وجعا
 صفة للعدد وجاز تذ كير العدد وتاذننه تقول مسائل تسع أو تسعة ورجال تسعة وتسع لكنه فى

اربعة مرتبة أى بعضهم اقدم على بعض

(تجهيزه كذا الذى له يجب * عليه انفاق اذا كان عطب)

(قبيله كزوجة أو الولد * وان تكن غنية فى المعتمد)

(يكفن السنة أما ان منع * دائنه فبالكفاية يقع)

(الحق الاول) التجهيز وهو فعل ما يحتاج اليه الميت من حين موته الى حين دفنه وتعلقه بها بالتوسط أى من غير اسراف ولا تقصير ويكون ذلك فى الكفن من حيث العدد ومن حيث القيمة * فاما بالتوسط فيه من حيث العدد فهو بأن يكفن بكفن السنة وهو فى الرجل ثلاثة أثواب ازار وقيص ولفافة وفى المرأة خمسة أثواب ازار وقيص ولفافة وخمار وخرقة يربط بها نديها * وأما بالتوسط فيه من حيث القيمة فهو بأن يكون من أوسط ثيابه فان كان له ثوب يلبسه فى الأعياد وآخر يلبسه بين أقرانه وثالث يلبسه فى داره يكفن بالثانى لانه المتوسط أو من الذى كان يترين به الرجل فى الأعياد والجمع والمرأة من الذى تلبسه لزيارة أبيها كما فى شرح السديد * والاسراف فيه نوعان من حيث العدد بأن يراد فى الرجل على ثلاثة أثواب وفى المرأة على خمسة ومن حيث القيمة بأن يكفن فيما قيمته تسعون مثلاً وقيمة ما يلبسه فى حياته ستون وهذا اذا لم يوص بذلك أو وصى به تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلث وكذا لو تبرع الورثة أو أجنبي فلا بأس بالزيادة من حيث القيمة لا العدد الا ان الافضل الاقتصار كذا فى شرح مصنف السراجية * والتقير فيه نوعان عكس الاسراف عدد او قيمة وهذا عند القدرة والاختيار اما عند الحجز والاضطرار فيكفن بأى شئ وجد وان منع الدائن عن كفن السنة فيكفن بكفن الكفاية وهو للرجل ثوبان ولو غسيلين وللمرأة ثلاثة * وتنبه لو قبض الغريم مال الميت المستغرق فى الدين قبل التجهيز والتكفين لا يسترد منه شئ للكفن ذكره ابن الكمال اه طحطاوى وأما ما دأمن تركته بتجهيزه كذلك يبدأ منها بتجهيز من تلزمه نفقته * ولو غنية على المعتمد اذا ما تأقلمه ولو بلحظة كما فى رد المحتار

فدين خلق صحة فرضا * ثم وصية فإرث فرضا

(الثانى) قضاء دينه الذى له مطالب من جهة الخلق وهو عرفا بحسب مال فى الذمة بدلا عن شئ آخر فالخراج دين لانه بدل عن منافع تحفظ بخلاف الزكاة لان الواجب فيها تسليم مال من غير ان يكون بدلا

الميت بدون ثياب
للوزن (قوله ويكفر
ذلك فى الكفن الخ
انما اقتصر على ما
التوسط فى الكفن
دون غيره مما يعم
التجهيز كالغسل
والقبر لظهور ذلك
(قوله وهو فى الرجل
الخ) أما الصبي
الذى لم يراه ق
فيكفن فى خرقتين
ازار ورداء وان كفن
فى واحد اجز
والصبيبة التى لم
تراهق كفنها عند
محمد ثلاثة وهذا
كثره والسقط يلف
ولا يكفن كالعض
من الميت والمنبوذة
الطري يكفنن
لم يدفن والمنبوذة
المتفسخ يكفن فى
ثوب واحد كما فى البصر

قوله أويوصي بها) اعلم ان الوصية اما ان تكون لله تعالى أو للعباد أو يجمع بينهما وعلى كل فاه
 من يفي بها الثلث أو بضيق عنها فان وفي فيها وان ضاق عنها فما كان لله تعالى فان كان كل
 فرائض كالزكاة والحج أو واجبات كالسكفارات والنذور وصدقة الفطر أو تطوعات كالحج
 أو المتأخرون والصدقة للفقراء فيبدأ بالعباد به الميت وان اختلطت يبدأ بالفقراء ثم قدمها الموصي
 لانه أو آخرها ثم بالواجبات وما كان للعباد فيقسم بينهم على قدر حقهم وما جع فيه بين حقه
 بين تعالى وحق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات القرب مفرد
 بها بالاضرب ولا تجعل كاهاجحة واحدة لانه وان كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى

عن شئ آخر فاذا كان الدين لواحد فيدفع له ما بقي بعد التحجير فان وفي
 فيها والا فان شاء عفا أو تركه لدار الجراء (وان) كان جماعة وتفاوت
 في الاولوية كدين الصحة حقيقة وهو ما كان ثابتا بالبنية أو بالاقرار
 في زمان صحته أو حكا وهو ما أقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق
 المعاينة كما يجب بدلا عن مال ملكه أو استهلكه فانه يقدم على دين
 المرض الثابت بأقراره فيه أو فيما هو في حكمه كإقرار من خرج للبار
 أو خرج للقتل قصاصا فان استتروا يقسم بينهم على حسب حقوقهم
 على الوجه الاخر في آخر قسمة التركة أمادين الحق تعالى كدين
 زكاة وكفارة وفدية وغيرها من الواجب له تعالى فانه يسقط بالموت
 عندئذ لانها عبادة والعبادة شرطها الاداء بالنفس فاذا مات فان الشراء
 الا أن يتبرع بها الورثة أو يوصي بها فتنفذ من الثلث وتسميته دين
 مجاز باعتبار ما كان ولو حج عنه الوارث بلا وصية يرجي من الله تعالى
 قبوله كما في شرح السيد واذا اجتمع دين الله الموصي به مع دين العباد
 ولا وفاء قدم دين العبد لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه (الحق
 الثالث) تنفيذ وصيته من ثلث ما بقي بعد الدين لامن ثلث أصل المال

الا ان كل واحدة
 لغرض منها في نفسها
 مقصودة فتنفرد
 كوصايا الادميين
 التي تجمع فيقدم منها
 الا هم فالاهم فاولو
 قال ثلث مالي في
 الحج والزكاة ولزيد
 والسكفارات قسم
 على اربعة اسمهم
 ولا يقدم الغرض
 على حق الا دمي
 لمحاكمته وان كان
 الا دمي غير معين
 لا بأن اوصى بالصدقة
 على الفقراء فلا

تسيم بل يقدم الاقوى فالاقوى لان الكل يفي حق الله اذا لم يكن ثمة
 فيستحق معين كما في رد المحتار (قوله فتنفذ من الثلث) فلو فاتته صلاة أو وصى ان يطعم عنه فعلم
 الورثة ان يطعموا عنه من الثلث لكل صلاة نصف صاع من بر وان فاتته صوم رمضان بمريض
 أو سفر ونحوه من قضاؤه بعد برئه أو اقامته ولم يتض بحق مات أو وصى بالاطعام فعلى الورثة ان
 يطعموا وان كل يوم نصف صاع من بر كما في شرح السيد (قوله تنفذ وصيته) أي صريحة كانت
 فيه تنفذ من الثلث وان كان يسعى في ثلثه اذا لم يكن لاولاد مال سواء بعد موته ويسعى في
 اذا كان له دين مستغرق وقتي ام الولد من كل ماله ولا تسعي لنريم مولاها شيئا اذا
 عليه دين مستغرق وصحت الوصية لأجل ذلك بثلث ماله اتفاقا وتكون وصية بالعتق فان خفي

الثالث فيها والاسم في بقية قيمته وان فضل من الثلث شيء فقول (قوله وتقدم على الارث) الرد المختار لا خلاف في تقديم الوصية بعين كالمأز والاثوب مثلاً بمعنى انها اذا خرجت من الثلث لا حق للورثة فيها فترز وحدها وتقسّم ما سواها بين الورثة اما الوصية المطلقة فنظر الى انوار اثثة في التركة تزداد بزيادتها وبالعكس قال لا تقديم فيها أم - لابل الموصى له شريك للورثة انما معنى انه لا يمكن ان ينقر دبالاً - ندوم من نظر ٩ الى ان قسمة الميراث لا تكون

الابعاد اخرج
نصيب الموصى
قال انها مقدمة لانه
لولا يفرز نصيبه أولاً
بل اعتبر شر يكاف
مع الورثة يلزم ان
يقسم له معهم كانه
واحد منهم له ثلث
التركة ويلزم منه
الحمل من ل
لوتر كست زوجاً
واختين شقيقة من
وأوصت بالثلث
لزيد فيخرج الثلث
الموصى به لولا
فيأخذ زيد واحداً
من ثلاثة ثم ية
الباقى وهو اذ
سبعة فالزوج ثلثه
وللشقيقة ثلثين أربعة

تقدم على الارث سواء كانت الوصية مطلقة - كثلث ماله أو ربعه -
بقية بعين كثلث دراهمه على الصحيح - خلافاً لمن قال المطلقة في معنى
يراث لشبه موعها في التركة فيكون شريكاً للورثة لا يتقدم عليهم وكذا
أوصى به من حق الله تعالى كذا في الرقيق المحتوم قال شيخ الاسلام
واهر زاده ويبدل على شيوع حقه فيها كحق الورثة انه اذا زاد المال بعد
وصية زاد على الحقين واذا نقص نقص عنها - ما حتى اذا كان ماله حال
وصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين فله ثلث الالفين وان انعكس فله ثلث
الف - واذا زادت الوصية على الثلث فتمطل في الزيادة اذا لم يجزها
يرثة واذا أجاز وانفذ ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبض
لم الرجوع قبل القبض واذا أجاز بعض الورثة دون البعض جاز في
نسب ارحصة المجيز دون غيره - ولا تصح لوارثه الا باجازه ورثته بمعنى عند
حدود وارث آخر كافي الدر - أما اذا لم يكن له الا زوجة فانها تصح
وصية لها كما اذا لم يكن لها وارث الا زوجها فتصح وصيته اليها - وأما غير
زوجين من الورثة فالمنفرد له المال كله اما فرضا او نفعياً او فرضاً
نفعياً - لا يحتاج الى الوصية والعبارة في عدم صحة الوصية لوارث بمن
لون وارثاً عند موته كافي العوائد السنبلية (الحق الرابع) الارث وهو
مطلوب احاد حق قابل للتجزى يثبت لمستحق بعد موت من كان له ذلك
رابة بينهما فهو بمعنى الموروث فيكون مراداً للتراث وأصل تائه الواو
تجاء في وجاه وهو في البيت بهذا المعنى بقة - يد مضاف الى قسمة ارث

٢ خلاصه وتوضيح ذلك ان أصل مسألة الورثة من ستة وتقول بسدسها الى سبعة
قسم الباقي سبعة كما ذكر فيكون اعتبار العول في مهام الورثة نقطاً وسلم للموصى له ثلثه وهذا
الى اعتبارها مقدمة ولوا اعتبر شر يكاف للورثة لزوم اعتبار العول قبل أخذه الثلث فاصل
مسئله من ستة للزوج منها النصف ثلاثة وللشقيقة ثلثان أربعة وللوصى له منها الثلث
ان ولا تخرج هذه المبادئ من الستة وترجع بنصفها الى تسعة فمأخذ الموصى له اثنين منها
نقص ثلثه وقد عرفت الصحيح وسيأتي في باب التصحيح كيفية التصحيح للورثة وللوصية

فوله (الأرث) هو مصدر ورث فاصله فائه الواو قلبت همزة ومثله الورثة وكذا الميراث إلا أنه تعالى
 يكون اسم المال الموروث ١٠ و ياؤه مقلوبة عن واو كسر ما قبلها كالمقات وهو لغة

بقاء والاصل وعنه
 وابن مسلم أنبتوا على
 لا يشعركم فانكم
 من ارث أبيكم ابراهيم
 بن ابي أنبتوا على
 المورث والمنهيات
 لقلانها معالم العباد
 فانكم على أصل
 أبيكم ابراهيم عليه
 الصلاة والسلام
 وانتقال الشيء من
 قسم إلى آخر
 والمراد استحقاق
 الشيء بعد آخر
 إذا انتقل صفة
 للشيء المقول فلا
 يصح ان يفسر به
 الارث الذي هو
 نعمة للوارث المنتقل
 لا شيء الشئ أي
 لا يفتقر له بعد ان
 لا ينسخ (قوله
 بالانواع) المانع لغة
 الحائل وعرفا ما
 لا جله ينتفي
 ما يوجب السبب

فرض أي قدر * والوارث اصطلاحاً المنتمى إلى الميت الحقيقي أو المحكي
 كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب حقيقة أو حكماً في ماله وحققاً
 القابل للخلافة بعد موته كذا في كلمات أبي المقاء فالنسب الحقيقي ظاهر
 والمحكي كقرابة مولى العتاقة والموالات فان الولاء كما في الدرر قرابة حكماً
 حاصلة من العتق أو الموالات والنسب الحقيقي كالنكاح القائم والمحكي
 كالعدة في الرجعي وفي البائن إذا أبانها في مرضه وموته بلارضاهما وكان
 طائعا فانها ترث ولومات بغير ما ذكر وهي في العدة

أسباب الارث

(وسبب الارث نكاح أو نسب * أو الولاء ليس دونها سبب)
 يستحق الارث بأحد ثلاثة (أولها) النكاح الصحيح ولو بلاوطء ولا خلو
 اجزاء فلا توارث بفاسد وهو ما قد شرط من شروط العكة كشمودو
 باطل كنكاح المنعة والموقت وإن جهلت المدة أو طالت (ثانيها)
 النسب وتحتله ثلاثة أنواع ذوو الفروض والعصبات وذوو الارحام
 ويدخل في النسب الاقرار بالنسب الذي لا يثبت فانه يورث به على ما
 سيأتي (ثالثها) الولاء عتقا أو موالاته وهو بالفتح والمد اسم مصدر لغة
 النصرة والمحبة وعرفا قرابة حكيمه حاصلة من عتق أو موالاته كما في الدرر
 فيه الاقرار بولاء العتاقة فانه يورث به على ما يأتي

موانع الارث

المانع للارث على ضربين * مانع عن الموروثة وهو النبوة قال عليه
 الصلاة والسلام نحن معاشر الانبياء لا نورث * ومانع عن الوارثة
 وهو في عرف الفرضيين ما نفوت به أهلية الارث فإيفوت به الارث دون
 أهليةه ليس من الموانع بل هو حاجب والفرق بين المحرّم والمحجوب
 سيأتي في باب المحجب

(ويمنع الميراث قتل إن وجب * قصاص أو كفارة أو يستحب)
 جملة الموانع سبعة فالاول منها القتل الموجب للقتل أو الكفارة وإن سقطا

بقية تضيئه أو ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته بحرمة
 بما يقيد الاول خرج السبب لانه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وبأنما في
 خرج الشرط لانه يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته

بحرمة الاثوة أو المستحب فيه الكفارة (فالاول) هو العمد وهو أن يقتل
غيره بمحض أو ما يجزى مجزأ في طريق الاجزاء (والثاني) ثلاثة أقسام
شبهه عمد وهو أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالباً كالسوط وخطأ كأن
يحيى صيداً فأصاب انساناً وما جرى مجرى الخطأ كأنه لابس نائم على
مخض أو سقط عليه من سطح (والثالث) كمن ضرب امرأة فألقت
جنيناً ميتاً ففيه العرق وتستحب فيه الكفارة فعندنا يجرم القاتل في هذه
الصور فقط تخرج القتل بسبب فانه لا يوجب بها ولا تستحب فيه
الكفارة كالوخرج روضاً أو حفراً بئر أو وضع حجراً في الطريق فقتل
مورثه أو أفاض دابة أو ساقها فوطئته أو قتله قصاصاً أو دفعاً عن نفسه
أو وجد مورثه فقتل في دارة أو قتل العادل الباسي وكذا عكسه ان قال
بنيته وأنا على حق وأنا لآلئ على الحق وخرج القتل مباشرة من
الصبى والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة واستحبها وإذا قتل
زوج امرأته أو ذات رحم من محارمه الا ناث لاجل الزنا يرث منها عندنا
مع تحقق الزنا أما مجرد التهمة فلا كذا في رد المحتار وقد نظمت مالا
يخرج الارث من القتل فقلت

القتل القصاص وحده أو مدافعة أو من صبي ومجنون بلا رشد
وعادل باغيا والعكس مدعياً في على الحق حتى لا ينل أحد
وحفر بئر بمالك الغير ذاسب كوضعه حجراً بالارث فيه جد
(وردة طوعاً عن الايمان من عاقل تغاير الايمان)

(الثاني) الردة وهي لغة الرجوع مطلقاً وعرفاً الرجوع عن دين
الاسلام من عاقل طوعاً ولا تصح من مجنون ومعتوه وموسوس وسكران
ومكره وصبي لا يعقل أما الذي يعقل فتصح منه كاسلامه ولا يرث المرتد
من المسلم ولا من كافر أصلاً ولو مرتد وكذلك المرتدة ولا يس ذلك لاختلاف
الدين لانه لا مله له لان ما تنقل اليها لا يقر عليها وبعته بر في الميراث الملة
ومن ثمة ناسب عدها ما نعام مستقلة دون ادراجها في اختلاف الدين كما
فعل بعضهم (الثالث) تغاير الايمان اسلاماً وكفراً أما الكفار فهم
يتوارثون وان اختلفت فحاله لان الكفر كله ملة واحدة الا اذا اختلفت
الدار بينهم على ما سياتي فلا يرث الكافر من المسلم اجماعاً ولا المسلم من
الكافر على قول على وزيد وعامة الصحابة لقوله عليه الصلوة والسلام

قوله يجرم القاتل في الخضري
بحرمة الاثوة أو المستحب فيه الكفارة
شبهه عمد وهو أن يتعمد ضربه بما لا يقتل غالباً
يحيى صيداً فأصاب انساناً
مخض أو سقط عليه من سطح
جنيناً ميتاً ففيه العرق وتستحب فيه الكفارة
الصور فقط تخرج القتل بسبب فانه لا يوجب بها
الكفارة كالوخرج روضاً أو حفراً بئر أو وضع حجراً
مورثه أو أفاض دابة أو ساقها فوطئته أو قتله
أو وجد مورثه فقتل في دارة أو قتل العادل الباسي
بنيته وأنا على حق وأنا لآلئ على الحق
الصبى والمجنون لعدم وجوب القصاص والكفارة
زوج امرأته أو ذات رحم من محارمه الا ناث لاجل
مع تحقق الزنا أما مجرد التهمة فلا كذا في رد المحتار
يخرج الارث من القتل فقلت
القتل القصاص وحده أو مدافعة أو من صبي ومجنون
وعادل باغيا والعكس مدعياً في على الحق حتى لا ينل
وحفر بئر بمالك الغير ذاسب كوضعه حجراً بالارث فيه
(وردة طوعاً عن الايمان من عاقل تغاير الايمان)
(الثاني) الردة وهي لغة الرجوع مطلقاً وعرفاً
الاسلام من عاقل طوعاً ولا تصح من مجنون ومعتوه
ومكره وصبي لا يعقل أما الذي يعقل فتصح منه كاسلامه
من المسلم ولا من كافر أصلاً ولو مرتد وكذلك المرتدة
الدين لانه لا مله له لان ما تنقل اليها لا يقر عليها
ومن ثمة ناسب عدها ما نعام مستقلة دون ادراجها في
فعل بعضهم (الثالث) تغاير الايمان اسلاماً وكفراً
يتوارثون وان اختلفت فحاله لان الكفر كله ملة واحدة
الدار بينهم على ما سياتي فلا يرث الكافر من المسلم
الكافر على قول على وزيد وعامة الصحابة لقوله عليه
اسلم من الكافر وصورتها كافر مات عن زوجته حاملاً

ث الولد المحكوم باسلامه ١٣ بسبب اسلام امه اباها الكافر ولم اره لا تمتنا من بها اد

لا يتوارث أهل ملتين شتى

(تبين الدارين حكما حقا * ما بين كفار وورق مطلقا)

(الرابع) تبين الدارين في الكفار باختلاف المعصية أي العسكر
واختلاف الملل كأن يكون أحد الملل في الهند وله دار ومنعة والآخر
في الترك وله دار ومنعة أخرى واقطعت العصمة فيما بينهم حتى استحل
كل منهم قتال الآخر فهاتان الداران مختلفتان فتنقطع باختلافهما
لوراثة لانها تنبني على العصمة والولاية وأما إذا كان بينهما اندام و تعاون
على أعدائهم فتنقطع كون الدار واحدة والوراثة ثابتة * ثم اعلم أن
الاختلاف اما حقيقة وحكما كالحربي في دارهم مع الذي في دارنا
و كالحربيين في دارين مختلفتين بالمعنى السابق * واما حكما فقط
كمستأمن على شرف العود مع ذمي في دارنا أو الحربيين من دارين
مختلفتين كهندي ورومي والمستأمنين من دارين مختلفتين * بل أيضا في
دارنا فانهم ما وان كانتا واحدة حقيقة إلا أنهم مختلفتان حكما لاند
المستأمن يعد من أهل دار الحرب حكما اتمكنه من الرجوع اليها * واليه
حقيقة فقط كمستأمن في دارنا مع حربي في دارهم كلاهما من دار واحدة
فان الدارين وان اختلفتا حقيقة لكن المستأمن من أهل دار الحرب
حكما كما علمت فهما متحدان حكما وفي هذا الاخير يرفع مال المستأمن
لوارثه الحربي لبقاء حكم الامان في ماله لحقه واصل ماله لورثته من حقه
وبه علم أن المانع هو الاختلاف حكما سواء كان معه الاختلاف حقيقة
أو لا دون الاختلاف حقيقة فقط اه من رد المحتار بن زيادة من الرخيق
المختوم (الخامس) الرق وهو لغة الضعف وعرفا بمنزلة حكمي قائم بالانسان
بمعنى أن الرقيق عاجز لا يقدر على ما يقدر عليه الحر من الشهادة والولاية
والمالك ما خرد من رق الذوب اذا ضعف فهو بمنع التوارث مطلقا سواء
كان كاملا كالقن والمكاتب أو ناقصا كالمدبر وام الولد وكذا المبعوض
(وعدم العلم بموت من سبق * فيمن يعمهم مصاب كالغرق)
(السادس) جهالة تاريخ الموت فيمن يموتون جملة بهو والغرق وسما في
حكمهم (ولا تباس وارث بنيره * تمنعه جهالة من خبره)

لكن في رد المحتار
حين موت
ورثته لم يكن مسلما
لا لم يوجد المانع
حين استحقاقه
من ارث وانما وجد
منه فكان كمن أسلم
لا عدم موت مورثه
الكافر فلم يكن في
الحقيقة ارث مسلم
من كافر بل هو ارث
من كافر من كافر نعم
في تصور عند نارث
المسلم من الكافر
في مسألة المرتد
بقوله والمكاتب
يستثنى منه ما اذا
بأن عن وفاء فانه
انكم بهنقه في آخر
نراه * ويؤدي
لا كتابته من
ببقي فهو ميراث
بمنه الداخلين
بأنه كتابه وغيرهم
قوله وكذا المبعوض
في عند الامام وهو
من أعتق بعضه

سعى في فكالك باقية وهو عند بمنزلة المملوك وقالاهو حر مدين و يث
يجب بناء على تجري الاعناق عند لا عندهما والصحيح قول الامام كما في العوائد السنبلية

له وهو ان يلزم من التوريث عدمه (قال الشيخ طاهر سنبلي اي لانه اذا احدثنا بتوريثه خرج
 عن أن يكون وارثا واذا لم يكن وارثا لم يقبل اقراره على الميت بالنسب فالحكم بتوريثه
 الى الحكم بابطال نسبه والحكم بابطال نسبه يؤدي ١٣ الى الحكم بابطال ميراثه

فيلزم من الحكم
 بتوريثه الحكم بعدم
 توريثه فلذلك
 لم يرث لكن يجب
 على المقر باطنا ان
 يدع المسأل للابن
 ان كان صادقا في
 اقراره (قوله
 اوفي سنة رسوله
 صلى الله عليه وسلم)
 كقوله عليه الصلاة
 والسلام اعطوا
 المجدات السدس
 (قوله والاجاع)
 بجعل المجد النحيج
 كالب عند عدمه
 وابن الابن كالابن
 عند عدمه وبنته
 الابن كالبنث عند
 عدمها والاخ
 لاب كالاخ الشقيق
 عند عدمه والاخت
 لاب كالشقيقة
 عند عدمها والاجاع
 على اعطاء الاخت

(كمن رمى مولوده في المسجد ثم اقي لاخذ من الغد)
 (اذا بطفلين به تحيزا لكانت بينهما ماميرا)
 سابع جهالة الوارث لا لتباسه بغيره وذلك يكون في خمس مسائل
 كثر (الاولى) ان يضع ولده في فناء المسجد ليلا ثم يندم صبا جافير جمع
 ذمه فاذا فقه ولده ان ولم يعرف ولده منهم ما مات قبل الظهور فانه لا يرثه
 دهم ما ويوضع ماله في بيت المال ونفقة تهم اعل بيت المال ولا يرث
 هـ الاخر (الثانية) امرأة أرضعت صبيا مع ولدها ثقات ولم يعلم
 ما فلا يرثها واحد منهما (الثالثة) حرة وأمة ولدتا في بيت مظالم ولم
 يولد لهما واحد منهما ابل يسعي كل منهما في نصف قيمته
 رابعة) مسلم ونصراني اسما جارا لارضاع ولدهما ظنرا
 لانهما كبروا ولم يعلم ولد المسلم من ولد النصراني فالولد ان مسلمان ولا
 يقمن ابويهما زاد في المنية الا ان بصطحا فلهما ان ياخذ الميراث
 لأمسة) رجل له ابن من حرة وابن من أمة الغير فارضعتهم ما ظنرا حتى
 أولم يعرف ولد الحرة فهو ما حران ويسعي كل واحد منهما في نصف
 ما يولي الامة ولا يرثان أباهما بتقريبه عدا الشافعية من الموانع
 والحكمي قال الشنشوري وهو ان يلزم من التوريث عدمه كأن يقر
 طائر باني للميت فيثبت نسبه ولا يرثاه وأما عندنا فان الميراث يكون
 من لان الاقرار حجة ملزمة ولا يثبت النسب لان فيه تحميد النسب
 انخير نص عليه في التتارخانية وغيرها وسيأتي في المستحقين

أصناف مستحق التركة

(امنح ذوي الفروض ثم العصبه ثم الذي منه عتاق الرقبة)
 ان مستحق التركة أحد عشر صنفا (الاول) ذوو الفروض وهم الذين
 سهمهم مقدرة في كتاب الله تعالى اوفي سنة رسوله صلى الله عليه
 لم أو الاجاع فهو لا يقدرون في الارث على غيرهم فيمدأة سمة

بالسدس اذا كانت مع الاخت لابوين تسكيلة للتأمين قياسا على بنت الابن مع البنت كما في
 واكة الشهية ووجود القياس هنا لا ينافي ما تقدم من انه لا مدخل للقياس في تقدير
 يرث ادا اعطاه ثابث بالاجاع وان ظهر بالقياس

التركة بينهم (الثاني) العصبية والمراد بها النسبية بقريته ذ
السببية بعد في قولي ثم الذي منه عتاق الرقة في ذ
الفروض فهو للعصبية النسبية على ترتيبهم -م الا في (الثالث) العصب
السببية وهو مولى العتاقة وهو من كان سببا لثبوت قوة حكمة للرقة
يرفع ثم ساع نفسه يد الاستيلاء والتملك ويصير بها -م لالولا
والشهادة والمالكية فعند عدم العصبية النسبية يعطى للعصب
السببية وانما قلت الذي منه عتاق الرقة دون الذي من يعة
الرقة ليشمل ما اذا كان العتق اختياريا بان عتق عليه بلفظ اهتاء
او فرعه كتدبير او شراء ذى رحم محرم منه او اضطرار يا بان ورد
ذ ارحم محرم منه وعتق عليه فان العبارة الثانية لا تشمل الا اضطرار
(ثم الذي يعصبه اى بالنسب في عتق المعتق ثم من عصب)
(الرابع) عصبية مولى العتاقة اى اذا لم يوجد مولى العتاقة يعطى
لمن يعصبه من الذكور وكونه عصبية نسبية لمولى العتاقة لا ينافي
عصبية سببية للميت (الخامس) عصبية مولى العتاقة السببية اى
المعتق عند فقد عصبية مولى العتاقة النسبية وعند عدم
المعتق فله عصبته ايضا (قل) في الرقيق المختوم بقى ما اذا كان لمعة
معتق وفقد معتقه وعصبته فانه يبدأ معتق معتقه كما هو المنصوص
في بحث العصبان ثم بعصبته لا بالرد كما هو ظاهر كلامهم ثم ولم ارم
عليه ههنا ام

(ثم ذوى رد فاحرام كذا في مولى الموالاة فن يعصب ذا)
(السادس) ذوى الرد في ذوى الفروض النسبية بقدر فروضه
كاسم يأتى (السابع) ذوى الارحام اى عند عدم من ذكر الاحد
الزوجين يعطى لذوى الارحام (الثامن) مولى الموالاة وهو القاب
موالاة الميت حين قال له انت مولاي ترثني اذا مت وتعتل عني اذا جئني
ولم يكن من العرب ولا من معاتبة هم ولا له وارث نسبي ولا عقل عنه يبد
المسال أو مولى موالاة آخر في رثته القابل بعكس الا ان شرط ذل
من الجانبيين وتحقق الشروط فيها (التاسع) عصبية مولى الموالاة
ترتيب عصبية مولى العتاقة سائحا في
(فن له افرأى بنسب في يحمله على السوى كابن ابي)

نسخ بآية وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض فافخر النوارث به عنهم

واستمر في قوله بولاء العتاقة
والمعروف
لا يملك على المقر له وفي
من الرقيق المختوم
من الظاهر انه متأخر
من المقر له بالنسب
لغيره اذ ارث عصبته ام
ويشترط في صحته
ان لا يكون للقر
مولى عتاقة معروف
وان لا يكون مكذبا
في المهر كما في رد المختار
في قوله حين قال له
ذا انت مولاي الخ له
ان يرجع مالم يعقل
عنه مولاة ويدخل
كم في العقد اولاده
رأى الصغار وليس
لا الاسلام شرط اعلى
في الاستحقاق ثبت
في قوله تعالى والذين
نؤسدهم ايمانكم
قوله فآتوهم نصيبهم كما
عن في الفواكه الشمية
ان اء وقد كان التوارث
سعى بالموالاة في ابتداء
يجب بومه عليه الصلاة
والسلام المدينة

(وكان

أوله فهو غير صحيح في حق ذلك الغير الخ) أي فـكان كمن اشترى عبداً وكان قد اقرضه
في الأصل وكذلك البائع فيصح في حقه حتى يعتق عليه ولا يكون ولاؤه له ولم يطلع في حقه
بائع حتى لا يرجع عليه بالثمن (قوله شرائط صحته) أي كالحرية والبلوغ والعقل في المقتضى
عديق المقر له بالنسب الا اذا كان صغيراً او غير عاقل ١٥ او مملوكاً ولا حاجة لتصديقه

كافي الرحيق المختوم
ومنها كونه بحيث
يولد مثله مثله وعد
كونه معروفاً
النسب (قوله بيت
المسال) هو ما يوضع
في يد أمين لمصرف
في مصالح المسلمين
ونوعوه الى أربعة
الاول بيت مال
الخمس أي خمس
الغنائم والمعادن
والركاز الثاني
بيت مال الصدقة
أي زكاة السواحل
وعشور الاراضي
وما أخذته العشائر
من تجار المسلمين
المساكين عليه كما
في البدائع الثالث
خارج الاراضي
وجزية الرؤس وما

(وكان مجهولاً وما صح النسب * وذا بان ماصدق المقر أب)
(وان يصدق فهو وارث ثبت * اذا شرط صحة توفرت)
بما شر) المقر له بنسب لم يثبت واعتبر فيه قبيح داربعة (الاول) ان
ون مجهول النسب (الثاني) ان يكون محمولا على غيره كابن اخي
ثله ابن ابني وعمي فان هذا الاقرار يتضمن حمل النسب على الغير وهو
ب في المثال الاول والابن في المثال الثاني والجد في المثال الثالث
يغنى بصحيح في حق ذلك الغير ويصح في حق نفسه حتى تلزمه
احكام من النفقة والحضانة والارث لكنه مؤخر عن عصبية مولى
الا وبكون هذا الاقرار وصية معنى ولذا صرح رجوعه عنه ولا
قل الى فرع المقر له ولا الى اصله كما في رد المحتار أما اذا لم يتضمن
بالنسبة على غيره واشتمل على شرائط صحته او جب ثبوت نسبه منه
درأجه في الورثة النسبية كأن يقر لمجهول النسب بأنه ابنه (الثالث)
لدم ثبوت نسب المقر له من ذلك الغير كأن لم يصدق أنه في هذا
سب أو لم يصدق الورثة أو لم يشهد معه رجل آخر فانه لو صدقه
ب أو الورثة وكانوا من أهل الاقرار أو شهد معه على النسب رجل آخر
ين كافي الورثة كما في عم زاده (الرابع) ان يموت المقر على اقراره فلو
مع عنه او انكر ثم مات لا يرث المقر له من المقر وأظهروه لم أذكره نظماً
(فن له أوصى وزاد ياتهم * عن ثلث فبيت مال منتظم)
نادى عشر) الموصى له بما زاد عن الثلث أي اذا عدم من تقدم
أرهم يعطى لمن أوصى له بما زاد عن الثلث ولو بالجمع مع فار لم يوجد
ي له بالزائد في موضع المال في بيت المال على سبيل الف للمسلمين

هذه العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زاد الشرنبلالي في رسالته
الزيلعي وهدية أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحو عليه لترك القتال قبل نزول
سكر بساحتهم الرابع بيت مال الفضة تسع والبركة التي لا وارث لها أو لها وارث لا يرث عليه
هذا الزوجين ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركة ولذا انقضى منها دينه * فصرف
يل والثاني البيت والمساكين وابن السبيل وجاز صرفه لجنس واحد فتح وقدم فقير
واخاه

المجسور وكفاية
العلماء والقضاة
والعمال ورزق
المقاتلة وذرائعهم
الحافي المداية
ومصرف الرابع
هو اللقيط الفقير
الفقراء الذين
أولياء لهم فيعطى
من نفقتهم وأدويتهم
أو كفنتهم وعقل
بجنايتهم وحاصله
من مصرفه العاجزون
الفقراء ما يخصوا
من الدر المختار ورد
لمختار من باب العشر
وفصل في كيفية
القسمة من كتاب
المجاهد (قوله بكل
النوع الثاني) كما
ثم ذارت زوجا واما
لا واختين لا يوين
لاختين لا م فللزوج
النصف وللأم
بالسدس وللأختين
الابوين الثلثان
والأختين لا م الثلث
عومثال اختلاط
بمع بكل النوع
أني كما اختلف

لا الارث * الفروض *

(ان الفروض في الكتاب ستة * وأهلها الذكور هم أربعة: (١) (٢) (٣) (٤)
(٥) وضعفهم من الاثا ولتكن * نوعين فالاول من ذين الثمن
(والربع والنصف واما الثاني * فالسدس والثلث كذا الثلث
(ومنتهاها خمسة لغوام * وزوجة واخوات ولتكن ولا
الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة وهي النصف والرابع
والثلثان والثلث والسادس وأهلها الذكور أربعة وهم البيعة
والجدة الصبيح وان علا والاخ لام والزوجة والاثا ثمانية ضعف الذكور
وهـن الاخت لام والزوجة والبنث و بنت الابن وان سفل
والاخذ الشقيقة والاخذ لاب والام والجدة الصبيحة * وهي نو
فالثلث والرابع والنصف نوع والسادس والثلث والثلثان نوع
وغاية ما يجتمع من الفروض خمسة كالمومات عن أم وزوجة وشقيقة
واخت لاب واخذ لام فان للام السدس وللزوجة الربع وللشقيقة
النصف وللأخت لاب السدس وللأخت لام السدس أيضا واصت
المسئلة من اثني عشر ولا يخرج هذه الفروض منها فاعول بربعها الى خمسة
عشر

* مخارج الفروض *

(سمى فرض سمه بالخارج * الا النصف فن اثنتين يجي)
(كالربع من اربعة والسادس من * ست ان الفروض افراد اثنين)
(وان تمكن قد كررت من نوع * فخرج الاقل فيها امرعي)
(والنصف ان بغير نوعه اختلط * فأصله من ستة حاء فقط)
(والربع في اختلاطه اثني عشر * وضعفها في الثمن با هذا المستقر)
لما كانت الفروض كلها كسورا كانت مخارجها خارج السدس
والمخرج جمع مخرج وهو أقل عدد يمكن ان يؤخذ منه كل فرض بانفراد
صحيحا * ومخرج كل فرض سميه كالثلث من ثمانية والربع من أربعة
النصف فن اثنتين وهذا عند افرادها وأما اذا جاءت الفروض مكررا
في المسئلة من نوع كالسدس والثلث مثلا فمخرج الاقل هو المخرج
فيكون ستة واذا اختلط النصف بكل النوع الثاني أو بضعه فمخرج
المسئلة من ستة واذا اختلط الربع بكل النوع الثاني أو بضعه فمخرج
من

بعة واما واختين لا يوين واختين لا م وللازوجة الربع وللأم السدس

اثنى عشر و اذا اختلط الثمن بالثلثين فقط أو بالسدس فقط فهي
ربل أربعة وعشرين

❦ الاحوال الاربعينية للورثة ❦

❦ احوال الاب ثلاث ❦

الاب سدس مع الابن قد وجب ❦ وبالبنات قد حواه وعصب
(فيما بقي ويحضر تعصيب ورد ❦ ان ولد ابنه اتقى أو الولد)
الاب احوال ثلاث (الاولى) الفرض المطلق وهو السدس مع الابن
ان ابن الابن وان سفل والباقي للابن ان لم يكن ثمة وارث غيره
لثانية) الفرض والتعصيب معا وذلك مع البنت أو بنت الابن وان
ثلت فلها النصف وللأب السدس فرضا والباقي تعصبا (الثالثة)
والتعصيب المحض عند عدم الولد وولد الابن وان سفل فيأخذ كل المال
لم يكن ثمة اصحاب فروض والا فيأخذ باقيهم ❦ تنبيه ❦ زاد بعضهم
ب حالة رابعة فقال ان له ثلثي الباقي بعد فرض احد الزوجين في
ثلاثة تسعين الغراوين ❦ الاولى زوج وام واب اصلها من ستة للزوج
لنصف ثلاثة وللأب ثلثا الباقي وهو اثنان وللأم ثلثه وهو واحد
والثانية زوجة وام واب اصلها اثنا عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأب
ثلثا الباقي ستة وللأم ثلثه ثلاثة وسياطين في احوال الام لكن لا حاجة
في زيادتها اذ هي ليست مغايرة لما ذكر من احواله بل هي من صور
تعصيب المحض

❦ احوال الجدة اربع ❦

(مثل الاب الجدة الصحيح وهو من ❦ لم يدل بالانثى وبالأب احرم من)
الام مع الام وزوج فلها ❦ ثلث وام الاب ان بعضها)
للجدة الصحيح كالاب وهو الذي لا يدل الى الميت بانثى كاب الاب وان عدا
الله الاحوال الثلاثة التي للأب وحالة رابعة وهي حرمانه بالأب الا انه
لنجد الامام بفارق الاب في مسلتين من الفرائض ❦ الاولى ان الام اذا
انبت مع الجدة واحد الزوجين فلها ثلث جميع المال ولو كان مكان الجدة
مثل فلها ثلث ما بقي بعد زيب احد الزوجين ❦ الثانية ان ام الاب
البحوبة بالاب ولا يحجبها الجدة لانها ليست من قبله وسياقي بيان ذلك في
احوال الجدة اما المسائل التي يفارقه فيها من الفرائض عند غير الامام
نذكر وانما لم انظمها لان المفتي به قول الامام

وللاختين لا يورث
الثلثان وللأختين
لام الثلث ومثاله
اختلاط الثمن
بالثلثين زوجة
وبنتان وبالسدس
زوجة وام وابن
ثالث لهما (قوله من
الفرائض) قيد بها
لانه يفارقه في غيرها
في اكثر من عشر
مسائل كما في رد
المحتار (قوله
فثلاث) الاولى ان
بني الاعيان
والعلات يرثون مع
الجدة عند أبي يوسف
اما عند الامام فهم
محجوبون بالجدة ولو
كان مكان الجدة أب
فيسقطون به اجماعا
❦ الثانية ان ابنا
المعتق مع ابنه يأخذ
سدس الولاة عند
أبي يوسف وليس
للجدة ذلك بل الولاة
كله للابن ولا يأخذ
الجدة شيئا من الولاة
عند سائر الاثمة
❦ الثالثة لو ترك
احدا معقه واحدا

قال ابو حنيفة يختص الجدد بالولاء وقالوا الولاء بينهما ولو كان مكان الجد اب فالمرث كالهاتين
 كما في رد المحتار (قوله من قبيل الكلال) قال الخضرى في قوله تعالى وان كان رجل منكم
 كلالا كان ناقصة ورجل اسمه او يورث صفته أى يورث منه وكلا لة خبرها او يورث هو الخبر او يورث
 تمامة لا خبرها فكلالة على هذين أى نقص كان وتماها حال من ضمير يورث ومعناه
 حينئذ ميت لم يخلف والد او لاولد ارثه بالقرابة الخاصة وقيل نعت لمصدر محذوف أى
 رتبة كلالة فهى مفعول مطلق لقوله يورث ومعناها حينئذ قرابة ليست من جهة الوالد لا
 ولد وقيل غير ذلك وقوله ١٨ او امرأتها حذف منه كلالة لدلالة ما قبله عليه و

على الاصل مصدر
 معنى الكلال
 التبع ثم استعيرت
 لقرابة ليست
 بالعضية كأنها
 كالة وضعفة
 بالنسبة الى قرابة
 العضية ثم وصف
 بها الموروث مبالغة
 أو بمعنى ذى كلاله
 كقولك فلان من
 قرابتي أى من
 ذوى قرابتي اه
 (قوله لى) بالضم
 جمع لهوة بضم اللام
 وفتحها بمعنى
 العلية (قوله له

احوال بنى الام ثلاث

(اما بنو الام فثلاث للعدد * على السوا والسدس للذى انفرد
 بولد وولد ابن والاب * والجدة ان صح بنى الام احجب ار
 لى بنى الام اى الاخوة والاخوات لام احوال ثلاث * الاولى التى
 للثنتين فصاعدا اذا كورهم وانا نهم فى القسمة والاسم تحقق على السوا
 * الثانية السدس للنفرد منهم * الثالثة سقو طهم بالولد وولد الاب
 والاب والجدة الصحيح لانهم من قبيل الكلاله وهى اسم لورثة ليس فيه
 والد ولا ولد * للزوج حالتان وللزوجة حالتان *
 (الرابع للزوج باولادهما * وعند فقدهم له النصف لى)
 (والثمن للزوجة اولا كثيرا * مع ولد الزوج ورابع ان عرى)
 للزوج حالتان (الاولى) له الربع عند وجود الولد أو ولد الابن وان سق
 ولا فرق بين أن يكون الولد منه أو من غيره ولو من زنى كما فى الجواهر البه
 (الثانية) له النصف عند فقد الولد أو ولد الابن ويرثها فى عد
 الطلاق الرجعى وفيما اذا باشرت بسبب القرقة وهى مريضة وماتت قبل
 انقضاء العدة ولا يرثها فى عدة الطلاق البائن * وللزوجة حالتان
 (الاولى) لها الثمن مع الولد أو ولد الابن واحدة كانت أو أكثر ولا فرق

الرابع أى سواء كان واحدا أو أكثر الوادعى رجلان

بين
 فاكثر من كاح ميمة وبرهن على الكاح بعد موتها ولم تكن فى بيت واحد منها ولا دخل
 فانها يقتصم ميراث زوج واحد لعدم الاولوية ولا فرق بين ما اذا رخوا واستوى تاريخها
 يؤرخا وعلى كل منها نصف المهر فان جاءت بولد ثبت النسب منها ويرث من كل منها ميراث
 ابن كامل وهما يرثان من الاب ميراث أب واحد وانما قلنا ان كاح ميمة لانها لو كانت
 شهاترا لبرهان وهى لمن صدقته اذا لم تكن فى يد من كذبتة ولم يكن المكذب دخل بها وان أ
 فالسابق أحق اه

ان يكون الولد منها أو من غيرها (الثانية) لها الربع ان عرى الزوج
الولد أو ولد الابن وترثه في عدة الطلاق الرجعي وفي عدة طلاق
المرأة في مرض موته طلاقاً بائناً طائفاً بالارضها وكانت مدخولاً بها
لثمة فلو كان في صحته أو كان مكرهاً أو كانت راضية بأن خالعت وفي
كل فرقة وقعت من قبلها كاختيار امرأة العنين فحسبنا في
نت في عدة المخولة ولا تراث بزافية وبجر عن المجتبي لكن حكم ابن
الحنبل في عدة الغرائد قولاً آخر أنها تراث وان تصادق على عدم الدخول
في المخولة

أحوال البنات ثلاث وبنات الابن ست

أ (نصف الميت ثلثان للبنات * وانهن بائنة معصيات)
وأي (كذابنات الابن حيث فقدت * صلبية أحوالهن رتبت)
بها (وخرن سدس مع بنت الميت * تكملة للثلثين يأتي)
(وان يكن ثمة غلام عصبت * به التي حازته بل ومن علمت)
(سوى التي تمال سدساً كاملاً * ويحجب التي تكون أسفلاً)
(أخ لمن ذا أو ابن الأخ أو * هو ابن عم فله الضعف حبوا)
(من زائد النصف اذا حاذى وان * نأى فمن ثلث يزيد فاستين)
(واسم المحاذي ان ثلث الفروض ما * أبقث لهم شيئاً مشوم فاعلموا)
(أما الميسرك فانه الذي * نأى ان الفروض أبقث فاحتمد)
(وخين باليتمين الا أن يرى * تعصيهن بالميسرك جرى)
(ابن ابنه في زائد الثلثين * وان نأى وخين بابن عين)
ت الصلب ثلاث أحوال (الاولى) النصف للواحدة (الثانية)
ان للثنتين فأكثر (الثالثة) تعصيهن بالابن فله ضعف مال لا نثي
بنات الابن فلهن ست أحوال ثلاث منها ما ذكر للبنات عند فقد
ثمة (والرابعة) لمن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلثين الا
أن يجهل أنهن غلام

(أما اللواتي ينتمين للاب * فزدن حياء بالشقيق الاقرب
 وبشقيقة بنت عصب * وعن أخيه لا يسه قد مدت)
 (والأخت للاب مع العينية * كينت الآن أي مع الصليبية)
 (فتأخذ السدس وتلك النصف * وبالأخ التي عصب عنه يلقي)
 (وهو المشوم ان تلك الفروض لم * تنطبق لهم شيئا به المنع الم)
 (وقل لها مع اثنتين مالك * الا بتعصيب أخ مبارك)
 الأخوات الشقيقات كالصليبيات عند فقد البنات وبنات الابن ولهن
 خمس أحوال (الأولى) النصف للواحدة (الثانية) الثلثان للثنتين
 فصاعدا (الثالثة) تعصمهن بأخ لا يوين فله ضعفهن (الرابعة) صيرورتهن
 عصبة مع البنت أو بنت الابن فلهن الباقي وهو النصف مع البنت
 والثالث مع البنتين فصاعدا إلا ان استغرقت الفروض التركة فلا
 يكون لهن شيء كالتوكت بنتين وزوجاً وأما أختها فاصلها اثنا عشر وتقول
 لثلاثة عشر للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة وللأم اثنان وسقطت الأخت
 وهذه الأحوال تكون للأخوات لاب عند فقد الأخت لا يوين
 (الخامسة) سقوطهن بالابن وابن الابن وان سفل وبالأب والجد الصحيح
 وان علا ويزدن اللواتي ينتمين للاب سقوطاً بالأخ الشقيق لأنهن
 صرن عصبة به ثم حجمن لأن له قوة القرابة وبالأخت الشقيقة أيضاً
 اذا صارت عصبة مع البنت حتى إنها تقدم على أخي الميت لا يسه
 وكذا الأخت لاب تصير عصبة بالبنت فتجب من حجب أخوها * ولهن
 حالة سادسة وهي انه اذا اجتمعت العينية مع العلمية تصير العينية
 كالصليبية فتأخذ النصف والعينية كينت الابن فتأخذ السدس تكملة
 للثلثين إلا أن يكون معها أخ لاب فيعصم في النصف فله ضعفها وتسقط
 معه لو استغرقت الفروض التركة فيكون خامسوما * ولهن حالة سابعة
 وهي سقوطهن بالعينية بين الابن أن يكون معه من أخ لاب فيعصمهن في
 الثلث الباقي للذكر مع حظ الانثيين فيكون أخا مباركا ويسقطن معه
 لو استغرقت الفروض التركة

* الأكدرية *

- (ولا يرتبه في الأكدرية * وثلاث عينية أو علمية)
 (والزوج والجد وأم تحجب * فالأخت عندنا بحجب)
 (والشاذي ضم فيها نصفها * لسدسه ثم حياء ضعفها)

كدرية مسئلة مشهورة عند الشافعية وهي أخت شقيقة أولاد
زوج وجد وأم سميت بالان اسم الزوج أو السائل أو قبيلة الميتة
المسؤل أو قبيلته كدر أو لا يكونها كدرت على زيد مذهب أي لانه
يفرض للاخوة مع الجدة ولا يعيل بل يسقطهم اذا لم يبق شيء وقد فرض
لاخت النصف وأعمال المسألة من ستة الى تسعة ثم جمع نصف الاخت
مدس الجدة وقسمها على جهة التعصيب فاعطى الجدة ضعف الاخت
ل ابن الهاشم وينبغي حينئذ ان تسمى مكدره لأ كدرية وعندنا
أثر للاخت مع الجدة وهو يحجمها

✽ المشركة ✽

أم باخيف وزوج منعت ✽ شقيقة حيث الفروض استغرقت
والشافعية مع بنهم مشركة ✽ فهذه اليمية المشركة
هذه المسألة تسمى عند الشافعية بالمشركة بالفتح أو الكسرة اليمية وهي
زوج وذو سمدس من أم أو جدة كافي الشنشوري واثنان فأكثر من
ولاد الام وعصبة شقيق ذكراً كثر ولو كان معه أنثى والحكم فيها
بند فانها لا شيء للشقيق لانه عصبة وقد استغرقت الفروض التركة
والشافعية شرك الاشقاء مع بنى الام في الثلث وجعلهم كلهم لام وسوى
بنهم ذكوراً وانما سميت بالمشركة لما فيها من التشريك بسبب تسميتها
اليمية أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فيها اولاً بسقوط الشقيق
ثم رفعت له ثانياً فاراد ان يقضى بذلك فقال له بعض الاخوة هب أن ابانا
كان حماراً أو حراً ملقى في اليم ولذا سميت بما تقدم

✽ احوال الام ثلاث ✽

للأم سمدس ان تكن مع الولد ✽ او ولد ابن او باخوة عدد
ان عدموا ثلث وثلث الباقي من ✽ زوج او الزوجة بالاب زكن
لام ثلاث احوال (الاولى) السمدس مع الولد لولد الابن وان سفل او
لاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً من اى جهة كانوا (الثانية)
ثلث عنه سمدس هراً لولد كورين وعدم الاب واحد الزوجين
(الثالثة) ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين اذا كانت مع الاب وتحت
تصور ثلث تسميان بالغراوين لشهرتهما كالكوكب الاغروا والعمرية بن
نساء عمر بن الخطاب رضى الله عنه فيها بذلك فاذا كانت مع الزوج

والاب يكون ثلث الباقي بعد الزوج سدسا واذا كانت مع الزوجة والاب
يكون ثلث الباقي ربعا املوا كانت مع الجد واحد الزوجين فلهما
جميع المال كما تقدم

✽ للعبادة حالتان ✽

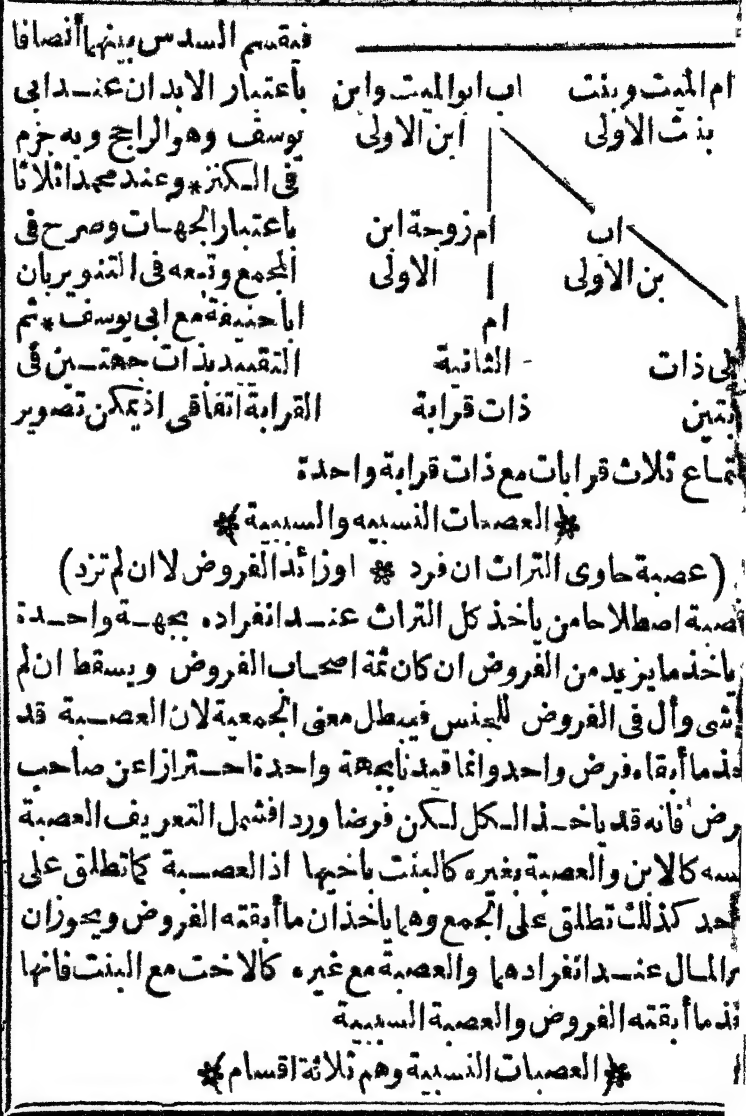
(المقدمة صحت بلا جد فاسد * سدس وان كثر واستوين حد
 بالام خين كيف كن والاب * لمن به ادلت كجد يحجب
 وتحجب البعدي بذات القرب * وارثة اوهي ذات حجب
 للمدة الصحيحة حالتان والمراد بالصحة التي لم تدل بجد فاسد وقد مر تعري
 (الحالة الاولى) لها السدس سواء كان لام اولاب وسواء كانت واحد
 او اكثر اذا استوين في حد اي كن متحاذايات في الدرجة * وطر
 معرفة الوارثات منهن ان قد ذكر بمقدار العدد الذي تريده لفظاً
 تبدل الام الاخيرة من طرف الميت بأب في كل مرتبة الى ان يبقى ام واحد
 فلو سئلت عن اربع جددات وارثات مثلاً فتقول ام ام ام ام * ام
 ام اب * ام ام أبي اب * ام ابى ابى اب فالاولى امية والباقى
 ابويات ولا يتاقي التعداد في الاميات مع الصحة لانه متى تخالهن اب يكو
 فاسداً وما فوقه من الجددات فاسدات * فالجدة الصحيحة من جهة الام
 واحدة ابداً (الحالة الثانية) سقوطهن بالام سواء كن ابويات او اميات
 وتسقط الابوية بالاب لادلائها به وكذا الجددان ادلت به اما اذا تدل
 به فلا يحجبها وان علت كام ام الاب فانها ترث مع الجد لانها ليست من قب
 بل هي زوجته ان كان بعدها عن الميت بدرجة واحدة او ام زوجته ار
 كان بعدها بدرجتين على هذه الصورة

وتحجب البعدي من اى جهة كانت بالقربي
من اى جهة كانت سواء كانت القربي وارثة
او محجوبة كام الاب المحجوبة بالاب فانهم
تحجب ام الام
ومن تحوز جهتي قرابة * كن تحوز جهة الوراثة
يعنى اذا كانت جدة ذات قرابتين كام ام الام
وهي ايضا ام ابى الاب واخرى ذات قرابة
واحدة كام الاب بهذه الصورة

(قوله سدساً) أي
ويسمى نشأتاً دبا
مع قوله تعالى وورثه
أبوا فلانة الثلث
كما في الدر (قوله رابعاً)
يقال فيه ما قيل
في الذي قبله وقد
أغز البدر الدمامي
في الام في هذه
الحالة فقال قل لمن
أتقن الفرائض فهما
❀ ايما مرأة لها
الرابع فرض
❀ لا بعول ولا برد
وليست ❀ زوجة
الميت هل بذلك
تقتضوا ❀ ثم قل لي
بربع ان في أي ارث
❀ ليس فيه عند
الائمة نقص ❀ وقالت
في جوابه ❀ ثالثاً
مع زوجة وأبيه ❀
ثالث باق لها هو
الرابع فرض ❀ بعد
ربع زوجة
فبذلك ❀ الغراء
جمع الربعين لا غير
أمضوا ❀

وله العصبان) جمع عصبية قال ابن قتيبة العصبية جمع لم اسمع له بواحد والقياس انه عاصب أى
 كتمية وكاتب وطالبة وطالب فهي جمع الجمع كالجملات والعصبية لغة قرابة الرجل لآبيه
 وأبويه لأنهم عصبوا به أى أحاطوا به فالأب طرف والابن طرف والعم جانب والآخر جانب كذا
 الصحاح أو عصبوه أى شدوه يقال عصبت الشيء ٢٥ عصابة شدته فالتعدي بالبناء

بمعنى الإحاطة
 والمتعدي بنفسه
 بمعنى الشدة وكلاهما
 كضرب والمصدر
 العصب كالضرب
 ومدار فذه المادة
 على القوة لما فيها
 من معنى الإحاطة
 والشدة وسمى بها
 الواحد والجمع
 والمذكر والمؤنث
 للغملة وقالوا فى
 مصدرها العصبية
 والمذكر يعصب
 المرأة أى يجعلها
 عصبية وعلى جعل
 العصبية اسما
 فالعصبان جمع
 المفرد والعصيب
 مصدر عصب المشدد
 يعصب فهو معصب
 ٢ (قوله العصبية



خلاصه اصطلاحا) هذا تعريف للعصبية بحكمه فهو دورى وقد يقال لا يضر ذلك اذ
 يدور فى مثله التعريف الاسمى وهو شائع بالحكم ويحصل به التصورا أما الذى لا يصح بالحكم
 تعريف الحقيقي (قوله كالأخت) يرد على هذا ان الأخوات عصبان مع البنات ولا يحزن
 مع المال عند ما انفردا بجهة واحدة فلا يكون التعريف جامعاً ويوجب بأنهن فى حالة الانفرد
 بعصبان بل هن صاحبات فرض وفى تلك الحالة يلزم خروجهن اذ لسن من افراد المعرف

العصبات النسبية ثلاثة عصبية بنفسه وعصبية بغيره وعصبية مع غيره
﴿الاول العصبية بنفسه ولهم اربع احوال﴾
(عصبية بنفسه يا من ضبط ﴿قل ذكر لم يدل بالانثى فقط﴾
العصبية بنفسه كل ذكر لم يدل بالانثى وحدها سواء ادلى بذكر فقط كما
الابن اولم يدل باحد كالابن او ادلى بانثى مع ذكر كالاخ الشقيق نحر
عنه من ادلى بانثى فقط كابن الام فانه ليس بعصبية
(جهاتهم اربعة بنوة ﴿ابوة وبعدها اخوة﴾
(ثم عمومته له اولايه ﴿او جده كذا بنوا كل انتبه﴾
(بالجهة التقديم ثم قرينه ﴿فقوة بامه وابيه﴾
(فقدم ابن الميت ثم فحله ﴿فالاب فالجد فالخوة له﴾
(ثم بنى الاخوة فالعم على ﴿ترتيبه مع ابنه كما علا﴾
(والابن يحجب ابن الابن والاب ﴿يحجب جده فهو منه اقرب﴾
(والاخ والاعم الشقيق اقوى ﴿من ذى أب كذا ابن كل يقوى﴾
(فان تساوا فاقسم المال على ﴿رؤسهم لا اصلهم للثلاثة﴾
جهات العصبية بنفسه اربعة فالاولى البنوة والثانية الابوة والثالثة
الاخوة والرابعة العمومة له اولايه او جده وان علا وكذا بنوه هم فهو
اربعة اصناف فالمنفرد منهم ياخذ كل المال كما تقدم واذا تعددوا فله
اربع احوال (الاولى) تعدد جهاتهم والتقديم فيهم حينئذ بالجهة
فالبنوة تقدم على الابوة والابوة على الاخوة والاخوة على العمومة فيقدم
الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد الصحيح وان علا ثم الاخوة ثم بنوه
وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وان سفلوا ولا فرق بين أن يكون تعدد
الجهات في اشخاص أو في شخص كما لو تزوج شخص ببنت عمه فاولدها ام
فهذا الابن عصبته من جهة بين بالبنوة وبينى العمومة فيرثها باقوان
وهو البنوة (الحالة الثانية) اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم في
والتقديم حينئذ بالقرب فيقدم الابن على ابن الابن ويقدم الاب على
الجد ويقدم الجد على أب الجد ويقدم الاخ على ابن الاخ ويقدم العم
ابن العم ويقدم ابن عمه على عم أبيه ويقدم عم أبيه على ابن عم أبيه ويقدم
ابن عم أبيه على عم جده ويقدم عم جده على ابن عم جده وهو كذا
لوعلى عمومته الجد (الحالة الثالثة) اتحاد جهتهم مع استواء درجاتهم
وتفاوتهم في القوة كأن يكون بعضهم لابوين وبعضهم لاب والتمتع

فيهم حينئذ بالقوة فالأخ لابوين يقدم على الأخ لاب وابن الأخ لابوين
يقدم على ابن الأخ لاب والعلم لابوين يقدم على العلم لاب وابن العلم لابوين
يقدم على ابن العلم لاب وقس عليهم عمومة الأب والجدة (الحالة الرابعة)
اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كابن أخ وعشرة بنى أخ آخر في قسم
المال بينهم باعتبار رؤسهم لأصولهم فالمال بينهم في هذا المثال على
أحد عشر سهما كما في الرحيق المختوم

❦ الثاني العصبية بغيره ❦

(عصبية بغيره من ذوات ❦ نصف يصرن بأخ معصبات)
(وزد بنت الابن ابن عمها ❦ وابن أخيها ان نأت عن سهمها)
(وكل من ليست بذات سهم ❦ مثل ابنة الأخ و بنت العلم)
(وعمة بالأخ لم تعصب ❦ كذلك بنت معتمق ذى سبب)

هذه الأبيات مشتقة على مسئلتين (الأولى) في بيان العصبية بغيره وهن
كذوات النصف أى البنت و بنت الابن والأخت لابوين والأخت لاب
تصيرن عصبية بالغير أى بأخيهن سواء كن مفردات أو متعددة
أدعصب البنت الصليبية ابن الميت الذى فى درجاتها امام ابن الابن
أفيعرض لها النصف وكذا الأخت الشقيقة بعصمها الأخ الشقيق أما
أخ مع الأخ لاب فيعرض لها النصف و بنت الابن كما بعصمها ابن الابن إذا
أمكن أخاها كذلك يعصمها ابن عمها الحاذى لها بدون شرط وكذا ابن أخيها
بمن حيث أنه ابن ابن وان ابن عمها الساف لان عنها بشرط ان لا تكون
ذات سهم كما مر فى أحوال البنات (المسئلة الثانية) فى الأخوات اللاتي
لن لا يصرن عصبية بأخيهن وهن كل من ليست بذات فرض كابنة الأخ
ش و بنت العم اللتين ليستا بناتى ابن والعمه و بنت المعتمق فلا يصرن عصبية
بأخيهن

❦ الثالث العصبية مع غيره ❦

(عصبية مع غيره الأخ إذا ❦ كانت مع البنت وان نأت كذا)

يعنى ان الأخ ولو متعددة تكون عصبية مع البنت واحدة فأكثر صليبية
لأخ أو بنت ابن وان تكن نأت أى سفلت كبنت ابن الابن سواء كانت
أخ أو أخت شقيقة أو لاب وحينئذ تقدم الشقيقة على أخيها الاب كما مر وغير
بشقيقة على ابن الأخ ❦ فائدة ❦ العصبية قد تؤثر فى أصل الاستحقاق
كبنت ابن وان ابن مع بنتين فلولوا عصو بنهما سقطت فهو أقرب

(قوله فيهم)

عصبية بالغير)

بعضهم الغير بكذا

لا سهم له أخت

عن الاب والاب

ولا حاجة الى ذلك

لان اختهم باغم

داخلتين اذ لهن

من ذوات النصف

ماداما اختين لا

وجد (قوله العصبية

مع غيره) الفهم

بين العصبية بغيره

والعصبية مع غيره

ان الغير فى الأول

عصبية بنفسه

فتتعدى به

العصبية الى الآخر

وفى الثانية لا

بعصبية بل وجود

شرط لتحقها (قوله

الأخت

متعددة الخ)

ولم يكن معها أ

يساويها مالوكا

فترت معه تعصب

بالغير لا تعصب

مع الغير فيكون

نصف مالا

المبارك وقد تؤثر في النقصان كينت وابن اذلولاء عصبو بتم الاخذت
النصف وقد تؤثر في الحرمان كينت ابن وابن ابن مع بنت وزوج وابوين
اذلولاء عصبو بتم السك ان لها السدس عاثلا فهو القريب المشوم وقد لا تؤثر
شيئا كينت وبنت ابن وابن ابن

العصبة السببية

(عصبة بسبب اذوالعتق * وان يكن لغير وجه الحق)
(فعصباته الذكور بالنسب * فعتق المعتق ثم من عصب)
العصبة السببية مولى العتاقة وان يكن عتقه لغير وجه الحق كان عتقه
لرسول اولولوى او اعمته بشرط أن لا ولاد عليه او على مال او استملاذ
عصباته الذكور بالنسب اى العصبة بنفسه ويراعى فيهم من الترتيب
ما تقدم وعند فقدهم فعتق المعتق ثم عصبة على الترتيب المذكور
معتق معتق المعتق ثم عصبة كما في رد المحتار وقول مولى المعتق يشمل
الاختيارى والاضطارى

(ولاولاء للنساء يافى * الا اتى منها عتاق ثبتا)
(اعلم) انه لا شيء للاناث من ورتة المعتق من العتيق الا اتى وقع منه
العتاق او كان عتقه واسطة كما اذا جرم عتقها الولاء فيما التزوج عتق
امراة باذن جارية قد اعتمها مولاها فولد بينها وولد فهو حر تبه الامه وولاء
لمولى امه فاذا اعتقت تلك المرأة عتق ذلك العبد باعتاقها اياه ولا
ولده الى مولاته حتى اذا مات العتيق ثم مات ولده وخلف معتقة ابيه
فولاء له

(والعتق ان مشترك كان الولاء * بقدر ملك في العتيق اولا)
اذا كان العبد مشترك بين ثلاثة مثلا فالولاء يثبت لكل منهم على قدر
ما كان يملكه من العتيق ولا فرق بين ان يكونوا اجانب عنه او من ذوى
قربته كثلاث بنات حر اثر تولد بين عتق وحر لكبرى ثلاثون وللصغرى
عشرون فاشترتا باهما بالخمسين فعتق عليهما ثم مات الاب فثلاثا مال
بينهن اثلاثا بالفرض والثلاث الباقي بين مشترقي الاب اجناسا بالولاء ثم
فثلاثة اجناسه للكبرى وخمساه للصغرى لان الكبرى قد اعتمت ثلاثية
اجناس الاب والصغرى قد اعتمت خمسية وتصح من خمسة واربعين

عصبة عصبة المعتق

(عصبة العاصب للمعتق لا * ارث له من العتيق فاعقلا)

وله ولاسى للاناث

بن ورتة المعتق

فليس في عصبة

عتق الوارثين من

عتيق من هو

عصبة بغيره او مع

ابيه لكن في

عتق المختوم واما

ت المعتق فلا

ي لها في ظاهرها

واية وافى بعضهم

له الا بطريق

ارث بل لكونها

رب الناس

ي بل ولذوى

حاميه بل ولولده

ناعا (قوله بين

شتر في الاب)

ايمانت احدهما

عصبة فالعصبة

وم مقامها في

صتها والاخرى

لي حاشا

وله لانه عصبه عصبته (أى وليس هو بعصبه لها والاورث قال الشنشورى فى الفصل
 سافى فى حكم الولاء ولاولاء عصبه عصبه المعتق اذ لم يكن عصبه للمعتق كما اذا تزوج امرأة
 غير قبيلتها وولدت ابنا واعتقت عبدا ثم مات ٢٩ عتية ها عن ابن عم ولد ما فقط فلا

برته لانه ليس
 بعصبه لها وان كان
 عصبه عصبته اها
 قال محشي الخضرى
 قوله من غير
 قبيلتها المراد انها
 تزوجت بغير عاصب
 فلو تزوجت
 بعاصبها كان عهد
 فانت بولده كانت
 ابنها هم عصبته
 فاذا مات عتيقه
 بعد ما وبعد ابنه
 كان ميراثه لعصبته
 الابن لا يكونهم
 له بل يكونهم عصبته
 المعتقة اهو
 قرر يتضح ان
 قول السيد عابد
 فلا ميراث لزوجته
 لانه عصبه عصبته
 محله اذ لم يكن
 عصبه لها والاورث
 قوله كالو ماة

(الاذا جرا لولاء معتق * اوزالك عاصب له قد حققوا)
 ل فى رد المحتار عصبه عصبه المعتق لا يرث من العتيق بسانه ان امرأة
 تبت عبدا ثم ماتت عن زوج وابن منه ثم مات العتيق فاليراث لابنها
 له عصبته فالومات الابن قبل العتيق فلا ميراث لزوجها لانه عصبه
 عصبته اوما اذا أعتق زيد مثلا عبدا ثم العبد أعتق آخر ثم الآخر
 تبت آخر ومات العتيق الثالث وترك عرا عصبه المعتق الاول اى
 عصبه زيد فان عرا يرث العتيق الثالث وان كان فى صورة عصبه عصبه
 المعتق لكن لا لذلك بل لان العتيق الاول جروا هذه الميت فيرثه عمرو
 بعصبه العتيق الاول لقيامه اى عمرو ومقام المعتق الاول اى زيد اها
 * فى من يرث عند اجتماع كل الورثة *
 (وفى اجتماع للذكور الوارث * الاب والابن وزوج ماكت)
 (وفى النساء الوارثات خمس * بنت وبنت ابن له والعرس)
 (والام والاخت الشقيقة ولو * كانوا جميعا فلنخمس قد حبوا)
 (الوالدين بافتى والولدين * وأحد الزوجين فاعلم دون من)
 (الاجتمع كل الذكور من ذوى القروض والعصمات فالوارثون منهم ثلاثة
 الاب والابن والزوج واذا اجتمع كل الاناث فالوارثات منهن خمس البنت
 بنت الابن والزوجة والام والاخت الشقيقة واذا اختلط الذكور
 الاناث فيرث منهم خمسة الاب والام والابن والبنت وأحد الزوجين
 * فى الوارثين بسببين *
 (ذو سببين دون مانع جلا * بالكل منهما له الارث اجعلا)
 (كزوجة تكون بنت عمه * أو كان قد أعتقها الغنم)
 المستحق الارث كما يكون بسبب واحد كذلك يكون بسببين ويرث
 سبب كل منهما اذ لم يكن ثمة مانع كالومات عن زوج هو ابن عمها أو معتقها
 اى

من زوج هو ابن عمها قد الغر بعضهم فى ثلاثة اخوة اشقاء ابناء عم لاننى اصغرهم يرثه
 الزوجية والعصوبة والا كبران يرثان منها بالعصوبة فقط وقال ثلاثة اخوة لاب وام
 وكاهم الى خير فقير فادتهم هم وف الدهر انا وكان لميتهم مال كثير ففاز الا كبيرا
 ههناك ثلثا وباقى المال احرزه الصغير وقلت فى جوابه

اولئك هم بنوعهم لانني ٣٠ ولكن بعلمها ذلك الصلبي فنصف بالنسكاح له وسد

بتهصيب فكان
له للعصبة كثير
(قوله الحجب) هو
لغة المنع ومنه
الحجاب لما يستر
به الشيء ويمنع عن
النظر اليه واصطلاحاً
منع من يتأهل
للارث بالتزويج
كان له لولا مخرج
القاتل والكافر
وشمل نوعي الحجب
لان من كان منعه
لغيره في نفسه
ككونه رقيقاً أو
قاتلاً يسمى محجوباً
ومحجوباً بالوصف
هو الذي وجد
فيه ما يغوت به
أهلية الارث ومن
كان منعه لغيره
في غيره وهو قوة
قاربة في ذلك الغير
يسمى محجوباً
ومحجوباً بالشخص
هو الذي وجد فيه
ما يغوت به أهلية
الارث بالأكلية أو
ارث سهمهم مقدراً إلى

فبث منها النصف بسبب الزوجية والباقي بسبب التبعصبة أو الوالد
وأما إذا كانت مانعة فلا يرث بهما كما لو كان مع زوجها ابن فان الزوج يرث
بالزوجية فقط (في الوارثين بقربتين) (ومن به قرابتان اجتماعاً) (فيهم بما ورثه ان لم يمنعها)
(كما إذا كان له ابن عم) (ومع ذافهـ واخ للام)
لواجتمع جهتا قرابة في شخص يرث بهما اذ لم يمنع منهما مانع كما لو ترك
عم احمداً واخ لأم فان السدس له فرضاً ويقسمان الباقي تعصيباً

الحجب

(للأم والزوجين والاخت لاب) (وبنت الابن حجب نقصان النسبة)
(وحجب حرمان مضي مفصلاً) (في ذكر احوال ذوي الارث اعقاباً)
(أما الذي لم يبدل بالحـ حرمان) (فالابوان) (وذكر الزوجية)
(والوالدان ايها الفهـ ميم) (ويحجب المحجوب لا المحجور)
(كانخوة بالآب خابوا حجبوا) (أما مثلها السـ سدس قلبه)
الحجب اما حجب نقصان وهو منع شخص معين عن فرض مقدراً إلى غيره
أقل منه لوجود آخر والمحجوبون به هم الأم والزوجان والاخت لأب
وبنت الابن وأحجب حرمان وهو منع شخص معين عن الارث بالأكلية
لوجود شخص آخر المحجوبون به هم الذين يسقطون بغيرهم كالأخوات
لأب مع الأخ الشقيق فانهم يسقطون به وكما جدمع الأب فان الجد سدس
به وقدم مضي ذلك مفصلاً في شرح احوال ذوي الفروض والعصبات
بالاستمقراء أن سمة لا يحجبون حجب حرمان وهم الابوان والزوجان
والوالدان أي الابن والبنت والمحجور بسبب ككونه رقيقاً أو كافراً
لا يحجب غيره أصلاً لا حجب حرمان ولا حجب نقصان فلا يحجب المدلى
المحجور المدلى من الميراث اذ صفة الحرمان قاصرة على المدلى به لا غير المدلى
من ليس فيه أهلية الارث كالمدوم فلو مات عن اب رقيق وجد حرمان
أب فالارث للجد اما المحجوب نقصاناً أو حرماناً فيحجب غيره فالاول كالأب
مع الولد فانها محجوبة به من الثلث إلى السدس ومع ذلك تحجب الجد
ولأبوية وانثاني كالأختين من الاخوة فانها لا يرثان مع الأب ويحجبانه
الأم من الثلث إلى السدس وكأم الأب فانها محجوبة به ومع ذلك فتحجبها

قل منه دون أهليته وقسموا الحجب بالشخص إلى حجب نقصان وحجب
حرمان وسياق تعريفهما

في التماثل والتداخل والتوافق والتباعد

(ان عددان استويا تماثلا * كالست والست وقل هذا خلا)
 (ان اصغرا الاثنين عددا كبيرا * وذا كارب مع اثني عشر)
 (وان يكن بينهما سواهما * فعد توافقا بجزئه هما)
 (فان يك الاثنين قبالة نصف وان * ثلاثة فقل بثلاث يافطن)
 (وهكذا بالجزء فوق العشر * وان تباعدنا فليس يحصى)
 (عددهما اذا غير الواحد * كالست والسبع وقس في الزائد)
 دل العدد من كون أحدهما بالعدد الآخر كالثلاثة وثلاثة ويسميان
 تماثلين ولا بد ههنا من اعتبارهما في محالين والافطام الثلاثة مجردا
 المحل لا تعدد فيه فلا يتصف بالمساواة وقد اخل العددان المختلفين
 اثر كل منهما للواحد ان يعد اصغرها الا كبر اى يغنيه فلا يبق من
 كبر شئ اذا اتى منه الا صغر مرتين فاكثر كارب مع واثني عشر فانك اذا
 بت الاربعة من الاثني عشر ثلاث مرات لم يبق منها شئ فهذه ان
 اذن يسميان بالتداخلين او يقال بينهما دخال * ومن امارات
 التداخل ان يكون الاصغر زوجا والا كثر فردا * وتوافق العددان
 جزءا كالنصف ونظائره ان لا يعد الاقل الا كثر بل يغنيهما معا عدد ثالث
 لو احدهما ان يك اثنين فيتم توافقا بالنصف كما في العشرة والاربعة
 يك ثلاثة فيتم توافقا بالثالث كما في التسعة والاثني عشر وان يكن
 فيتم توافقا بالربيع كالثمانية مع العشرين وهكذا الى العشرة وفيها
 العشرة يتوافقان بجزء العدد فان يكن احد عشر فيتم توافقا بجزء من
 عشر كاثني عشر وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما
 عشرين وان يكن ثلاثة عشر فيتم توافقا بجزء من ثلاثة عشر كستة
 وعشرين وتسعة وثلاثين فان العدد الذي بعدهما هو الثلاثة عشر
 به * اذا توافقا في عدد مركب وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد
 ستة عشر مع ثلاثين وخمسة واربعين مثلا فان شئت قلت يتوافقان
 الخمس او بخمسة الثلث او بجزء من خمسة عشر فيعبر عنه
 بسور المنطقة المضافة او بالجزء بخلاف غير المركب فانه لا يعبر عنه
 بجزء فقط * وتباين العددان ان لا يغني العددان المختلفين عدد ثالث
 حد كالست والسبع وقس عليهم فيما زاد عن ذلك

(قوله بالتماثلين)
 (الح) ان قلت صيغتهما
 التفاعل والمفاعلة
 موضوعتان لان
 يكون الفعل من
 الجانبيين وذلك غير
 متحقق في التداخل
 والمداخل لان
 الاكثر غير داخل
 في الاقل قلت ان
 قبول الفعل ينزل
 منزلة نفس الفعل
 كما في تباعد وعالج
 الطبيب المريض
 وان تفاعل وفاعل
 باثنيان بمعنى فعل
 كتحاوز وسافر
 فيكون من جانب
 واحد (قوله كالتماثلية
 والعشرين) اى
 فان الاربعة تعددهما
 فهما متوافقان في
 كسر وهو الرربيع
 اذهى مخرج لجزء
 ذلك الوفق اى الجزء
 الذي وقعت فيه
 الموافقة * والمعتبر

في التصحيح

هو تفعيل من الصحة ضد السقم ويطلق اصطلاحا بالاشتراك اللفظي على اخذ السهم من اقل عدد يمكن على وجه لا يقع فيه الكسر على احد المستحقين ورثة كانوا او غرما وعلى المخرج المصحح وهو ذلك العدد والمراد هنا الاول

في هذه الصناعة
اذا تعدد العاد أكثر
عدد يعد هما يكون
جزء الوفق اقل
فيسهل الحساب
ولا يلتفت الى ان
الاثنين تعد هما
ايضا في توافقان
بالنصف (قوله جزء
سهم) معناه نصيب
كل واحد من آحاد
الاصل او مبلغه
بالعول او من التصحيح
جزء بمعنى نصيب
والسهم هو الواحد
من الاصل والتصحيح
(قوله وان ترد
تعرف) بالرفع وهو
مع حذف أن
بالفتح مقيس كقوله
تعالى ادعبر الله
تأمرني أعبد (قوله
الاصل الوفي) أي
الذي تخرج منه
الغروض ولو بالعول

(سميع اصول فن ثلاث تجري * بين رأس وسهم فادر)
(واربع بين الرأس وهي ان * يصح فاقسمه وان كسرين)
(لفرقة ووافقت رؤسهم * نصيبهم فجزء سهمهم وفقهم)
(وان تبانيه فكاهم وان * لفرقتين فهو من سطح زكن)
(لوفق الاولى في جميع الثانية * او كلها ان باينت علامته)
(وفي تماثل كاحدى الفرقتين * وفي نداحل فكالكبرى بتين)
(وللطوائف ولبن يزيدا * عن اربع بالكسر فالعبدود)
(يجري سهم فأول في الثاني * وحاصل ضربه المعاني)
(في ثالث وحاصل في رابع * وراع فيهم نسبة باياسمي)
(أعني في التوافق وما سواه * فجزء سهمهم حاصل تلقاه)
(فهو الذي تضربه في الاصل * وان يكن عال فذا في العول)
(وحاصل منه هو التصحيح * فاقسمه فالتقسيم به صحيح)
في مال الكل فريق من التصحيح ونصيب كل فرد منه

(وان ترد تعرف بالتصريح * مال فرقة سهم من التصحيح)
(فاضرب سهامهم من الاصل الوفي * في جزء سهم يحصل الخط الخفي)
يحتاج في تصحيح المسائل بالمعنى الاول الى سبعة اصول ثلاثة منها بين
السهم والرؤس واربع منها بين الرؤس والرؤس (فاول الاصول
الثلاثة التي بين السهم والرؤس الاستقامة بان تكون سهام الورثة
منقسمة عليهم بلا كسر كابوين وبتين فان المسئلة حينئذ من ستة
فللابوين السدسان فلكل منها واحد وللبنتين الثلثان اعني اربعة
لكل منها اثنان فلاحاجة الى الضرب وان وقع في قسمتها الكسر
فتستخرج وتضرب جزء السهم به في اصل المسئلة وان تكن عائلة ففي عولها
فالحاصل تصح منه القسمة بدون كسر وكيفية استخراج جزء السهم هو
ان الكسر لا يخلو اما ان يكون على فرقة او فرقتين فاكثرفان كان على
فرقة واحدة وكان بين سهامهم وعد رؤسهم موافقة فجزء السهم ذلك

الوفق وان كان بينهم مباينة بجزء السهم كعدد رؤسهم ولنتمثل لها بمباينة فنقول (ثاني
الاصول) الثلاثة الموافقة كابوين وعشر بنات فاصل المسئلة من ستة السدسان
منها أعني اثنين للابوين ويسـ مقيمان عليهما والثلثان أعني اربعة للبنات ولا تستقيم
عليهن لئلا يكن بين الاربعة والعشرة موافقة بالنصف فرد فاعد الرؤس أعني العشرة
الى نصفها وهو خمسة فهي جزء السهم فاذا ضربناها في ستة التي هي اصل المسئلة
صار الحاصل ثلاثين فتصح منها المسئلة اذ كان للابوين من اصل المسئلة سهمان
ضربناهما في جزء السهم صار عشرة فلكل منهما خمسة وكان للبنات منها اربعة ضربناها
في جزء السهم فحصل عشرون فلكل واحدة منهن اثنان ~~في~~ ثالث الاصول الثلاثة
المباينة كزوج وخمس اخوات شقيقات اولاب فاصل المسئلة من ستة النصف وهو
ثلاثة للزوج والثلثان وهو اربعة للاخوات فقد عالت المسئلة الى سبعة وانكسرت
سهام الاخوات عليهن وبين الاربعة السهام والخمسة عدد رؤسهن مباينة
فالخمسة هي جزء السهم ضربناها في سبعة اصل المسئلة فحصل خمسة وثلاثون ومنها
تصح المسئلة اذ كان للزوج ثلاثة ضربناها في جزء السهم فحصل خمسة عشر
وهي له وكان للاخوات الخمس اربعة ضربناها في جزء السهم فحصلت عشرين
فلكل واحدة منهن اربعة ~~في~~ وان كان الكسر على طائفتين بجزء السهم
يكون من مسـ طعـ عدد وفق رؤس احدهما في عدد رؤس الثانية ان توافقا
ومن مسـ طعـ كل رؤس احدهما في الاخرى ان تباينا وان كانتا متالفتين
فعـ عدد احدهما وجزء السهم وان كانتا متداخلتين فهو كما كثرهما فاضربه
في الاصل ويتأق الانكسار عليهما فيما عد اصل اثنين وان كان الكسر على أكثر
من طائفتين ولا يجاوز اربعة كاعلم بالاستقراء فالعمل المعهود في الطائفتين يجري
بهم أعني يضرب احد الاعداد في الثاني وما حصل في الثالث وما حصل في الرابع
مع ملاحظة النسب الاربعة أعني التوافق وما سواه من التباين والتماثل والتداخل
والخاصـ لـ أخـ يراهو جزء السهم فاضربه في الاصل فاذا كان الكسر على ثلاث
طوائف فيتأق وقوعه في ثلاثة اصول الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين
واذا كان على اربع طوائف فيتأق في اصلين الاثني عشر والاربعة والعشرين
(فاول) الاصول الاربعة ان يكون بين الرؤس والرؤس موافقة كاربعة زوجات
وبنت واربع وعشرين بنت ابن وشقيق فاصل المسئلة من اربعة وعشرين لاختلاط
الثلث بالسدس وللزوجات الثلث وهو ثلاثة وللبنت النصف اثناعشر ولبنات الابن
السدس اربعة والباقي خمسة للشقيق وبين عدد رؤس الزوجات وسهامهن
مباينة فلفظنا اربعة عدد رؤسهن وبين عدد رؤس بنات الابن وسهامهن موافقة

بالربع فرددنا عدد رؤسهن الى الربع وهو ستة ثم طلبنا النسبة بين الاربعة المحفوظة
وهذه الستة فوجدناها المتوافق بالنصف فضر بنا فوق الاربعة اعني اثنين في
الستة فحصل اثنا عشر فهي جزء السهم ضرب بناه في اصل المسئلة فحصل مائتان
وثمانية وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة من اصل المسئلة
ضرب بناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فهي لمن فلكل واحدة تسعة وكان
للبنات اثنا عشر ضرب بناها في جزء السهم فحصل مائة واربعة واربعون فهي لها وكان
للبنات الابن اربعة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانية واربعون فهي لمن فلكل
واحدة منهم اثنان وكان للشقيق خمسة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ستون فهي
له وهذه صورة ذلك

(ثاني الاصول) الاربعة ان يكون بين الرؤس
والرؤس مباينة كزوجة بين وست جدات
وعشر بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة
وعشرون للزوجة بين ثمانية ثلاثة ولا تستقيم
عليهن وبين رؤسهن وسبعهن مباينة

١٢	٢٤	٢٨	٣٦	٩
زوجات ٤	٣	٣٦	٩	
بنت ١	١٢	١٤٤		
بنت ابن ٢٤	٤	٤٨	٢	
شقيق ١	٥	٦٠		

فحفظنا اثنين بين عدد رؤسهن وللجدات الست الستة ولا تستقيم عليهن
وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها وللبنات العشر
الثلاثان ستة عشر ولا تستقيم عليهن وتوافقهن بالنصف فاخذنا نصف عدد
رؤسهن وهو خمسة وحفظناها وللعمام السبعة الباقي واحد ولا يستقيم عليهم
وبين رؤسهم فحفظنا سبعة عدد رؤسهم فصار معنا من الاعداء المأخوذة من
الرؤس اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة وهذه كلها اعداد متباينة فضر بنا الاثنين في
الثلاثة فصارت ستة ثم ضرب بنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلثين ثم ضرب بنا الحاصل في
السبعة فحصل مائتان وعشرة فهي جزء السهم ضرب بناه في اصل المسئلة وهو اربعة
وعشرون فصار المجموع خمسة آلاف واربعين ومنها تستقيم المسئلة اذ كان
للزوجة بين ثلاثة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانية وثلاثون فلكل واحدة منها
ثلاثمائة وخمسة عشر وكان للست الجدات اربعة ضرب بناها في جزء السهم فحصل ثمانمائة
واربعون فلكل واحدة منهم مائة واربعون وكان للعشر البنات ستة عشر ضرب بناها
في جزء السهم فحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون فلكل واحدة منهم ثلاثمائة
وسبعة وثلاثون وكان للسبعة اعمام واحد ضرب بناه في جزء السهم فبلغ مائتين
وعشرة فلكل واحد منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصباء خمسة آلاف واربعون وهذه
صورة ذلك

(ثالث) الاصول الاربعة ان يكون بين
الرؤس والرؤس مماثلة كست بنات وثلاث
جدات وثلاثة اعمام فاصل المسئلة من ستة
للبنات الست الثلاثان اربعة ولا تستقيم
عليهن وبينهم اموافقة بالنصف فردنا
عدد رؤسهن الى نصفه ثلاثة وحفظناها

٢١٠ ٢٤ ٥٠ ٤٠ ٢٤ ٢١٠

زوجات	٣٢	٦٣٠	٣١٥
جدات	٤٦	٨٤٠	١٤٠
بنات	١٦١	٣٣٦٠	٣٣٦
اعام	١٧	٢١٠	٣٠

وللجدات الثلاث السدس واحد ويباينهن فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهن وللأعمام
الثلاثة واحد ويباينهم فحفظنا ثلاثة عدد رؤسهم ثم نسب بناهذه الاعداد الثلاثة
الى بعضها فوجدناها مماثلة فكان احداهما جزء السهم ضربناه في ستة اصل المسئلة
فحصل ثمانية عشر فمن اتسمة المسئلة اذ كان للبنات اربعة ضربناها في جزء
السهم فحصل اثنا عشر فلكل واحدة منهن اثنان وللجدات واحد ضربناه في جزء
السهم فكان ثلاثة فلكل واحدة منهن واحد وللأعمام واحد ضربناه في جزء
السهم فحصل ثلاثة فلكل واحد منهم واحد وهذه صورة ذلك

(رابع الاصول) الاربعة ان يكون بين الرؤس

بنات	٤٦	١٢	٢
جدات	١٣	٦	١
اعام	١٣	٦	١

والرؤس مداخله كاربعة زوجات وثلاث جدات
واثنى عشر عمافصل المسئلة من اثني عشر للجدات
الثلاث السدس اثنان ولا يستقيم عليهن
ويباينهن فاخذنا عدد رؤسهن ثلاثة وحفظناها

وللزوجات الاربعة الربع ثلاثة ويباينهن فحفظنا اربعة عدد رؤسهن وللأعمام
الباقى وهو سبعة وتباينهم فاخذنا اثني عشر عدد رؤسهم ثم طلبنا النسبة بين اعداد
الرؤس المأخوذة فوجدنا الثلاثة والاربعة داخلين في الاثنى عشر التي هي اكبر
اعداد الرؤس فالاثنا عشر هي جزء السهم ضربناه في اصل المسئلة وهو ايضا اثنا
عشر فحصل مائة وأربعة وأربعون ومنها تصح المسئلة اذ كان للزوجات ثلاثة
ضربناها في جزء السهم فحصل ستة وثلاثون فلكل واحدة منهن تسعة وكان
للجدات اثنان ضربناهما في جزء السهم فحصل اربعة وعشرون فلكل واحدة منهن
ثمانية وكان للأعمام سبعة ضربناها في جزء السهم فحصل اربعة وثمانون فلكل
واحد منهم سبعة وهذه صورة ذلك

(مثال) جامع للثمانية والموافقة والمدخلية
ثمان جدات وستة عشر أخلام وزوجتان
وعشرة أعمام فاصل المسئلة من اثني عشر
لا اجتماع الربع والسادس فسد سهمها
اثنتان للجدات الثمان وبين الثمانية

١٢	١٢	١٤٤	١٢	١٢
زوجات ٤	٣	٣٦	٩	
جدات ٣	٢	٢٤	٨	
أعمام ١٢	٧	٨٤	٧	

والاثنتين موافقة بالنصف فرددنا الثمانية الى أربعة وحفظنا ما هو للأخوة لأم ثلثها
أربعة وبين عدد رؤسهم وسهامهم موافقة بالربع فرددنا الستة عشر الى ربعها أربعة
وحفظنا ما للزوجتين الربع ثلاثة وتباينهما فاخذنا عدد رؤسهما اثنتين وحفظناهما
وللاعمام العشرة الباقي ثلاثة وبينهما مائة فاخذنا عدد رؤسهم عشرة فاجتمع عندنا
من عدد الرؤس أربعة وأربعة واثنتان وعشرة ثم طلبنا النسب بينهما فكان بين
الأربعة والأربعة مائة فاكتفينا بأحداهما وكان بين الأربعة والاثنتين مدخلية
فاخذنا أكبرهما وهو الأربعة وكان بين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف فنضربنا
نصف الأربعة أعني اثنتين في العشرة فحصل عشرون فهي جزء السهم فنضربه
في أصل المسئلة وهو اثنا عشر فيحصل مائتان وأربعون فتم اقصم المسئلة
وهذه صورة ذلك

(أما الفرد فاضرب في قسمه
من حفظهم في الجزء تعرف سهمه)
إذا أردت ان تعرف مال الكل فرد من افراد
ذلك الفريق فاقسم مال الكل فربق من
المسئلة على عدد رؤسهم ثم اضرب الخارج
من هذه القسمة في جزء السهم فالحاصل

٢٠	١٢	٢٤٠	٢٠	٢٠
جدات ٨	٣	٤٠	٥	
أخوة لأم ١٦	٤	٨٠	٥	
زوجات ٢	٣	٦٠	٣٠	
أعمام ١٠	٣	٦٠	٦	

نصيب ذلك الفرد * مثالي في المسئلة المذكورة لتباين أعداد الرؤس في كسر الطوائف
كان للزوجتين من أصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمتهما عليهما كان الخارج واحدًا ونصفًا
فاذا ضربته في جزء سهمها وهو مائتان وعشرة فحصل ثلاثمائة وخمسة عشر فهي
نصيب كل واحدة منهما ما وكان للبنات العشر من أصلها ستة عشر فاذا قسمتهما
عليهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحد فاذا ضربت هذا الخارج في جزء السهم
يحصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي نصيب كل بنت وكان للجدات الست من أصلها
أربعة فاذا قسمتهما عليهن كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في جزء السهم فحصل
مائة وأربعون فهي نصيب كل جدة وكان للأعمام السبعة من أصلها واحد فاذا

قسمته عليهم كان الخارج سبع واحد فاذا ضربته في جزء السهم حصل ثلاثون فهي نصيب كل واحد

✽ صحيح الوصية ✽

(وان ترد صحيح الوصية ✽ فن مسمى جزئها اخراج في)
(وما بقي من تلك ان لم ينقسم ✽ على سهام وافقة يافهم)
(فوقها يضرب في المسمى ✽ أو كلها ان بايتة حقا)
(يحصل صحيح الوصية وذو ✽ تضرب في المضروب عند المأخذ)
(والباقي في المضروب أيضا يضربا ✽ يحصل ما تكون منه الانصبا)
(اعلم ان الباقي بعد اخراج الوصية اما ان ينقسم على سهام الورثة أي
مسائلهم أو لا فان انقسم فيها وان لم ينقسم فاما ان يوافقها أو يباينها
فالانكسار مع الموافقة كما اذا أوصى بربع ماله وخلف اختين لابيوين
واختين لام فمسئلة الورثة تصح من ستة فخذ مسمى الموصى به وذلك أربعة
وادفع منه الجزء الموصى به فيبقى ثلاثة وهي لا تستقيم على ستة لكن
بينهما موافقة بالثلث فاضرب اثنين ثلث الستة في أربعة المسمى يبلغ
ثمانية فنها تصح المسئلة للفروض والوصية فاضرب الجزء الموصى به وهو
واحد في المضروب وهو اثنان يبلغ اثنين فهي للموصى له واضرب الباقي
وذلك ثلاثة في المضروب يبلغ ستة فتستقيم على مسئلة الورثة فلكل
اخت لابيوين اثنان ولكل اخت لام واحد والانكسار مع المباينة كما
أوصى بالربع وترك زوجة وأبوين فمسئلة الورثة من أربعة واذا دفعت
الموصى به وهو واحد من مسماه وهو أربعة يبقى ثلاثة ولا تستقيم على
أربعة مسئلة الورثة وبينهما مباينة فتضرب الاربعة التي هي المسئلة في
الاربعة التي هي المسمى فيحصل ستة عشر فنها تصح الوصية والفروض
فتضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المضروب وهو أربعة يبلغ أربعة
فهو للموصى له وتضرب الباقي وهو ثلاثة في المضروب أيضا يبلغ اثني عشر
فهو للورثة فالزوج ربعها وهو ثلاثة وللأم ثلث الباقي وهو ثلاثة أيضا
وللاب الباقي تعصبا وهو ستة

✽ العول ✽

العول في اللغة الميل والجور ويستعمل بمعنى الغلبة يقال عيل صبره أي
غلب وبمعنى الوقع يقال عال الميزان اذا رفعه
(عول زيادة سهام المسئلة ✽ من كسرها فهي به مكلة)

(قوله فان انقسم
فيها) الانقسام
اما بسبب المماثلة أو
المداخلة فالانقسام
بسبب المماثلة كما
اذا أوصت بثلاث
مالها وخلفت
زوجا واختا لابيوين
اولاب فتأخذ مسمى
الثلث وذلك ثلاثة
وتدفع منه الجزء
الموصى به وذلك
واحد فيبقى اثنان
فتنقسم على مسئلة
الورثة اذهى من
اثنين وبينهما مماثلة
فالزوج واحد
والاخت واحد
والانقسام بسبب
المداخلة كما اذا
أوصى بتسع ماله
وخلف زوجة
واختين اولاب
فتأخذ مسمى
التسع وذلك تسعة
وتدفع منه الجزء
الموصى به وهو واحد
فيبقى ثمانية وهي
مستقيمة على مسئلة
الورثة اذهى من
أربعة وبينهما

مدخله فربع الثمانية وهو انسان للزوجة والباقى للآخ (قوله حيث نقصت من فروضهم) أى زيادة مجموع فروضها على أصلها فهى العاثة وضدها العاذلة وهى ما نقص مجموع فروضها عن أصلها أو كان فيما فرض واحد فهى الرذية والعدالة ما ساوى مجموع فروضها أصلها وقيل ما خوذ من المعنى الشافى لأنها غلبت أهلها بأدخال الضرر عليهم وقيل من الثلث لأنه إذا ضاق المخرج بالفروض المجتمعة ترفع المسئلة إلى عدداً أكثر من ذلك المخرج من كسوره ثم يقسم حتى يدخل النقصان فى فرائض ٣٨ جميع الورثة واختاره السيد (قوله مخارج سبع) يجوز

فى مثله ذلك كبر العدد وتأنشه لما فى حاشية الصبان فى أول قاب العدد إذا أخر العدد وجعل صفة للعدد وجاز تذ كبر العدد وتأنشه فى المذ كرو المـ وثنت تقول مسائل تسع أو تسعة ورجال تسعة أو تسع لكنه فى البيت بدون ثاء لا وزن (قوله ثمان) بالجر والتنوين كحوار ويجوز فيه الرفع كقوله

القول اصطلاحاً زيادة السهام على مخرج المسئلة من كسرها كسـ سدسها وثلثها فهى مكملته مأخوذ من المعنى اللغوى لأن المسئلة مالت على أهلها بالجور حيث نقصت من فروضهم (مخارج سبع هى الأصول * أربعة منهم لا تعول) (وثلاث اثنان ثلاث أربع * ثم ثمان وسواها يرفع) (فعول ستة إلى العشر ظهر * وتراوشعافه وأربع صور) (أما الذى بالوتر فهو اثنا عشر * ثلاث مرات لـ تسعة عشر) (وعول أربع وعشرين ثنت * فى مرة سبعة وعشرين أنت) مخارج افروض سبعة هى الأصول فاربعة منها لا تعول أصلاً وهى الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلاثة منها تعول إذا ضاق المخرج عن الفروض وهى الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون * أما الستة فانها تعول إلى عشرة وتراوشعافاً فتعول بسـ سدسها إلى تسعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها إلى ثمانية كما إذا اجتمع نصف وثلثان وسـ سدس كزوج واختين لابوين أو لاب وأخت لام وتعول بنصفها إلى تسعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كزوج واختين لابوين أو لاب وتعول بثلثها إلى عشرة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسـ سدس كزوج واختين

لها ثماناً أربع حسار * وأربع وثمانان (قوله فاربعة منها لا تعول الخ) لابوين أما عدم العول فى الاثنين مثلاً فلأن المسئلة إنما تكون من اثنين إذا كان فيها نصفان كزوج واخت شقيقة أو نصف ومابقي كزوج وأخ شقيق * وأما فى الثلاثة ولأن الخارج منها المثلث وما بقى كام وأخ شقيق وأما لثان ومابقي كـ بنتين وأخ شقيق وأما لثان كاختين لام وشقيقتين * وأما فى الأربعة فلأن ما يخرج منها أربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوج وبنت وأخ شقيق أو ربع وثلث ومابقي كزوجة وابن * وأما فى الثمانية فلأن الخارج أمانان ومابقي كزوجة وابن أو ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخ شقيق

قوله بأم الارامل) أي والسبعة عشرية إذ كانت التركة فيها سبعة عشر دينارا وأخذت كل واحدة دينارا وقد الغزفها بعضهم فقال **✽** قل لمن يقسم الفرائض وأسأل **✽** أن أردت الشيوخ والاحداثا **✽** مات ميت عن سبع عشرة أنثى **✽** من وجوه شتى فزن الترانا **✽** أخذت هذه كما أخذت تلك **✽** لك عقار ودرهما وانا **✽** وقلت في جوابه ذي شقيقاته وهن ثمان **✽** مع زوجاته وكن ثلاثا **✽** جدناه واربع اخوات **✽** أي لام فكن جمعا انا **✽** ٣٩ **✽** اصلها اثنا عشر وعالت

الى سبعة عشر
عدا يساوي الترانا
(قوله الدينارية
الصغرى) أما
الكبرى فهي
المنظومة في قول
بعضهم **✽** اذا
امراة حادت الى
ميت عالم **✽** وقالت
أخي أودي فاعطيت
درهما **✽** وخلف
نصف الالف مالا
وعشره **✽** ولم أعط
شباغره فنفهما **✽**
يقول لها أودي
وخلف زوجة
✽ وبنيتين مع أم لها
كان مكرما **✽** ومثل
شهور العام في
العدا **✽** اخوة **✽** واثنت

لابوين أولاب واختين لام وام وهذه المسئلة تسمى الشرعية إذ قضى فيها شريح بأن للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف البلاد ويسأل الناس عن امرأة خلفت زوجا ولم تترك ولدا ولا ولدا لابن ماذا نصيب الزوج فكانوا يقولون له النصيب فقه قول لم يعط شي شريح نصفها ولا ثلثا فبلغه ذلك فطلبه فلم يأناه عزره وقال له أسأت القول وكتمت العول **✽** وأما الاثنا عشر فهي تعول الى سبعة عشر وتر الاثنا عشر فتعول بنصف سدسها الى ثلاثة عشر كما اذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة واختين لابوين أولاب واخت لام وتعول بربعها الى خمسة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث كزوجة واختين لابوين أولاب واختين لام وتعول بسدسها وربعها الى سبعة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان وثلث وسدس كثلاث زوجات وحدثين وأربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين وتلقب بأم الارامل والدينارية الصغرى **✽** وأما الاربعة والعشرون فتعول بثمنها الى سبعة وعشرين عولا واحدا كالمسئلة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي امرأة وبنيتان وأبوان وسميت بذلك لان علما رضى الله عنه كان على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجعى فسئل عنها حينئذ فقال من رويها والمرأة صار ثمنها تسعا ثم مضى في خطبته **✽** الرد وهو أربعة أقسام **✽** (الرد ضد العول في ذي النسب **✽** والغرض عند عدم المعصب)

لهم اخت للدرهم انتهى (قوله صار ثمنها تسعا) أي ونقص التسع وطريق معرفة مقدار ما ينقص العول من نصيب كل وارث ان تنسب سهام العول الى مجموع اصل المسئلة بنحوها فما كان اسم النسبة فهو القدر الذي نقص من نصيبه فلو عالت الستة الى سبعة مثلا فالعول بسهم زائد فانسبها الى السبعة يكن سبعة فمقدار ما نقصه العول من نصيب كل وارث قبل العول وفي المنبرية اذا نسبت الثلاثة الى السبعة والعشرين تكون نسبا فنقص من ثمن الزوجة تسع فساوي الباقي تسع السبعة والعشرين

(قوله فخرج بالنسبة احد . ع الزوجين) في الدرر وحاشيته القول بالرد على الزوجين

عثمان رضى الله عنه
وجهه ان الفريضة
لوعالت لدخول
النقص على الكل
فاذا فضل شيء يجب
ان تكون الزيادة
للـكل لأن الغنم
بالغرم والجواب
ان ميراث الزوجين
على خلاف القياس
لان وصيتهما
بالنكاح وقـد
انقطعت بالموت
ومأنت على خلاف
القياس نصا يقتصر
على مورد النص
ولانص في الزيادة
على فرضهما ولما
كان ادخال النقص
في نصيهما مـلا
للقياس الثاني
لارتقهما قبله ولم
يقـل بالرد فظهر
للفرق على انه جزم
في الاختيار بان
نسبة الرد عليهما
الى عثمان رضى الله
عنه وهـم من
الراوى بل الذى
صح عنه الرد على
الزوج فقط وتأويله انه كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة كما في الرحيق المختوم اذا

(صرف الذى تبقى الفروض فادرها على ذوى السهام أى بقدرها)
الرد صد العول اذا العول تنقص سهام ذوى الفروض ويزداد أصل
المسئلة وبالرد تزداد السهام وينتقص أصل المسئلة وهو لغة الرجوع
والصرف وأصله طالا حصر الباقى عن الفروض على ذوى الفروض
النسبية بقدر فروضهم عند عدم عصبية مستغرق فخرج بالنسبة أحد
الزوجين وشمل الخدم لو كان العاصب مستحقا لبعض الباقى كزوجـة
وبنت ومعتق الثلث فان الباقي من الفروض وهو ثلاثة يستحق منه
المعتق سهم بقدر عتقه ويرد السهمان على البنت فقط كذا فى الرحيق
المختوم

القسم الاول

(أقسامه أربعة جاءت في جنس رؤسهم هي الأصل الوفى)
(اعلم) أن مسائل الباب أقسام أربعة لان الموجود في المسئلة اما
جنس واحد من يرده عليه ما فضل واما اكثر وعلى التقديرين فاما أن
يكون معه في المسئلة من لا يرده عليه أعنى أحد الزوجين أو لا يكون
القسم الاول اذا كان في المسئلة جنس واحد من يرده عليه عند عدم
أحد الزوجين فاجعل المسئلة من رؤسهم لان جميع المال لهم بالفرض
والرد معا ورؤسهم متساوية كما اذا ترك الميت بنتين أو اختين
فاجعل المسئلة من اثنتين ابتداء قطعاً للتطويل فاعط كل منهما نصف
التركة

القسم الثاني

(وأصلها السهام في الجنسين فالسدسان اجمعان باثمين)
القسم الثاني اذا اجتمع في المسئلة جنسان أو ثلاثة أجناس من يرده
عليهم عند عدم أحد الزوجين ولا يكون أكثر من ثلاثة أجناس
كما علم بالاستقراء فاجعل المسئلة من مجموع سهامهم أعنى من اثنين اذا
كان في المسئلة سدسان كخدة وأخت لأم لان المسئلة حينئذ من ستة
ولهما منها اثنان بالفرضية فاجعل المسئلة من اثنين واقسم التركة
عليهما نصفين فلكل واحدة منهما نصف المال أو من ثلاثة اذا كان
فيها ثلث وسدس كولد لأم مع الأم اذا المسئلة من ستة أيضاً ومجموع
السهم المأخوذة للورثة ثلاثة فاجعل أصل المسئلة ثلاثة واقسم التركة
أدلاً فبقدر تلك السهام ولولد لأم ثلثا المال ولأُم ثلثه أو من أربعة

الزوج فقط وتأويله انه كان ابن عم فاعطاه الباقي بالعصوبة كما في الرحيق المختوم اذا

إذا كان فيها نصف وسدس كبرت وبنات ابن أو من خمسة ولا تجاوزها مسئلتهم
والألم يبقى ما يرد كما إذا كان فيها ثلثان وسدس ثم ان القسمة على الوجوه المذكورة
ان استقامت على الورثة فيها وان لم تستقم كما إذا خلفت بنتا وثلاث بنات ابن فللبنت
ثلاثة أسهم ولبنات الابن واحد ولا يستقيم عليهم وبينهما مباينة فتصح المسئلة على
قياس ما سبق فتضرب الثلاثة عدد رؤسهن في أصل المسئلة وهي أربعة فيحصل
اثنا عشر للبنت تسعة ولبنات الابن ثلاثة منقسمة عليهم

القسم الثالث

(وأحد الزوجين أي من لا يرد * عليه ان كان وخنس اتحد)
(فامضه من مخرج فرضه وما * يبقى لجنس ان أبي أن يقبها)
(ووافق الرؤس فاضرب وبقها * في ذلك المخرج ياذا وافقها)
(وان يباين تلك فاضرب كلها * فيه ففي هاتين تلقى أصلها)
القسمة الثالث أن يكون مع الجنس الواحد من يرد عليه من لا يرد عليه أي أحد
الزوجين فأعط فرض من لا يرد عليه من مخرج فرضه واقسم الباقي على عدد رؤس
من يرد عليه كما لو انفرد ذلك الجنس عن لا يرد عليه فان استقام الباقي على عدد
الرؤس فيها كزوج وثلاث بنات أصلها من اثني عشر وترد الى أربعة مخرج فرض من
لا يرد عليه فإذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة وهي مستقيمة على عدد رؤس
البنات وان لم يستقم ذلك الباقي على عدد الرؤس فاضرب وفق رؤسهم في مخرج
فرض من لا يرد عليه ان وافق عدد رؤسهم ذلك الباقي فاحصل تصح منه المسئلة وان
باين عدد رؤسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤسهم في كل مخرج فرض من لا يرد عليه
فاحصل تصح منه المسئلة في مثال الموافقة زوج وست بنات أصلها من اثني عشر وترد
الى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فإذا أعطيت الزوج واحد منها بقي ثلاثة فلا
تستقيم على عدد رؤس البنات الست لكن بينهما موافقة بالثلث إذ لا عبرة بالمداخلة بين
الرؤس والسهام فاضرب وفق عدد رؤسهن أعني اثنين في الأربعة تبلغ ثمانية فنهى
تصح المسئلة للزوج منها اثنان وللبنات الست ستة * ومثال المباينة زوج وخنس
بنات أصل المسئلة اثنا عشر وترد الى أربعة مخرج فرض الزوج فإذا أعطيت واحد
منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على عدد البنات الخمس وبينهما مباينة فضر بنا الخمسة
عدد رؤسهن وهي جزء أسهمهن في أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه فحصل عشرون
ومنها تصح المسئلة إذا كان للزوج واحد فضر بناه في جزء أسهمه فكان خمسة فاعطيتناه
اياها وكان للبنات ثلاثة فضر بناها في الخمسة فحصل خمسة عشر فكل واحدة
منهن ثلاثة

القسم الرابع

فأخذ الستة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤس فنجد عدد رؤس الزوجات الأربع موافقاً لرؤس الجدات الست بالنصف فنضرب نصف الأربعة في ستة فتبلغ اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤس البنات التسع بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهي جزء السهم فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيبلغ ألفاً وأربعمائة وأربعين فهذا هو نصيب الزوجات خمسة ضربناها في جزء السهم فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة منهن خمسة وأربعون وقس عليهم من بقي

في الخارج

(سهم من قد صالحه وتسقط و ما بقي فاسهمه تسقط)

(كالزوج لو صالحه أم وعم فالثالث للعم وثلثان للام)

قال في الدر ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء مع لوم من التركة طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الدين على سهام من بقي منهم فتصح منه المسئلة كزوج وأم وعم فاصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي وهو واحد فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم الباقي بين الأم والعم اثلاً ثابته رسهامهما من التصحيح قبل الخارج وحديثه ذلك يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لانه قبض بدل نصيبه ألا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً فصاحت الأخت لابوين وخرجت من البين كان الباقي بينهم أخماساً ثلاثة منه للزوج وسهم للأخت لاب وسهم للأخت لأم على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها ستة وتعمل الى ثمانية فإذا استوفت الأخت نصيبها بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة ولو أعطى للعم سهمان وللأم سهم لا قلب فرضهما من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي وهو خـلاف الاجماع

فأخذ الستة عدد رؤسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤس فنجد عدد رؤس الزوجات الأربع موافقاً لرؤس الجدات الست بالنصف فنضرب نصف الأربعة في ستة فتبلغ اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤس البنات التسع بالثلث فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهي جزء السهم فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيبلغ ألفاً وأربعمائة وأربعين فهذا هو نصيب الزوجات خمسة ضربناها في جزء السهم فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة منهن خمسة وأربعون وقس عليهم من بقي

في الخارج

(سهم من قد صالحه وتسقط و ما بقي فاسهمه تسقط)

(كالزوج لو صالحه أم وعم فالثالث للعم وثلثان للام)

قال في الدر ومن صالح من الورثة والغرماء على شيء مع لوم من التركة طرح سهمه من التصحيح وجعل كانه استوفى نصيبه ثم قسم الباقي من التصحيح أو الدين على سهام من بقي منهم فتصح منه المسئلة كزوج وأم وعم فاصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة أسهم وللأم الثلث سهمان وللعم الباقي وهو واحد فلو صالح الزوج على ما في ذمته من المهر وخرج من بين الورثة فاطرح سهامه من التصحيح وهي ثلاثة واقسم الباقي بين الأم والعم اثلاً ثابته رسهامهما من التصحيح قبل الخارج وحديثه ذلك يكون سهمان للام وسهم للعم ولا يجوز أن يجعل الزوج كأن لم يكن لانه قبض بدل نصيبه ألا ترى انه لو ماتت امرأة وخلفت ثلاث أخوات متفرقات وزوجاً فصاحت الأخت لابوين وخرجت من البين كان الباقي بينهم أخماساً ثلاثة منه للزوج وسهم للأخت لاب وسهم للأخت لأم على ما كان لهم من ثمانية لان أصلها ستة وتعمل الى ثمانية فإذا استوفت الأخت نصيبها بقي خمسة ولو جعلت كأنها لم تكن لكانت من ستة وتعمل بسهم الى سبعة ولو أعطى للعم سهمان وللأم سهم لا قلب فرضهما من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي وهو خـلاف الاجماع

نوريت ذوي الارحام

(ورث قرابة ذوي الارحام غير ذوي لمعصيب والسهم)

(اصنافهم أربعة وقدماء جزايت ثم اصل متمم)

بتوريثهم ثلاث فرق فرقة تسمى أهل القرابة ومنهم أبو حنيفة وأصحابه وهو بذلك لا يقدحهم

(فالفرع من اخوة وبعدهم * عمومته خولة فنسلهم)
القرباية في الاصل مصدر بمعنى القرب ثم اطلق على اقارب النسب وذوو
الارحام لغة الاقارب مطلقة سواء كانوا من جهة الولاد او لا واصطلاحا
القرباية الذين ليسوا من العصبات ولا من اصحاب السهام المقدرة وهم
اصناف اربعة وترتيبهم كالعصبات في تقديم الاقرب فالاقرب ولو انثى
فاولاهم بالميراث جزء الميت فان فقدت فاصلة فان فقدت ففرع الاخوة
والاخوات فان فقدت فالعمومة والخولة فان فقدت فاولادهم ومن في
حكمهم


* الاصناف الاوّل ولهم ست احوال *

(واول الاصناف نسل الميت * فقدم الاقرب اى للميت)
(فان تساوا وادّم الذي اتي * من وارث فان تساوا وياقني)
(في كون كل ولد الوارث او * لغير وارث جميعا انتوا).
(مع اتفاق كان للاصول في * ذكورة او الانوثة اعرف)
(فاقسم على الفروع بالسواء لو * كانوا ذكورا واناثا كن او)
(فلذا كورضعف الانثى واذا * تخالفت ففي الاصول القسم ذا)
(ثم الحظوظ للفروع تجعل * وفي اختلاف للبطون الاول)
(مقبسها وتغفر الذكور * كذا الاناث ثم ما يصير)
(للاصل فهو للفروع يجعل * وهكذا للانتهاء تفعل)
(والاصل عدده بعد النسل * مع بقاء وصف ذاك الاصل)
(فذا فرعين تعدّ باثنتين * وارث ذى اصلين قل من جهتين)
الاصناف الاول من ذوى الارحام هم جزء الميت ويخسر في اربعة
الاول والثاني ابن الميت وبناتها والثالث والرابع ابن بنت الابن وان
سفلت وبناتها ولهم ست احوال * الحالة الاولى تساوتهم في الدرجة
فبقدم اقربهم ولو كان انثى كبنت بنت مع ابن بنت بنت فان الميت
لقربها تقدم على لابن * الحالة الثانية تساويهم في الدرجة مع كون
المعض ولد الوارث دون البعض ولا بد من اختلاف صفة اصولهم في
الذكورة والانوثة فيكون بعض الاصول ذكورا وبعضهم اناثا فقدم
ولد الوارث كبنت بنت ابن على غيره كبنت بنت بنت * الحالة الثالثة
تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولد الوارث ولا بد من اتفاق صفة
اصولهم ذكورة او انوثة او الكل ولد غير الوارث مع اتفاق صفة الاصول


الاقرب فالاقرب
وفرقه تسمى اهل
التميز لتمييزهم
كل فرع منزلة اصله
ومنهم الشافعي *
وفرقه تسمى اهل
الرحم لانهم
علقوا الميراث
باصل الرحم وسووا
بين القريب
والبعيد والذكر
والانثى (قوله ولهم
ست احوال) اى
باستمرار قريتهم الى
الميت وانما هم
الى الوارث وعدمه
واختلاف صفة
الاصول واتفاقها
وتعدد الفروع
وتعدد الجهات

فأولاد الوارث كبنث بنت مع بنت بنت أخرى أو ابن بنت وكان بنت ابن مع بنت بنت ابن أو مع ابن بنت ابن آخر وأولاد غير الوارث كبنث بنت بنت مع ابن بنت بنت أو مع بنت بنت بنت أخرى ففي هاتين الصورتين يقسم على الفروع بالسوية إن كانوا ذكورا فقط أو إناثا فقط وللد كرمثل حظ الانثيين إن كانوا مختلفين في الحالة الرابعة تساويهم في الدرجة وليس فيهم ولد الوارث مع اختلاف صفة الأصول فإن كان ذلك في بطن كبنث ابن بنت و بنت بنت بنت فالقسمة على ذلك البطن الذي وقع فيه الاختلاف وما أصاب كل أصل يجعل لفروعه وإن تعدد البطون فبقسم على أعلى بطن اختلاف للد كرمثل حظ الانثيين ثم يجعل الذكور طائفة والاناث طائفة فما أصاب الذكور من ذلك البطن يجمع ويعطى لفروعهم بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من البطون اختلاف في الذكور والانثيين بأن يكون جميع المتوسط بينهم ذكورا فقط أو إناثا فقط أما إذا كان فيما بينهم من البطون اختلاف فيجمع ما أصاب الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم ويجعل الذكور هنا طائفة على ما سبق وهكذا وكذلك ما أصاب الاناث يعطى لفروعهن بحسب صفاتهم إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهن بطون مختلفة بأن يكون جميع المتوسط بينهم من البطون إناثا فقط أو ذكورا فقط أما إن وقع اختلاف آخر فيجمع ما أصاب الاناث ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهن وهكذا إلى انتهاء فلو كانوا على هذه الصورة ١٨ تكون القسمة في البطن الثاني من ستة عدد

ميتة
 بنت بنت بنت بنت
 ابن ابن ابن بنت
 ٦ ٦ ٣ ٣
 ابن بنت ابن بنت
 ٨ ٤ ٤ ٢
 ابن ابن بنت ابن
 ٨ ٤ ٤ ٢
 الروس ببسط الابنين كاربعة بنات ثم نجعل الذكور طائفة وحصتهم أربعة والاناث طائفة وحصتهن اثنتان ونُدفع حصة الذكور إلى فروعهم في البطن الثالث وهم ابن و بنت كلالة ولا تقسم الأربعة على ثلاثة وتباينها فنضرب ثلاثة في أصل المسئلة أعنى الستة فتبلغ ثمانية عشر ومنها تصح المسئلة لانه كان للابنين في البطن الثاني أربعة فاذا ضربناها في الثلاثة حصل اثنا عشر فلكل واحد منها ستة وللبنتين اثنتان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فلكل واحد ثلاثة ثم نجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والاناث طائفة وحصتهن ستة ونُدفع حصة الذكور إلى فروعهم في البطن الثالث وللأبن أربعة وللبنت أربعة ونُدفع حصة الاناث إلى فروعهن في البطن الثالث وللأبن أربعة وللبنت اثنتان ثم نجعل الذكور طائفة وحصتهم اثنا عشر والاناث طائفة وحصتهن ستة ونُدفع حصة الذكور إلى

فروعهم في البطن الرابع فللابن الاول ثمانية وللبنات اربعة وتدفع حصص الاناث الى فروعهن فللابن الثاني ثلاثة وللنات ثلاثه  الحالة الخامسة تعدد فروع الاصول المختلفين ٢٨ كافي هذه الصورة

مئة	بنت	بنت	بنت	فيعتبر عدد الفروع في الاصول مع بقاء وصف الاصول
بنت	بنت	بنت	بنت	من المذ كورة والاثوثة فيقسم على البطن الذي وقع
بنت	بنت	بنت	بنت	فيه الخلاف وهو الثاني اسماع لان البنات الاولى كبنات
٨	٤	١٦	١٦	اذ هي ذات فرعين والبنات الثانية على حالها والابن
بنت	ابن	بنت	بنت	فيه كابنين اذ هو ذوفرعين فيه يكون ببسطه كأربع
٦	٦	٦	٦	بنات فله اربعة اسباع وللبنات ثلثة اسباع ثم يجعل
ابن	بنت	بنت	بنت	المذ كور طائفة والاناث طائفة اخرى فتعطي اربعة
٦	٦	١٦	١٦	اسباع الابن لبنتي بنته وثلثة اسباع البنات لولديهما

وهما البنات والابن في البطن الثالث سوية بينهما لان البنات كبناتين لتعدد فروعها فقد ساوت الابن وصارت معه كأربعة رؤس والثلثة لا تنقسم على الاربعة وتباينها فنضرب الاربعة في السبعة أصل المسئلة فيحصل ثمانية وعشرون فنها تصح المسئلة اذ قد كان لبنتي بنت ابن البنات اربعة فتضرب في الاربعة المذ كورة فيحصل ستة عشر فهي لها وتضرب الثلثة التي للبنات في البطن الثاني في الاربعة المذ كورة ايضا فيحصل اثنا عشر فتقسمها بين البنات والابن في البطن الثالث سوية بينهما لما تقدم فيكون للبنات ستة تدفع لانيهما وللابن ستة تدفع لبنته  الحالة السادسة تعدد جهات الفروع كبنتي بنت بنت هما أيضا بنتا ابن بنت ومعهما ابن بنت بنت أخرى كهذه الصورة ٢٨

مئة	بنت	بنت	بنت	فتعتبر الجهات في الفروع مع أخذ العدد في الاصول من
بنت	بنت	بنت	بنت	الفروع ويقسم على أعلى الخلاف في البطن الثاني وفيه ابن
بنت	ابن	بنت	بنت	كابنين وبناتان احدهما كبناتين والمجموع ببسط الابن كسبع
٦	١٦	٦	٦	بنات فالمسئلة من سبعة فللابن اربعة اسباع لانه كابنين
بنتي	ابن	٦	٢٢	لتعدد فروعها فيصير كأربع بنات وللبنات التي في فروعها
٦	٦	٦	٦	تعدد سهمان وللأخرى سهم واحد فاذا جعلنا المذ كور

في هذا البطن طائفة والاناث طائفة ودفعنا نصيب الابن الى البناتين اللتين في البطن اثنا عشر نصيب كل واحد منهن سهمان واذا دفعنا نصيب الاناث الى من يارثنهن في البطن الثالث لم يبق سهم عليهن لان نصيبهن ثلثة اسباع ومن يارثنهن ابن وبناتان فالمجموع كأربع بنات وبين الثلثة والاربعة مباينة فاضربنا الاربعة التي هي عدد

الرؤس في أصل المسئلة وهو سبعة فحصل ثمانية وعشرون ومنها تصح
المسئلة لانه كان لابن البنث في البطن الثاني أربعة فاذا ضرب بناها في
المضروب الذي هو أربعة ايضا بلغ ستة عشر فاعطينا كل واحدة من بنتيه
ثمانية وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة فاذا ضرب بناها في ذلك المضروب
حصل اثنا عشر فدفعنا الى ابن بنت البنث ستة والى بنتي بنت البنث
ستة فليس كل واحدة منها ثلاثة فصار نصيب كل بنت في البطن الاخير
أحد عشر ثمانية من جهة أبيها وثلاثة من جهة أمها $\frac{1}{2}$ مثال آخر لو كانوا
هذه الصورة مية

(قوله ولهم أربع
احوال) اى باعتبار
تفاوت درجاتهم
واستوائها مع اتحاد
قرابتهم — م — او
اختلافها واتفاق
صفه المدلى به او
اختلافها

في قسم المال على البطن الثاني اسباعا لانه أول
بطن وقع فيه الخلاف وفيه ابن له فرعان فهو
كابنين وكذا البنث الينى لها فرعان فهي كبنتين
فصاروا ابنيين وثلاث بنات تقدير افلا ابن أربعة
وللبنت التي كبنتين اثنتان وللبنت الباقية واحد $\frac{1}{2}$ ٩ ١٦ ٥٠ ٩
ثم جعلنا الابن طائفة ونزلنا أربعته الى ابنه وبنته في البطن الثالث
والاربعة لا تسبق على الثلاثة فوقفنا الثلاثة ثم جعلنا البنات طائفة
ونزلنا ثلاثهن الى أولادهن في البطن الثالث وهم ابن وبنتان والثلاثة
لا تسبق على الاربعة ببسط الابن لتقليل العمل دون اختصار البنتين
وبين الثلاثة الموقوفة والاربعة بمباينة فضر بنا احداهما في الاخرى
فحصل اثنا عشر فضر بناها في أصل المسئلة التي هي سبعة فبلغت أربعة
وثمانين ومنها تصح المسئلة اذ كان للابن أربعة ضر بناها في اثني عشر
فحصل ثمانية وأربعون فقسمناها الثلاثة على أولاده في البطن الثالث
فاصاب الابن اثنتان وثلاثون وأصاب شقيقته ستة عشر وكان للبنتين في
البطن الثاني ثلاثة من أصل المسئلة ضر بناها في اثني عشر فحصل ستة
وثلاثون قسمناها أربعاء على فروعهن في البطن الثالث فللابن ربعان
بثمانية عشر وكان له اثنتان وثلاثون من جهة أبيه فاجتمع له خمسون
ولاخته من الام وهي البنث الينى من الستة والثلاثين ربع وهو تسعة
وللبنت الباقية أعني بنت عمته وهي البنث اليسرى الربع الباقي وهو
تسعة ايضا ومجموع الانصاء أربعة وثمانون

والصنف الثاني ولهم أربع احوال $\frac{1}{2}$

(ثانيهم) — د — بأننى يدلى $\frac{1}{2}$ وجدة تدلى بذلك المدلى

(والكل فاسد ويحيى الاقرب ❖ وفي استواء واتحاد ينسب)
 (بجهة دعو مدليساوارث ❖ واحب الذكور الضعف غيرناكت)
 (وصفة المدلي بهم ان تختلف ❖ ذكورة أنوثة فما عرف)
 (أى فى بطون أول الاصناف ❖ يحرى بهم فاقسم على الخلاف)
 (وفي اختلاف القرب ثلثان لذى ❖ أب وثلاث لذوى الام افلذ)
 (واقسم على الجنس كالواتحد ❖ وفي البطون ماذكرنايعة د)

الاصناف الثمانى أصل الميت وهم الجدد الفاسد والمحدثات الفاسدات وان علوا ويخصر
 فى أربعة الاول أبوالام والثانى أبوام الأب والثالث أم أبى الام والرابع أم أبى أم
 الأب ولهم اربع احوال ❖ الحالة الاولى تفاوت درجاتهم فبقدم الاقرب سواء كان
 من جهة الأب أو الام وسواء كان الكل مدليساوارث كابى الام مع أبى أم الأب أو
 البعض مدليساوارث دون البعض كابى أم الأب مع أبى أبى الأم وكأم أبى الأم مع
 أبى أم أبى الأب ❖ الحالة الثانية استواء درجاتهم بتساوى الوسائط فيما بينهم وبين
 الميت واتحاد قرابتهم بأن كانوا كلهم من جانب الأب أو كلهم من جانب الأم مع اتفاق
 صفة من يدلون به فى الذكورة أو الأنوثة فتعتبر ابدانهم فى القسمة للذكورة مثل حظ
 الانثيين كما فى هاتين الصورتين

ميتة	ميتة	فان الجدد والجدة متحدين فيمن يدلان به
أم	أب	فللأب اثنان وللأم واحد ❖ الحالة الثالثة
أب	أم	استواء درجاتهم واتحاد قرابتهم مع
أب أم	أب	اختلاف صفة من يدلون به فيقسم على أول
٢ ١	أب أم	بطن اختلاف كما فى الصنف الأول سواء كان
١	٢	الكل مدليساوارث ولا يكونون الا ذكورا

ومن جانب الأب كما فى هذه الصورة

ميتة	ميتة	والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة فى البطن الثانى
أب	أب	فللأم واحد وللأب اثنان ثم يدفع نصيب كل الى
أم	أب	اصله ولا يتأى ادلاء الاناث بوارث مع كونهن غير
أم	أم	وارثات ومن ثمة لم يكن لهن صورة او كان البعض
أب	أب	يدلى بوارث دون الآخر كما فى هذه الصورة
٢ ١	٢ ١	

ميتة ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول بطن يختلف
 ام ————— فالاب اثنان وللأم واحد ثم يقسم نصيب الاب على
 اب ————— ام اصلية وهما كثلثة رؤس ولا تستقيم الاثنان عليهما
 اب ام اب فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة اصل المسئلة
 ٤ ٣ ٣ فيحصل تسعة ومنها تصح المسئلة اذ كان للاب اثنان
 ضربناهما في الثلاثة فحصل ستة فلاليه منها اربعة ولامه اثنان وكان
 للام واحد مضربناها في الثلاثة فصارت ثلاثة فهي لامها او كان الكل
 لا بدلي بوارث كما في هذه الصورة

ميتة ————— والمسئلة فيها من ثلاثة والقسمة على اول
 ام ————— بطن يختلف فالاب اثنان وللأم واحد والاثنتان
 اب ————— التي للاب لا تنقسم على اصلية وهما كثلثة رؤس
 اب ام فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في الثلاثة اصل المسئلة
 اب ام اب فيحصل تسعة ومنها تستقيم المسئلة اذ كان للاب اثنان
 ٤ ٣ ٣ ضربناهما في الثلاثة فبلغت ستة قسمناهما على اصلية
 فلاليه اربعة ولامه اثنان وكان للام واحد مضربناها في الثلاثة فحصل
 ثلاثة دفعناهما الى ابها ~~في~~ تنبيهه لا يرجح المدلى بوارث على غيره وهو
 الاصح كما في رد المحتار المحالة الرابعة استواء درجاتهم مع اختلاف
 قرابتهم ام اي بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام سواء
 كان الكل يدلي بوارث كما في ابى ام الاب وابى ام الام او البعض يدلي
 بوارث دون الآخر كما في ابى ام الاب وابى ابى الام ولا يتأتى ادلاء
 الاثنتان بوارث كما تقدم او كان الكل غير مدلي بوارث كما في هذه الصورة

فالثلثان لقربة الاب والثلث لقربة الام كانهما ميتة —————
 عن اب وام ثم ما اصاب كل قرابة يقسم بينهم كالو ام اب
 اتحدت قرابتهم واذا تعددت البطون فالقسمة اب ام
 على اول بطن وقع فيه الاختلاف من المدلى بهم كما اب اب
 رأيت في الصور المارة ام اب ام اب

والصنف الثالث ولهم ست احوال ٤ ٣ ٢ ١
 (ثالثهم بنت الاخ الشقيق او ~~في~~ لابه وولد الاخت رروا)
 (فرع اخ للام في ذي المرتبة ~~في~~ فقدم الاقرب ثم العصبية)
 (اقوى فروعه يجوز وحدهم ~~في~~ ترجيحهم عن ولد لذي رحم)

(قوله ولهم ست
 احوال) أى باعتبار
 تفاوت درجاتهم
 واستوائها مع كونه
 اولاد العصبية او
 مع كون بعضهم
 اولاد العصبية
 وبعضهم ولد لذي
 الرحم وباعتبار
 اتفاق اصولهم
 وتخالفهم بالذكو
 والانوثة او الفرضية
 او العصبية وبنية
 وباعتبار تعدد
 الفروع وتعدد
 الجهات

(واقسم على اول بطن يختلف * في غير ذوالاختلاف قد عرف)
 (فيهم بفرضية او عضوية * او بالذ كورة مع الانوثة)
 (كفروع عاصب وفروع اخت ذ * وفروع ذى فرض وعاصب كذا)
 (ونسئل اصحاب الفروع اورحم * وللفروع ماللاصل قد علم)
 (لذ كركسهمى الان شى سوى * فروع ام فهم فيه سوا)
 (وعند فروع فى الاصول روى * كجهة الاصول فى الفروع)

(الصنف) الثالث جزء الاخوة ويخصر فى عشرة الاول والثانى بنت الاخ الشقيق
 وبنت الاخ لاب والثالث والرابع ابن الاخت الشقيقة وبنتها والخامس
 والسادس ابن الاخت لاب وبنتها والسابع والثامن ابن الاخت لام وبنتها
 والتاسع والعاشر ابن الاخ لام وبنته وان نزلوا ولهم ست احوال * الحالة الاولى تفاوت
 درجاتهم وبقدم فيها الاقرب ولو انشى كبرت اخت على غيره كان بنت اخ * الحالة
 الثانية استواء درجاتهم مع كونهم اولاد العصبة فيقدم الاقوى ان كان وذلك
 كبنت ابن الاخ لابوين مع بنت ابن الاخ لاب فالمال كله لبنت ابن الاخ لابوين لانها
 اقوى واذا استوى اولاد العصب مات فى القوة كما فى بنت ابن اخ مع بنت ابن اخ
 آخر فالقسمة بينهما بالسواء * الحالة الثالثة استواء درجاتهم مع كون بعضهم
 العصبة وبعضهم ولد ذى الرحم فيقدم فيها من يكون ولد العصبة على ولد ذى الرحم
 ففي بنت ابن الاخ لابوين اولاب مع بنت ابن الاخت لابوين اولاب المال كله لبنت
 ابن الاخ لانها ولد العصبة وانما قيدنا الاخ بكونه لابوين اولاب احتراماً لما اذا كان
 لام فان ولده ليس ولد العصبة * الحالة الرابعة استواء درجاتهم واختلاف اصولهم
 سواء كان الاختلاف فى البطن الاول اعنى الاخوة والاخوان اوفى غيرهم من
 البطون ويتأق ذلك فى خمس صور * الاولى ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة
 والانوثة مع كون الفروع من وارث كأن يكون بعضهم فرع العصبة بنفسه وبعضهم
 فرع العصبة بغيره كبرت اخ شقيق وابن وبنت اخت شقيقة * الثانية ما اذا كان
 الاختلاف بالعضوية والفرضية كأن يكون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد ذى
 الفرض كبرت اخ لابوين وابن اخ لام * الثالثة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية
 مع كون الفروع ولده اوارث كال يكونوا اولاد ذوى الفروع كبرت اخت لاب وبنت
 اخت لام * الرابعة ما اذا كان الاختلاف بالفرضية مع كون الفروع من ذوى رحم

كافى هذه الصورة مية

اخت لابوين اخت لاب	الخامسة ما اذا كان الاختلاف بالذ كورة
بنت بنت	والانوثة مع كون الفروع من ذوى رحم كافى
بنت بنت	هذه الصورة

ميتة تتبيه لا يتأق وجود ولد العصبية وولد
 اخت لاب اخت لاب صاحب الغرض وولد ذى الرحم في درجة
 بنت ابن ابن واحدة وكذا لا يتصور ان يكون ولد ذى
 بنت ابن بنت الغرض في درجة ولد ذى الرحم لان ولد ذى
 الغرض من اولاد الاخوات والاخت لام في البطن الثاني وولد ذى الرحم انما هو في
 البطن الثالث فن ثمة لم يكن لهم صوراً القسمة في الصور الخمس على أول بطن
 يختلف وما حصل للأصول يدفع الى فروعهم لم يلد كرضع الاثنى سوى فروع
 الاخوة لأم فهم سواء في المخطوط كاصولهم وفي الصورة الاولى

القسمة على الاخ والاخت اذ هما أول بطن اختلف قال ميتة
 في الدر المختار سئل عن ترك بنت شقيقة وابن وبنت أخ شقيق أخت شقيقة
 شقيقته كيف تقسم وأجبت بأنهم قد شرطوا عدد بنت ابن بنت
 للفروع في الأصول فينزل تصير الشقيقة كشقيقة متبن ٣ ٢ ١
 فيقسم المال بينهما نصفين ثم يقسم نصف الشقيقة بين اولادها اذ لا تانتهى فأصل
 المسئلة من اثنين وتصح من ستة بضرب ثلاثة في اثنين لانك سار مخرج النصف
 ميتة على ثلاثة وفي الصورة الثامنة

اخ لابوين أخ لام القسمة على الاخوين اذ هما أول بطن اختلف وأصل المسئلة
 بنت بنت من ستة وللاخ لام السدس واحد وللأخ لاب الباقي خمسة ثم
 يدفع نصيب كل الى فرعه وفي الصورة الثالثة

القسمة على الاختين اذ هما أول بطن اختلف والمسئلة ميتة
 من ستة لو حود السدس وترد الى أربعة لكون الفروض أخت لاب اخت لام
 نصفاً وسدساً ومجموعهما أربعة أسداس فللاخت لاب بنت بنت
 ثلاثة وللأخ لام واحد ثم يدفع الثلاثة نصيب الاخت ٣ ١
 لاب الى بنتها والواحد نصيب الاخت لام الى بنتها وفي الصورة الرابعة ١٢

القسمة على الاختين اذ هما أول بطن اختلف والمسئلة ميتة
 من ستة وترد الى أربعة وتصح من اثني عشر وللأخت اخت لابوين اخت لاب
 لابوين تسعة وللأخت لاب ثلاثة ثم يدفع نصيب كل بنت بنت
 الى فرعه فليبت بنت الاخت لابوين تسعة ولان بنت بنت
 بنت الاخت لاب اثنان وليبت بنتها واحد وفي ٩ ٣ ١
 الصورة الخامسة

مئة ١٥ ————— القسمه على اعلى الخلاف اعنى في

اخت لاب اخت لاب اخت لاب البطن الثانى وفيه بنت وابنان
بنت ابن ابن واذا بسط الابنان صار مع البنت
بنت ابن ابن كخمسة فالمسئله من خمسة للبنت
٣ ٨ ٤ واحد ولا كل ابن انسان ثم نجعل
الذكور طائفة والاناث طائفة فنُدفع نصيب البنت الى بنتها ونقسم
نصيب الابنين على فروعها وهم كالثلاثة والاربعة لا تستقيم على الثلاثة
فنضرب الثلاثة فى الخمسة اصل المسئله فتبلغ خمسة عشر ومنها تصح
المسئله اذ كان لبنت الاخت واحد فيضرب فى ثلاثة فيبلغ ثلاثة فهى
لبنتها وكان للابنين اربعة فاذا ضربت فى ثلاثة بلغت اثني عشر فالابن
منها ثمانية وللبنت الاخيرة اربعة الحالة الخامسة اعتبار عدد الفروع
فى الاصول كما لو ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين وثلاثة بنين مع ثلاث
بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة ٩

(قوله متفرقين)
اي احدهم لابوين
والاخر لاب
والاخر لام وكذا
يقال فى متفرقات

مئة
اخ لابوين اخت لابوين اخ لاب اخت لاب اخ لام اخت لام
بنت ابن بنت بنت بنت ابن بنت بنت

٣ ٢ ١ ١ ١ ١
فالقسمه على الاصول واصل المسئله من ثلاثة واحد منها لبني الاخياف
واثنان لبني الاعيان وبنوا العلات محجوبون ببني الاعيان ثم يقسم
نصيب كل على فرعه فالواحد نصيب بنى الاخياف لا يستقيم على فروعهم
وهم ثلاثة رؤس فنحفظ ثلاثة والاثنان نصيب بنى الاعيان واحد منها
للإخ لابوين فيدفع الى بنته وواحد للاخت لابوين فانها قد ساوت اخاها
لعدم دفعها ولا يستقيم على فروعها اعنى الابن والبنت لانها كالثلاثة
رؤس فمأخذ ثلاثة عدد رؤسها ثم نطلب النسبة بين الثلاثين فنجدها
المماثلة فنكتب فى باحداهما ونضربها فى الثلاثة اصل المسئله فيحصل تسعة
ومنها تصح المسئله اذ كان لبني الاعيان من اصلها اثنان ضربناهما فى
الثلاثة فحصل ستة دفعنا منها ثلاثة الى بنت الاخ الشقيق نصيب ابيها
فبقى ثلاثة نصيب الاخت الشقيقة دفعنا اثنين منها الى ابنتها وواحد
الى بنتها وكان لبني الاخياف واحد ضربناه فى الثلاثة فحصل ثلاثة دفعنا
واحد منها الى بنت الاخ لام نصيب ابيها فبقى اثنان نصيب الاخت لام

اذهي كاختين لتعدد فرعها فدعناهما الولديهما فكل واحد منهما واحد **تنبيه**
قال في السراجية وشرحها للسيد ما نصه ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات
مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول وهو الظاهر من قول ابي حنيفة فا
اصاب كل فريق من تلك الاصول يقسم بين فروعههم كما في الصنف الاول اه وفيه ان
قوله مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول غير ظاهر وذلك ان اعتبار عدد
الفروع في الاصول وان كان صحيحا الا ان الجهات لا تنقسم بر في الاصول بل تعتبر في
الفروع ليعتد اثنهم فلم يل الاصل مع اعتبار عدد الفروع في الاصول والجهات في
الفروع ثم ان القسمة على الاخوة والاخوات خاصة بما اذا لم تتعدد البطون واختلفت
الاصول اما اذا تعددت البطون ووقع الخلاف فيها وانفقت الاخوة او الاخوات
فالقسمة على اول بطن اختلف كما مر في المثال المرقوم في الصورة الخامسة من الحالة
الرابعة فان القسمة فيه على البطن الثاني لاختلافه لاف على الاخوات لاتفاقهن وكما
في المثال المعزى الى القونوي في حل الاشكال الكبير كما في الجواهر البهية وهو لو
ترك بنتي ابن اخت شقيقة هما ايضا بنتا بنت اخت شقيقة وابن ابن اخت شقيقة
بهذه الصورة

١٦

٨

مبتدأ
اخت شقيقة اخت شقيقة اخت شقيقة
بنت ابن ابن
٤ ٦ ٦
بنتي
١٠ ٦
وفيه ابن ايضا كبنتين ببسطه فالجموع ثمانية فيكون اصل المسئلة من ثمانية عدد
الرؤس ثم نجعل الذكور طائفة ولهم ستة والاناث طائفة ولهن اثنان فنرفع الاثنين
الى فروعهن في البطن الثالث اعني البنتين ثم نرفع ما لطائفة الذكور الى فروعهن في
البطن الثالث وهم بنتان وابن وعدد رؤسهم ببسط الابن اربعة والستة لا تستقيم
على الاربعة وتوافقها بالنصف فنضرب اثنين وفق الرؤس في ثمانية اصل المسئلة
فيحصل ستة عشر ومنها تصح المسئلة اذ كان للبنتين اثنان من جهة امهما فنضربهما
في الاثنين فيحصل اربعة وهي لما وكان الفروع اثنان كورسمة فنضربهما في الاثنين
فيحصل اثنا عشر ستة منها للبنتين وستة للابن فيحصل للبنتين عشرة اربعة من جهة
امهما وستة من جهة ابيهما انتهى **الحالة السادسة** تعدد جهات الاصول في الفروع
كالو ترك ابن بنت اخ لاب وبنتي ابن اخت لاب هما ايضا بنتا بنت اخت لابوين وترك

أيضا بنت ابن ٤ ٦ أخت لام ٤٣ بهذه الصورة

فأصل المسئلة من ستة لوجود

أخ لاب	أخت لاب	أخت لابوين	أخت لام	السدس فيها فواحد منها وهو
بنت	ابن	بنت	ابن	السدس للأخت لام وأربعة
ابن	بنت	بنت	بنت	وهي ثلثاها للأخت لابوين لأنها
٣	١٨	٤	٤	كاختين لعدد فرعها والباقي

واحد للآخ والأخت لاب مناصفة لان الأخت ساوت أخاها لعدد فرعها وهي معه
 كأربعة رؤس ولا يستقيم الواحد على الأربعة فنضرب أربعة عدد رؤسها في أصل
 المسئلة وهو ستة فيصير الحاصل أربعة وعشرين ومنها تصح المسئلة فقد كان للأخت
 لابوين من أصل المسئلة أربعة ضرب بناها في المضروب أعني الأربعة فبلغت ستة عشر
 أعطيناها البنت بنتها فلكل واحدة منهما ثمانية وكان للأخت لام من أصلها واحد
 ضرب بناها في ذلك المضروب فكان أربعة دفعناها للبنت ابنتها وكان للآخ والأخت
 لاب واحد ضرب بناها في ذلك المضروب فصار أربعة فقسماها بين الأخت والآخ لاب
 أنصافا لما عرفته فلكل واحد منهما اثنتان ثم دفعنا نصيب الآخ إلى ابن بنته ونصيب
 الأخت لاب إلى بنتي ابنتها فصار نصيب البنتين من أجهتين ثمانية عشر فلكل
 واحدة منهما تسعة ثمانية من قبل أمها وواحد من قبل أبيها ~~فوتبنيهما~~ قال في رد
 المحتار أعلم أن السدس ~~المتشعب~~ قد ذكره في المثال عن بعض الشارحين وأقره
 ومقتضاه على هذا التقسيم أنه لا يعتبر اختلاف البطلون في هذا الصنف عند محمد
 وظاهر قول السراجية أن الحكم فيهم كالحكم في الصنف الأول وكذا قوله ما أصاب كل
 فريق يقسم بين فروعههم كما في الصنف الأول أنه عند محمد يقسم على أول بطن
 اختلاف كما في الصنف الأول وكما في الصنف الثاني أيضا وكما في أولاد الصنف الرابع
 ولم أر من تعرض لذلك فليراجع اه (أقول) إن هذا المثال لا يقتضي على التقسيم
 المذكور عدم اعتبار اختلاف البطلون في هذا الصنف عند محمد وذلك لأن القسمة
 عنده وان كانت على الأصول إلا أنها على أول بطن اختلاف منهم وقد اختلف هنا
 البطن الأول ومن ثمة كانت القسمة عليه وانما لم تجعل الاحداث طائفة وتقسم
 أنصباؤهن على فروعهن في البطن الثاني مع اختلافهم بالذكورة والانوثة لاختلافهن
 بالفرضية وجبتهن فجعل كل واحدة منهن طائفة لاختلاف حظوظهن ويدرغ
 نصيبهم الآخر فروعهما لعدم اختلافهم كما جعل الآخ طائفة ودفع نصيبه لآخر فروعه
 بخلاف الصنف الأول وأولاد الصنف الرابع فان الاختلاف فيها لا يكون إلا
 بالذكورة والانوثة فتى وحد الاناث مع الذكور فتجعل الاناث طائفة كما تجعل الذكور

طائفة ولو كان الاختلاف في الاخوة والاخوات بالذ كورة والاثوة فقط لياقي فيهم ما يأتى في الصنف الاول من قسمة ما اصاب الاصول على الفروع كما اومات عن بنت بنت اخ شقيق وبنتي بنت اخ شقيق ايضا وابن بنت اخ شقيقة وبنت ابن اخ شقيقة ٣ بهذه ٨ الصورة ٣٤

فان القسمة على الاصول

اخ شقيق	اخ شقيق	اخ شقيق	اخ شقيقة	اخ شقيقة
بنت	بنت	بنت	ابن	ابن
بنت	بنت	بنت	بنت	بنت
٦	٦	٦	٤	٤

في الاصول فاللخ ذى الفرع الواحد اثنان ولذى الفرعين اربعة وكل واحد من الاثنين واحد ثم تجعل الذ كورة طائفة ويدفع نصيبهم لا تخرف فروعهم فكل بنت اثنان ونجعل الاناث طائفة ونقسم الاثنين نصيبهم على فروعهم في البطن اثنان وفيه بنت وابن وهما كمثلثة رؤس ولا تستقيم قسمة الاثنين على ثلاثة فنضرب الثلاثة عدد الرؤس في أصل المسئلة فيحصل اربعة وعشرون ومنها تصح المسئلة اذ كان كل بنت من فروع الاحوة اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة فكل بنت ستة وكان للبنت وابن من فروع الاخوات في البطن اثنان فاذا ضربناهما في ثلاثة حصل ستة وللابن اربعة وللبنات اثنان ثم يدفع الاثنان نصيب البنات الى ابنتها والاربعة نصيب الابن الى بنته ولو جعلنا القسمة على الاخوة والاخوات ودفعنا ما اصاب كل منهم الى فرعه لاختلاف نصيب الابن والبنات في البطن الثالث فتنبه

الصنف الرابع ولهم حالتان

- (١) رابعهم - عمه - كالم
- (٢) فله - ولا جهة - قل للاب
- (٣) فقدم الاقوى لدى اتحاد
- (٤) جهة الام وضعف لذوى
- (٥) فلا تقة - دم عمه للابوين
- (٦) بل - قدم الاقوى بكل جهة
- (٧) للاب او ام وان هم استوا

الصنف الرابع العمومية والخولة والادهم وفي حكم اولادهم بنات الم لابوين اولاب ولنبدأ ببيان احوال العمومية والخولة فانهما مقدمان على اولادهم ومن في حكمهم ويخصران في عشرة الاول والثاني والثالث العمومة الشقيقة والعمومة لاب والعمومة لام

فان القسمة على الاصول

والرابع العم أخوالاب من الام فهو لآب جهة للآب والخاص
والسادس والسابع الخال الشقيق والخال لآب والخال لام والثمان
والعاشر الخالة الشقيقة والخالة لآب والخال لام فهو لآب
جهة للام ولا يتأق هنا تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن
بعدهم ولهم حالتان الخالة الاولى اتحاد حيز قرابتهم كأن يكونوا كلهم
من جهة أبى الميت أو أمه فيقدم الأقوى ولو أنثى اجساعا أى يقدم من
لأبوين على من لآب أو لام ومن لآب على من لام كعمة شقيقة فانها تقدم
على العممة لآب أو لام وكالخالة لأبوين فانها تقدم على الخالة لآب أو لام
وإذا استووا في القوة فقسّم على الأبدان للذكر ضعف الأنثى كعم وعمّة
كلاهما لام أو خال وخالة كلاهما لأبوين أو لآب أو لام الخالة الثانية
اختلاف حيز قرابتهم بأن كان قرابة بعضهم من جهة الآب وبعضهم من
جهة الام فللقربة الآب الثلثان وإقربة الام الثلث فلومات عن عمّة وخالة
فلا عمّة ثلث المال وللخالة ثلثه ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة
أخرى فلا تقدم العمّة الشقيقة على الخالة لام كما لا يقدم الخال الشقيق
على العمّة لام وإنما يقدم الأقوى كل جهة فيها تقدم العمّة لأبوين على
العمّة لآب كما لو انفردت الجهة وإن استووا فبقسم حفظ كل جهة على
أبدانهم فيعطى للذكر ضعف الأنثى ولومات عن عشر عمات وخال
وخالة فالثلثان للعمات على عشرة بالسوية والثلث الباقي لثلاث الخال
ونلثه للخالة أولاد الصنف الرابع ومن في حكمهم

ولهم ثمان أحوال

(مثل بنى ذا الصنف بنت العم للآب أو لآبته والام)
(تقدم الأقرب منهم أن وجد على السواقي الجهة من فاعتمد)
(كبنات خالة ترى للميت عن بنت بنت خالة أو عمّة)
(وفي اتحاد جهة فلا أقوى عند استواء قرهم ذو الجندوى)
(كمن إلى ذى الأبوين ينتهى من ذى عصوبة ومن ذى رحم)
(ثم الذى لعاصب قد انتهى يكون عن ذى رحم مقدما)
(كبنات عمه مع ابن العمّة ان استووا فالبنات ذات الحصة)
(وان تكن لأبوين العمّة والعم للآب فالابن يشبث)
(ذامثل خالة تكون لآبته أولى من التي لام فانقبه)
(وفي اختلاف جهة فنحلا من عاصب مقدم وقيل لا)

(قوله ولهم ثمان أحوال) أى باعتبار تفاوت درجاتهم واستوائها مع اتحاد حيز قرابتهم والكل ولاد العصبية أو أولاد ذى رحم أو البعض ولد العصبية والبعض ولد ذى الرحم أو مع اختلاف حيز قرابتهم والبعض ولد العصبية والبعض ولد ذى الرحم أو الكل ولد ذى الرحم واختلاف سفة أصولهم مع عدد البطون وعدد الفروع وعدد الجهات

(بـ) ثلثان لذوى الاب وما * به — قى لمن كان الى الام انتهى)
 (كـ) بنت عم وابن خال ولة * د — أف — قى السراخسى باول ورد)
 (و) ان يكونوا كلهم من ذى رحم * فاقسم ولا خلف بتثليث عـ لم)
 (ما) عتبرت قوة قرب يوضح * بين القرية — بين فلا يرج)
 (ابن) لعمه شقيقة عـ لى * ابن الخالة من الاب جـ لا)
 (لـ) كن قوى جهة فيه الا حق * وفي البطون القسم مثل ما سبق)
 (وعدد) الفروع فى الاصل ثبت * كذا جهات الاصل فى الفرع أتت)

تخصيص اولاد الصنف الرابع بالذكور كـ لـ د م تناول العم والعمة والخال والخالة
 اولادهم بخلاف اولاد البنات والاخوات وكذا الاجداد والجدات لثناو لهم
 من يكون بواسطة وغيرها وفى حكمهم بنت العم لاب اولابون أمابنت العم لام
 فهى داخلية فى اولاد الصنف الرابع ولهم ثمان احوال (الخالة الاولى) تغاوتهم فى
 الدرجة فبعدم اقربهم على غيره ولو فى غير جهة فاولاد العمة أولى من اولاد اولاد
 العمة وأولاد اولاد الخالة وأولاد الخالة أولى من اولاد اولاد الخالة وأولاد
 العمة (الخالة الثانية) استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم بأن يكونوا من جانب أمى
 الميت أو من جانب أمه مع كونهم اولاد العصبة كبنت عم لابون وبنت عم لاب أو
 اولاد ذى رحم كالأولاد عمت متفرقات أو اولاد أخوال أو اولاد خالات كذلك
 فيقدم الاقوى قرابة بالاجماع كما فى رد المحتار فن أصله لابون أولى من لاب ومن لاب
 أولى من لام وان استواء قوة كبنت عم لابون وبنت عم آخر لابون أيضا فساوى
 بينهم (الخالة الثالثة) استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد
 العصبة وبعضهم ولد ذى رحم فبعدم ولد العصبة ان استواء قوة كبنت عم شقيق
 مع ابن عمه شقيقة فبنت العم مقدمة على ابن العمة ليكون بنت العم ولد العصبة وكذا
 ذا كافالاب أما اذا اختلفا قوة بان كان العم لاب والعمة لابون فان ابنهما قدم
 على بنته لان ترجيح شخص بمعنى فيه وهو قوة القرابة هنا أولى من الترجيح عمى
 فى غيره وهو كون الاصل عصبة قياسا على خالة لاب فانها مع كونها ولد ذى رحم وهو
 أب الام تكون أولى من خالة لام مع كونها ولد وارث أعنى أم الام وترجيحها معنى
 فيها وهو قوة القرابة المحصلة لها من جهة الاب أولى من الترجيح لمعنى فى غيرها وهو
 الادلاء بوارث (الخالة الرابعة) اختلاف حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة
 وبعضهم ولد ذى الرحم كبنت عم وابن خال قال فى الدرمانصه فى الفتاوى الخيرية
 مثل فى هالان هالان عن بنت عم لاب وأم وابن خال لاب وام فالحكم أجاب هذه

المسئلة اختلاف فيهم ساجل بعضهم ظاهر الرواية أن الثلثين لبنت العم
والثالث لابن الخمال وهو المذكور في فرائض السراج وعليه صاحب
المداية والكنز والمتمقي وغالب شروح الكنز والمداية وجعل
بعضهم ظاهر الرواية أن لأشئ لابن الخمال وأن الكل لبنت العم
لأنها ولد العصبية وجعل في الضوء شرح السراجية عليه الفتوى
وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي وأنه وافق رواية التمر تاشي روايته
وصححه في المصنعات وعليه صاحب الخلاصة قال في الضوء فالأخذ
للفتوى بروايته يعني شمس الأئمة أولى من الأخذ بروايته ما يعني صاحب
المداية وصاحب السراجية انتهى والاصل فيه أن جهة القرابة
إذا اختلفت كما في واقعة الحال هل يقدّم ولد العصبية أو لا قبل وقيل
والذي ينبغي ترجيحه ما رواه السرخسي فان لفظ الفتوى آكد من غيره
من ألفاظ التصحيح كالمختار والتصحيح مع أني لم أرى من اقتصر على مقابل
ما رواه السرخسي مصرحاً بكونه الصحيح أو الاشبهه أو المختار أو غيره ذلك
من ألفاظ التصحيح وإنما يرسله أو يقول في ظاهر الرواية وأما هو
ما رواه السرخسي فقد صرح بأنه الصحيح وإن الأخذ للفتوى به أولى
وأنه ظاهر الرواية فليكن المَعول عليه اهـ (الحالة الخامسة)
اختلاف حيز قرابتهم مع كونهم أولاد ذى الرحم كبنات عمه وبنات خالة
فالثنان لمن يدل بقرابة الأب والثلث لمن يدل بقرابة الأم ولائمة بر
بين القرينة بين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمه الشقيقة على ولد الخالة
لأب وإنما يعتمد بر في كل جهة قواها قرابة ففي نحو بنات خالة شقيقة
وبنات خالة لأب مع بنت عمه شقيقة وبنات عمه لأب تقدم بنات الخالة
الشقيقة وبنات العمه الشقيقة على غيرهما فلمنت الحالة الثلث ولبنت
العمه الثلثان (الحالة السادسة) استواءهم درجة واختلاف صفة
أصولهم ذكورة وأنوثة مع تعدد البطون فيقسم على أول بطن اختلاف
كما تقدم (الحالة السابعة والثامنة) اعتبار عدد الفروع في الأصول
واعتبار جهات الأصول في الفروع كما في الصنف الأول والثالث ولو
ترك أبني بنت عمه لأب وبنتي ابن عمه لأب هما أيضاً بنت عم لأب
وترك مع ذلك بنتي بنت خالة لأب وابني ابن خالة لأب هما أيضاً بنتي
خالة لأب بهذه الصورة

(قوله ظاهر الرواية)
عبارتها وعند
اختلاف جهة
القرابة فله قرابة
الأب ضعف قرابة
الأم فلم يفرقوا بين
ولد العصبية وغيره
وفي الفتاوى
الحامدية أن المعتبر
ما في المتن لوضعهما
لنقل المذهب كما
في رد المختار (قوله)
وجعل بعضهم
الخ في معراج
والدليلية من شمس
والأئمة أن ظاهر
الرواية أن ولد
العصبية أولى اتحاد
الحيز واختلاف كما
في رد المختار (قوله)
صاحب الخلاصة
نصها ولد العصبية
هو الذي اتحدت الجهة أو
اختلفت في ظاهر
الرواية وكذلك في
مجمع الفتاوى كما
في رد المختار

عمة لاب عمة لاب عم لاب خالة لاب خالة لاب خال لاب

بنت ابن بنت بنت ابن بنت

ابني بنتي بنتي ابني

١٠

٣

١٨

٦

فصل المسئلة من ثلاثة وتصح من ستة وثلاثين وتوضح ذلك أن ثلثهم اوهما اثنان لقربة
 الاب وثلاثة اوهو واحد لقربة الام ففي فريق الاب بحسب العم لاب بعمته لتعدد
 فرعه فهو كاربع عمات وتحسب كل عمة بعمتين لتعدد فرعها فبها كاربع عمات
 فمعتبر العم عم واحد اوهن كم آخر اختصارا في الرؤس فيعطى لكل منهما واحد من
 اثنتين وفي فريق الام بحسب الخال كخالين لتعدد فرعه فهو كاربع خالات وكل
 واحدة من الخاليتين كخاليتين لتعدد فرعها فبها كاربع خالات فنتعبر بالخال خالا
 واحد اوهما كخال آخر اختصارا وما اصابهما من اصل المسئلة وهو واحد لا يستقيم
 عليهما فيضرب عدد رؤسهما وهو اثنان في اصل المسئلة وثلاثة فيحصل ستة
 فيعطى فريق الاب اربعة اثنان منها للعم لاب ويجعل طائفة على حدة ويدفع نصيبه
 الى آخر فرعه اعني بنتي بنته ولكل واحدة منهما واحد والاثنان الباقيان من
 الاربعة للعمتين ويجعلان طائفة ثم ينظر الى اصل العمتين فيوجدان كابنتين
 وبنت كبنتين وبالاختصار تجعل البنات كابن فالمجموع كثلثة ولا يستقيم الاثنان
 نصيب العمتين على الثلثة وبينهما مائة فحفظ الثلثة ثم يعطى فريق الام اثنتين
 من الستة ويدفع واحد منهما الى الخال ويجعل كطائفة والاخر الى الخاليتين ويجعلان
 كطائفة واذا دفع واحد نصيب الخال الى ابني بنته لم يستقيم عليهما فيحفظ اثنان عدد
 رؤسهما وفروع الخاليتين ابني كابنين وبنت كبنتين والمجموع بالاختصار كثلثة
 بنين ولا يستقيم الواحد عليهما فأخذ ثلثة عدد رؤسهم والنسبة بين هذه الثلاثة
 والثلثة المحفوظة مماثلة فكتفي باحداهما وبينها وبين الاثنتين المحفوظة مماثلة
 فنضربها فيحصل ستة فنضربها في ثلث الستة فيحصل ستة وثلاثون ومنها نتع
 المسئلة اذ كان فريق الاب اربعة ضربت في الستة فيحصل اربعة وعشرون فهي
 نصيب هذا الفريق والباقي في اثناعشر فهي نصيب فريق الام اما نصيب الاتحاد
 فانه ضرب اثنان نصيب بنتي العم لاب الذي آل اليها من جهة العم في الستة فصارت اثني
 عشر ذلك كل واحدة منهما ستة وضرب ايضا نصيبها من العمة وهو واحد في المضروب
 فكان ستة ولكل منها ثلثة وقد حصل لكل واحدة منهما تسعة ستة من جهة العم

وثلاثة من جهة العمدة هكذا في شرح السيد وسيأتي ما فيه وضرب نصيب ابني
 بنت العمدة وهو واحد في الستة فكان ستة فلذلك واحد منها ثلاثة ومجموع هذه
 الانصباء اربعة وعشرون واذا ضرب واحد نصيب ابني بنت الخال في الستة كان
 ستة فلذلك واحد منها ثلاثة واذا ضرب نصيب فروع الخالتين وهو واحد ايضا في
 الستة حصل ستة فلابني ابن الخالة اربعة فلذلك واحد منها اثنان فقد حصل لكل
 من الابنين ثلاثة من جهة الخال واثنان من جهة الخالة ولم يبق بنت الخالة اثنان
 فلذلك واحدة منها واحد ومجموع هذه الانصباء اثنا عشر فاذا انشمت الى الاربعة
 والعشرين كان المجموع ستة وثلاثين اه ~~تنبية~~ في السراجية (يقسم المال
 على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول) وفي شرحها
 للعفيف الكازوري ما نصه قال المحقق ابن امير بادشاه وفي قول المصنف يعني
 صاحب السراجية يقسم المال على اول بطن اختلف مع اعتبار عدد الفروع
 والجهات في الاصول نظرا لم يتعرض اى السيد له وهو ان الجهات انما اعتبرت في
 الفروع لا في الاصول فانما اعتبرت في فرعى العم واحدى العمتين لانها يأخذان
 نصيب العم ونصيب احدى العمتين لكونها فرعين لكل منهما ولا يظهر وجه لا اعتبار
 الجهات في الاصول فافهم ثم ان قوله اى السيد في بيان نصيب آحاد فريق الاب
 (وضرب ايضا نصيبهما من العمدة وهو واحد في ذلك المضروب فكان ستة الى آخره)
 يخالف المذهب محمد المشار اليه بقوله (ثم ينظر الى اسفل العمتين فيوجد ابن كابن
 وبنت كبنتين) الى آخره لانه كما جعل العم برأسه طائفة وجعل العمتين أيضا
 طائفة أخرى لكن لم يقع في أسفل العم خلاف فانتقل نصيبه وهو الاثنان الى بنتي بنته
 ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما عرفت فلزم قسمة نصيبهما وهو الاثنان بين ابن عمه
 صار بمنزلة الابنين باعتبار عدد فروعهم وبين بنت عمه صارت بمنزلة البنات بذلك
 الاعتبار وجعلت ابنا واحدا للاختصار فخص ابن العمدة في هذه القسمة ثلثا الاثنان
 لانصفهما ونصيب بنت العمدة ثلث الاثنان فالحق ان حاصل ضرب الاثنين في الستة
 اثنا عشر ثلثاها اعني ثمانية لبنتي ابن العمدة وثلثها وهو اربعة لابن العمدة على مذهب
 محمد فيحصل لكل واحد من البنتين اربعة من جهة العمدة وستة من جهة العم
 وحصل لابني بنت العمدة الاخرى اربعة فظهر عدم صحة قوله (ويضرب نصيب ابني
 بنت العمدة وهو واحد الخ) اه وقد جرى الازهرى في الجواهر البهية على منوال
 المحقق المذكور فينبغي وضع الاعداد في المثال المذكور هكذا

عملة لاب	عمة لاب	عم لاب	خالة لاب	خالة لاب	خال لاب
بنت	ابن	بنت	بنت	ابن	بنت
أبني	بن—تى	بن—تى	بن—تى	أب—نى	بنت
٤	٢٠	٢	١٠		

تكملة

(وبعدهم عمومة للابوين * وان علمت كذا خؤلة لذين)
يعنى ان الحكم المذكور في عمومة الميت وخؤلة به وفي اولادهم يكون عندهم
لعمومة الاب والام وخؤلتها ثم لا اولادهم ثم لعمومة ابوي الميت وخؤلتها ثم
لاولادهم وهذا معنى قولى وان علمت اى العمومة والخؤلة على المنوال المذكور

مسائل غريبة في كتاب حل المشكلات في الفرائض
للفاضل الانقروى في ذوى الارحام *

(اعلم) ان المعنى به في قسمة ذوى الارحام قول محمد وان كان فيه صعوبة قال في الدر
المختار قول محمد اشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
كذا في شرح السراجية لمصنفها وفي الملتقى وبقول محمد يدقني اهـ لكن صحح في
المختلف والمبسوط قول أبي يوسف لكونه أسير على المفتي كما في رد المختار ومن ثمة تعدد
القسمة عليهم في كثير من الكتب على قول أبي يوسف فن ذلك كتاب حل المشكلات
في الفرائض للفاضل الانقروى مفتي الديار الرومية المطبوع في سنة ١٢٨٥ على
ذمة ذى السعادة جعفر باشا فانه جرى في القسمة على ذوى الارحام على قول أبي
يوسف الاما نص عليه عن محمد وقد أردت ان أبين بعضها منها بعد التنبيه على بعض
مسائل فيه يحسن التنبيه لها (الاولى) في الصنف الثاني في ١٨٠ ونصها ومن
مات وترك أبا ام الام وابا ابى الام فالمال كله لابي ام الام وان كانا متساويين في
الدرجة لان الاول اعنى ابا ام الام منسوب الى الوارث وهو الجدة الصحيحة اعنى ام الام
والثاني اعنى ابا ابى الام منسوب الى غير الوارث وهو الجدة الفاسدة اعنى ابا الام الذى
لا يرث مع الام فصارت ام الام أقوى والمنسوب الى الاقوى اولى فابوام الام اولى من
ابى ابى الام اهـ لكن في رد المختار في ٧٧٧ هـ سواء اى في عدم ارجحية احدهما
على الآخر وهو الاصح كما في الاختيار وسكب الانهر وغيرهما وفي روح الشروح ان
الروايات شاهدة عليه اهـ وقد كرر هذه المسئلة في ١٨٢ مرتين مرة زاد فيها زوجا
ومرة زاد زوجة ثم أعاد ما في ١٨٢ في ١٨٣ وحالف ما قدمه اولا من ترجيح أبي
ام الام وورثتهما معاقال واذا ماتت امرأة وترك زوجا وابا ابى الام وابا ام الام فالمسئلة

من اثنين لان فيهما نصف او ما فضل فالنصف للزوج والمفاضل يقسم بين المحدثين اثلاثا
 أى على قياس ما يوجد فيه الاختلاف او الاعلى تقدير أن للذكر ضعف سهم الانثى
 فالثلثان للجد الذي فرعها الذكر والثلث للجد الذي فرعها الانثى * واذا مات رجل وترك
 زوجة وابا ابى أم وابا أم أم فالمسئلة من أربعة فالربع للزوجة والباقى يقسم بين
 المحدثين اثلاثا فالثلثان لابي ابي الام والثلث لابي أم الام اه (الثانية) في النصف
 الثالث في ١٨٧ ونصها ومن مات وترك بنت ابن الاخ لابوين وبنت الاخ لاب
 فالمال كله لبنت ابن الاخ لابوين لانها أقوى من جهة القرابة اه وهى غريبة
 لان اعتبار القوة بالابوين انما هو عند تساؤهم درجة أما عند تفاوتهم فالأقرب
 درجة مقدم على هذا فالمال كله لبنت الاخ لاب لانها الأقرب درجة (الثالثة) في
 ١٩٧ ونصها امرأة ماتت وترك زوجا وبنت ابن الاخ لابوين وبنت ابن الاخ
 لابوين فالمسئلة من اثنين لان فيهما نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم
 بين البنتين انصافا فلكل واحدة منهما نصف اه وهى غريبة لانه اذا وجد فرع
 العصبة في هذا النصف كبنت ابن الاخ لابوين وفرع ذى الرحم كبنت ابن الاخ
 لابوين يكون ولده العاصب مقدا على ولده ذى الرحم وعلى هذا فالنصف الباقى لبنت
 ابن الاخ ولا شئ لبنت ابن الاخ على ان المصنف ذكر هذه المسئلة بعينها في ١٨٦
 سطر ٦ لكن بدون ذكر الزوج وورث ولده العصبة فقط ونصها ومن مات وترك
 بنت ابن الاخ لابوين وبنت ابن الاخ لابوين فالمال كله لبنت ابن الاخ لانها ولده
 العصبة وولده العصبة اولى من ولده ذى الرحم على الاطلاق عند محمد وعند ابى يوسف
 ولده العصبة اولى اذا لم يكن ولده ذى الرحم ذاهقين اه قلت ولده ذى الرحم هنا المس
 ذاهقين فيجب ترجيح بنت ابن الاخ على بنت ابن الاخ على القولين (الرابعة) في
 آخر ١٩٩ ونصها واذا مات امرأته ترك زوجا وبنت ابن الاخ لاب وثلاث بنات
 الاخ لاب فالمسئلة من اثنين لان فيهما نصفين فالنصف للزوج والنصف الآخر يقسم
 بين الامن وبين البنات اثلاث من خمسة لان الامن بمنزلة البنتين فلكل واحدة من
 البنات الثلث الخمس وللامن الثلثان اه وهى غريبة لان بنات الاخ لاب فضلا عن
 كونهن من ولده العصبة المقسم على ولده ذى الرحم فهن أقرب درجة من ان بنت الاخ
 مع كونه ذى الرحم وله ريب في اراة ريب اولى من البنتين وعلى هذا فالباقي بعد
 الزوج لبنات الاخ ولا شئ لامن بنت الاخ (الخامسة) في اولاد النصف الرابع في
 ٣١٦ ونصها ومن مات وترك بنت عم لاب وان سفلت وترك ايضا بنت عم لابوين
 فالمال كله لبنت العم لان من مات وترك عم لابوين وعم لاب فالمال كله للعم لابوين
 في ذهاب الرواية رتبة بينهما فاصول لفرعهم اه واما اهل غريب لان
 سهم ذى الصب والعمنة يفرق بينهما من ذرى ارحام العصبة قدم عليهم بالابن العم

ان للذكر ضعف سهم الانثى فلكل واحد من البنين الثلاثة سبعة
وللبنت سبع اه هذا على قول ابي يوسف واماء على قول محمد
فالقسمة هنا على الاخ والاخت لتكونهما أول بطن وقع فيه الخلاف
اخماسا لانه قد تعدد فرع الاخت لاب فهي ثلاث اخوات فثلاثة
اخماس للاخت وخمس للاخ ثم يدفع نصيب كل الى فرعه فلا كل ابن
واحد وللبنت اثنان من الخمسة في ٣٠٠ ونصها واذا ماتت امرأة
وتركت زوجا وبنت الاخ لاب وبنت الاخت لاب فالمسئلة من اثنين لان
فيهما انصافا للنصف للزوج والنصف الاخر يقسم بين البنين انصافا
فلكل واحدة منهما نصف اه هذا على قول ابي يوسف واماء على قول
محمد فيقسم النصف الباقي اثلاثا بين الاخ والاخت فالثلاثان للاخ
والثلاث للاخت ثم يدفع نصيب كل الى فرعه والسادسة في ٣٢٨
ونصها ومن مات وترك ابني بنت عم لاب وبنتي ابن عم لاب وهما ايضا بنتا
بنت عم لاب وترك ايضا بنتي بنت خالة لاب وابني ابن خالة لاب وهما ابنا
بنت خالة لاب فالمسئلة من ثلاثين بالرد والتصحیح لان اصل المسئلة من
ثلاثة كما بين في موضعه فالثلاثان لمن ينسب الى الاب والثلاث لمن ينسب
الى الام فانتقام حظ كل فريق على افراده غير مستقيم لان الرأس من
جانب الاب اربعة ابناء باختصار وعدم اعتبار عدد الجهات في
الفروع ونصيبهم اثنان ولا استقامة للثنتين على الاربعة لكن الاثنان
والاربعة متوافقان بالنصف وترد الاربعة الى نصفها وهما اثنان والرؤس
من جانب الام خمسة ابناء باعتبار عدد الجهات وعد البنين ابنا
واحد او نصيبهم واحد ولا استقامة للواحد على الخمسة بل بين الواحد
والخمسة مباينة وتركتنا الخمسة بحالها ثم نظرنا الى الاثنين اعنى نصف
الاربعة والى هذه الخمسة فوجدنا بينهما مباينة وصير بنا احدهما في
الاخر فصار عشرة ثم صير بنا هذه في اصل المسئلة اعنى الثلاثة فصار
حاصل الضرب ثلاثين فالثلاثان منها اعنى عشرة من لفريق الاب عشرة
منها لابني بنت العم لاب وعشرة للبنتين والثلاث اعنى عشرة لفريق الام
ثمانية منها لابني وابني واثنان للبنتين على الوجه الذي رقنا تحت الفروع
هكذا اه

(قوله بالرد) اي
رد الاربعة الى
نصفها الا في
قوله وترد الاربعة
الى نصفها وهو
اثنان (قوله من
ثلاثة) اي لان
فيها ثلثين وثلثا
(قوله بالاختصار)
اي يجعل البنين
كأب وقوله وعدم
اعتبار الجهات
سواء واعتبار عدد
الجهات حتى يصير
الثلاثان كالبنتين
فكاملة عدم زايدة
ويدل عليه انه لو لم
يعتبر عدد الجهات
لكانت الرؤس في
جانب الاب ثلاثة
فقط مع انها اربعة
ويدل عليه ايضا
اعتبار عدد
جهات في جانب الام

شئ لا يكونه أخا عصبية وقد استغرقت الفروض التركة والمسئلة حينئذ من اثنين ولو
قد رأتني فيكون لها السدس تسكيلة للثلاثين فتكون المسئلة من ستة وتعود الى السبعة
فبقد رأتني اذهى الافضل هنا وعكس ذلك في عم وزوجة أخ لاب حامل فعلى تقدير
ذ كورته يكون ابن أخ وهو أقرب من العم فله الارث وعلى تقدير انوثته تكون بنت
أخ وهي من ذوى الارحام فلا ترث والمال للعم فبقد رز كرا اذ هو الافضل هنا وبأخذ
القاضى كفيلا من الورثة الذين يتوهم أنهم اخذوا اكثر من حقهم على تقدير كون
الحمل اكثر من واحد خوفا من النقص اما الذين لا يتغير فرضهم ان كان الحمل واحدا
او اكثر كالزوجة فلا يأخذ منها

(ان يخرج الاكثر حيا وعلم * بأثر ذلك فبالارث حكم)
(فصدر ذى استقامة برأسه * بدا اعتبر وسيرة في عكسه)
(ان بحسابة خروج الميت * ورثته لانفسه من علة)
اذا اخرج اكثر الولد حيا وعلمت حياته بأثر كصوت أو عطاس أو بكاء أو ضحك أو
تجريبك عضو ثم مات فانه يرث لان الاكثر له حكم الكل وان خرج اقله حيا فظهر منه
شئ من هذه العلامات ثم مات فانه لا يرث والعبرة في اكثر صدره ان خرج مشتمة مما
برأسه فان خرج صدره كاه وهو حي فقد خرج اكثر حيا وان خرج معكوبا أى برجله
فالمعتبر سريته فان خرجت السرة وهو حي فقد خرج اكثر حيا غير يرث لانه لا يكملو خرج
ميتا بنفسه من علة أما اذا خرج ميتا بحياية فيرث ويورث كما في رد المختار

(واعمل بتصحيحين اذ تقة — در * ذكرورة أنوثة وتنظـر)
(بينهما في الوفق والتباين * فاضرب وتصحيحهما من كائن)
(فمن يكن نصيبه في الاول * فاضربه في الثانى أو الوفق الجلى)
(واعكس لمن له بناتى الاصلين * واعطو راناً اقل السطحين)
(وان به قد يدعى روم الوراثة * في حالة فليوقف التراث)
(وامنحه بعد الوضع ما استحقا * واقسم عليهم ان يزدما بقى)
اعلم ان للورثة مع النحل ثلاث احوال حالة يرثون فيها معه كى فما قدر له كن تنغير فروضهم
وحالة يرثون فيها معه كى فما قدر ولا تنغير فروضهم وحالة يحرمون فيها فى أحد تقديره
فيحتاج لتصحيح مسائل الحمل فى الحسالة الاولى فقط والاصل فيه ان تصحح المسئلة على
تقديرين أعنى تقدير ان الحمل ذ كرو على تقدير انه أنثى ثم تنظر بين التصحيحين فان
توافقا بجزء فاضرب وفق أحدهما فى جميع الآخر وان تباينا فاضرب كل أحدهما فى
جميع الآخر فالحاصل تصحيح المسئلة ثم اضرب نصيب كل من له شئ من مسئلة
ذكورته فى وفق مسئلة أنوثته على تقدير التوافق أو فى كاه على تقدير التباين واضرب

نصيب من كان له شيء من مسئلة أنوثته في وفق مسئلة ذكوريته أو في كاهها
 على تقدير التوافق والتباين ثم اعط الورثة أقل السطحين أي الحاصلين
 من الضرب لان اسم تحقيق الوارث الاقل متفق والفضل الذي بين
 الحاصلين موقوف من نصيب ذلك الوارث فاذا ظهر الحمل فان كان
 مستحقا لجميع الموقوف فيها وان كان مستحقا للبعض فيأخذه والباقي
 يقسم بين الورثة فيعطى لكل وارث ما كان موقوفا من نصيبه فلو ترك بنتا
 وأبوين وامراة حاملا فالمسئلة من أربعة وعشرين على تقدير ان الحمل ذكر
 فللزوجة ثمنها ثلاثة ولكل واحد من الابوين السدس وهو أربعة وللبنت
 مع الحمل الذي كرا الباقي وهو ثلاثة عشر وعلى تقدير انثى فالمسئلة من
 أربعة وعشرين أيضا وتؤول الى سبعة وعشرين فللابوين السدسان
 ثمانية وللزوجة الثمن ثلاثة وللبنت مع الحمل الانثى الثلثان سبعة عشر
 وبين عددي التصححين توافق بالثلث فاضرب ثمانية في جميع الاخر
 يحصل مائتان وستة عشر فعلى تقدير ان ذكورة الزوجة سبعة وعشرين
 من ضرب ثلاثة في وفق المسئلة الثانية وهو تسعة لكل واحد من
 الابوين ستة وثلاثون من ضرب أربعة في تسعة وللبنت مع الحمل الذي كرا
 مائة وستة عشر من ضرب ثلاثة عشر في تسعة للبت ثلثها وهو تسعة
 وثلاثون ويبقى للحمل ثلثها وهو ثمانية وسبعون وعلى تقدير الانوثة
 للزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في وفق الاولى وهو ثمانية ولكل
 واحد من الابوين اثنان وثلاثون من ضرب أربعة في ثمانية وللبنت مع
 الحمل الانثى مائة وثمانية وعشرون من ضرب ستة عشر في ثمانية للبت
 نصفها وهو أربعة وستون ويبقى للحمل نصفها الاخر فيعطى للزوجة
 أربعة وعشرون ويوقف من نصيبها ثلاثة اسهم ويعطى لكل من
 الابوين اثنان وثلاثون ويوقف من نصيب كل منهما أربعة ويعطى للبت
 تسعة وثلاثون ويوقف من نصيبها خمسة وعشرون فجمله الموقوف
 تسعة وثمانون فان ولدته امه انثى يدفع للبت من ذلك الموقوف خمسة
 وعشرون ليكمل لها مائة والباقي للولود وان ولدته ذكرا يدفع
 للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية والباقي للحمل وان خرج ميتا يعطى
 للبت من الموقوف تسعة وستون ليكمل لها النصف وللزوجة ثلاثة
 تسعة الثمن وللأم أربعة تسعة تسعة السدس وللأب ثلاثة عشر منها أربعة
 تسعة السدس والتسعة تعصياها الحالة الثمانية وهي التي يرثون فيها

قوله فجمله
 (موقوف) أي من
 تمام الزوجة
 الابوين والبت
 ذلك ستة وثلاثون
 مع ما للحمل وهو
 أربعة وستون
 قوله ليكمل لها
 لنصف (أي
 نصف المائتين
 ستة عشر

معه كيفما قدر ولا تتغير فريضهم فيعطى لهم نصيبهم تاما وما زاد فهو
نصيب الحمل وذلك كالزوجة الحبلية والجدة والام الحبلية من غير الميت
اذ هو اخ لام ^{في} الحالة الثالثة وهي التي يحرم فيها الوارث على أحد تقديره
فتوقف فيها التركة الى البيان بوضعه فان ظهر انه مستحق للجميع فيها
والا فمأخذ حقه منها ويقسم الباقي بين الورثة كاخ أو عم مع زوجة
حامل فانهم ما يستقطن لو قدر الحمل ذكر أو في الرجوع المختوم ولولم يعلم
ان ما في البطن حمل أو لم يوقف فان ولدت تستأنف القسمة كما في
الواقعات ولو ادعت الحمل عرضت على ثقة أو امرأة حتى تمس جنهما
فان ظهر علامة حمل وقف والا قسم

في المفقود

(وان يموت مفقودهم في ماله ^{في} فقعه ياذ البيان حاله)
(فان بدا حيا والا صرفا ^{في} اذا قضى بموته ما وقعا)
(بغوت مدة بها اقرانه ^{في} تقضى أو التسعين ذابانه)
(وكالمجنين اجعل له اصلين ^{في} واحد يس له زيادة الحظين)

المفقود لغة من فقدت الشئ أضلته أو طلبته فلم تجده واصطلاحا
غائب لم يدرك في موام ميت وهو حي في حق ماله فيوقف ولا يرث منه
أحد لثبوت حياته باستصحاب الحال وهو المعتبر في ابقاء ما كان على
ما كان دون اثبات ما لم يكن وكذلك يوقف نصيبه من تركة مورثه اذ هو
ماله أيضا كما في الحمل فاذا كان ممن يجب به حرمانا لم يعط للورثة شئ ولو
نقصانا فيعطى لهم المتيقن وهو الاقل من نصيبهم على تقدير حياته وعلى
تقدير موته ووقف الباقي كالحمل فلو ترك بنتين وابنا مفقودا للبنتين
النصف لتيقنه ويوقف النصف الآخر الى ان يثبت موته بينة أو يمضي
مدة يحكم فيها بموته وهي مدة موت أقـرانه في بلده في ظاهـر الرواية
وقدرها في الكثر بتسعين سنة من مولده قال الزيلعي وعليه الفتوى
ثم قال المختار نفوضه الى رأى الامام فان ظهر انه حي فله ما وقف له
وان قضى بموته يقسم ماله بين ورثته الموجودين عند القضاء ولا شئ لمن
مات منهم قبل القضاء بذلك كما في شرح السديد وريما كان موقوفا من
تركة مورثه الى ورثة مورثه وانما قيد بموته بالقضاء لانه محتمل فيالم
ينضم اليه القضاء لا يكون حجة كذا في الرجوع المختوم والاصل في
تصحیح مسائل المفقود ان تصحیح المسئلة على تقدير حياته ثم تصحیحها على

(قوله وهو حي في حق
ماله) ولذا لا تنكح
زوجته ولا تنسخ
اجارته قبل ان
يعرف حاله وينصب
القاضي من يحفظ
ماله ويبيع ما يخاف
فساده

تقدير موته وباقي العمل كما ذكر في الحمل

❖ في الخنثى ❖

(وأسوأ الخالين للخنثى وان ❖ يحرم من التراث فيما فاستبن) الخنثى لغة فعلى من الخنث وهو اللين والتمكسر واصطلاحاً من له الالتمان وهو المشكل وتوقفاً فيمن ليس له شيء منهما واختلف النقل عن محمد فقبل في حكم الانثى وقبل هو والخنثى المشكل سواء كذا في الرحيق المختوم ❖ وله أسوأ حالي الذكور والانثى فلو تركت زواجا وأما وأختا لام وخنثى لاب وجعل ذكر كرا كانت المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم واحد ولولد الأم واحد فبق واحد للخنثى بالعصوبة ليكونه أخا لاب ولو جعل أنثى كان أخا لاب وحينئذ تعول المسئلة الى ثمانية ثلاثة للزوج وواحد للأم وواحد للأخت لام وثلاثة للخنثى ليكونها صاحبة فرض ومن البين أن ثلاثة من ثمانية أكثر من واحد من ستة فيفرض هذا ذكر كرا وإذا تركت زواجا وأختا لابوين وخنثى لاب فانه ان جعل أنثى كانت المسئلة من ستة وتعول الى سبعة ولها سهم منها لان حقها السدس تسكيلة للثلاثين وان جعل ذكر كرا يصير عاصباً ولم يبق له شيء بعد أصحاب الفروض فتكون المسئلة من اثنين فيفرض ذكر كرا ليكون له أسوأ الخالين وكذا اذا تركت عمًا وولداً خنثى لانه فيقدر أنثى حتى يكون المال للم لا يكونه عصبة والخنثى على هذا التقدير من ذوي الارحام

❖ في المرتد ❖

(وان مات ذوردة أو يحمك ❖ عليه قاض بلحاق علما) (فالارث منه ما حواه مسلماً ❖ والفى ما في ردة قد غنيا) (وكسبها الوارثها مطلقاً ❖ وفي ارتداد القوم ارث حقا) اذا مات الرجل المرتد على ارتداده حقه انفعه أو بقتله أو لحق بدار الحرب وحكم القاضى بلحاظه يكون كسبه في حال اسلامه لورثته المسلمين الموجودين حال موته في الاصح سواء كانوا موجودين حال رده أو وجدوا بعدهما وكسبه في حال رده يوضع في بيت المال فيثاب بعد قضاء دين رده كما في الرحيق المختوم وكسب المرتد لورثته المسلمين مطلقاً أى سواء كان من كسبه في اسلامها أو في ردها قبل اللحاق وأما المرتد والمرقد فلا يرثان من أحد لا من مسلم ولا من مرتد مثلها ولا من كافر

(قوله أو يحمك) يجوز

في مثله الجزم والنصب قال ابن مالك ❖ وجزم أو نصب لفعل أثر ف❖ أو أو وان بالجملةين ا كتنفاً أى توسط بينهما قال الاشعري ولا يجوز الرفع لانه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء وألحق الكوفيون ثم بالغاء والواو وزاد بعضهم أو اه لكن ينعين في البيع النصب للقافية (قوله لورثته المسلمين) أي الوارثين فنه مع ان المسلم لا يرث من الكافر لان ارثهم منه مستند الى حال سلامه (قوله رثتها المسلمين) لانه لا ميراث بينهما لانها بنفسه يذة بانث منه ولم نصره مشقة على لملك فلا تكون كالقارة الا اذا ردت مريضة وماتت في العدة

أصله إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم فيمنذنية وارثون أي يرث بعضهم
بعضهم إلا أن دارهم صارت دار حرب لظهور أحكام الكفر فيها

✽ في الأسير ✽

(ذوال الأسر دون ردة كالمسلم ✽ ومثل معة ود بمجهل فاعلم)

حكم الأسير حكم سائر المسلمين ما لم يفارق دينه فيرث ويورث منه لأن
المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان حتى أن زوجته التي في دار الإسلام
لا تبين منه فان فارق دينه في حكم المرتد إذا فارق بين أن يرتد في
دار الإسلام ثم يلحق بدار الحرب وبين أن يرتد في دار الحرب ويقيم فيها
فانه على التقديرين يصير حراً بما فارق لم تعدم حياته ولا ردة في حكمه حكم
المفقر فلا يقسم ماله ولا تزوج امرأته حتى ينكشف خبره

✽ فبين يموتون جملة ✽

(وان يموتوا جملة فلتعقض ✽ بمنع ارث بعضهم من بعض)

(وفي التماس سابق كان علم ✽ يوقف للظهور أو صلح يتم)

(ثم تراث الكل منهم للذي ✽ بقي من ورثته فليأخذ)

إذا مات جماعة بينهم قرابة ولا يدرى أيهم مات أولاً كأن غرقوا أو قتلوا
في المعركة جمعوا كأنهم ماتوا معاً فلا يرث بعضهم من بعض وإذا علم
السابق على التبعين أولاً ثم التمس الحال فقد نقل الطحطاوى أنه يوقف
الأرث حتى يتذكر أو يصطلح الورثة لأن التذكر غير ميثوس منه
ومال كل واحد لمن بقي من ورثته الأحياء

✽ في ذى النسب المشترك ✽

(ذو نسب مشترك لثنتين ✽ في أمة ميراثه كإثنين)

(وارث كل منهما كنصف أب ✽ وكامل للباقي لو فرد ذهب)

يعنى أن الولد المشترك نسبته من الأمة بأن كان بين اثنتين فأنث بولد
فأدعياء معافوهوا بنهما يرث من كل ميراث ابن كامل ويرثانه ميراث أب
واحد وان مات أحدهما فالباقي منهما يرث ميراث أب كامل كما في
الرحيق المختوم ✽ ميراث أولاد اللعان والزنا ✽

(ميراث أولاد اللعان والزنا ✽ بجهة الأم فقط لمن دنا)

يعنى أن ولدى اللعان والزنا يكون ميراثهما لأقاربهم ما من جهة الأم فقط
فلو كان لولد اللعان أو الزنا أخ من أمه من النكاح أو من الزنا أو من
اللعان فيرثه من جهة أنه أخ لام فيكون صاحب فرض لأصهبة ويرد

(قوله من جهة الأم)

فقط في الدر وعصمة

ولد الزنا وولد

الملاعنة مولى الأم

والمراد بالمولى ما يعم

المتعق والعصبة

ليعم ما لو كانت الأم

حر فالأصل انتهى

قال الطحطاوى

ظاهره أن عصمة

ولد الزنا والملاعنة

عصبة أمها فلو كان

لها أخ عاصب أو فرغ

عاصب يرثانها

بالتعصيب وليس

كذلك فإن أبا الأم

وأخاها بالنسبة لها

من ذوى الأرحام

أهو قال في رد المحتار

وأما حديث عصبة

قوم أمه فعنائه في

الاستحقاق بمعنى

العصوبة وهي

الرحم لا في اثبات

حقيقة العصوبة إهـ

(قوله باقوى الجهتين) قال الشنشوري والقوة يا حادامور ثلاثة * الاول ان تحجب احدهما
 الاخرى كينت هي اخت من ام كان يطأ الجوسى امه فتلد بنتا ثم يموت عنها الى البنت فتنت
 بالبنمية * الثاني ان تكون احدهما لا تحجب (بالبناء للجهول) كام او بنت هي اخت من اب
 كان يطأ الجوسى بنته فتلد بنتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فتنتها بالامومة او عكسه فتنتها
 بالبنمية * الثالث ان تكون ٧٣ احدهما اقل حجيا كجدة ام ام هي اخت من اب كان يطأ

جوسى بنته فتلد
 بنتا ثم يطأ الثانية
 فتلد بنتا ثم يموت
 السفلى عن العليا
 بعد موت الوسطى
 والاب فترتها
 بالجدة دون
 الاختمة فلو كانت
 الجهة القوية محجوبة
 يثبت الضعيفة كان
 يموت السفلى في
 المثال الاخير عن
 الوسطى والعليا
 فترت العليا
 بالاختمة والوسطى
 بالامومة وقد انجز
 الفاضل الامير في
 الصورة الاخيرة
 على مذهبه فقال
 * أمولاني قل لي

عليه الباقي ولو ترك أحدهما بنتا أو أما فالبنات النصف وللأم السدس
 والباقي يرد عليهم ما ولا شيء للاب

* في الوارثين بجتهى فرضين *

(وجهتا فرضين لو فرقنا * في اثنين فالجيب لواحد أتى)

(بآخر فالارث بالحاجة * كينت أتى أمه بشبهة)

(اذا توت فبالامومة لأم * ارث والابهما الميراث أم)

اعلم انه لا يجتمع جهةتا فرض الا في نكاح الجوس وفي نكاح الشبهة فان
 من وطئ محرما نكحها ثبت فيه النسب على ما حرره في النهر
 ولا يجتمع معان في نكاح المسلمين الصحيح ولو تزوج جوسى امه أو وطئ
 مسلم أو غيره أمه بشبهة فولدت بنتا فثبت البنت عن أمها وهي
 جدتها فانها ترث بالامومة فقط لان الأم تحجب الجدة لو فرقت قرابتها
 في ائنتين ولو ماتت الأم عن بنتها وهي بنت ابنها فانها ترث النصف
 بكونها بنتا والمسلس تسلكه للثلثين بكونها بنت ابن لان هاتين
 اقربا تبين لو فرقنا في ائنتين لا تحجب احدهما بالانثى أما عند
 الشافعى فيموت باقوى الجهتين

* المناسختات *

(هالك المناسخة في الميراث * وتلك موت أحد الوراث)

(قبل اقتسامهم عن الذين * قد غابوا وقسمه الاولين)

المناسخة اما اسم مفعول فجمعه على مناسختات ظاهر وامام صدر رحمه

في الفرائض جده * لما النصف فرضا ما سمعنا مثله * وما حاجب قد زاد محجوبه باعتبار
 به * فاجببه والارث يتولاه * وما جده نالت مع الام ارثها * وأدت به أرشد فتلك لسؤله
 * جوابه للفاضل الحضري جوابك في وطء الجوسى بنته * وبنت ابنه ايضا على سوء فعله *
 ومولود هذى مات عن امه * وعن امه والكل اخوة نسله * فاذ حيت بالام جده حوت
 ناخمية نصفها فازت ببنته * فذى جده نالت مع الام ارثها * وزادت به اضعفين فاجب لثله
 (قوله وامام صدر) فان قيل المناسخة مفاعلة فتمتضى الفعل من الجانبين وما هنا ليس كذلك

باعتبار أنواع المسائل ويصح كسر السنين فتسكون اسم فاعل وهي لغة
الازالة ومنه نسخت الشمس الظل ازالته والتغيير ومنه نسخت الريح
آثاره اليارغ-يرتها والنقل ومنه نسخت الكتاب نقلت ما فيه الى آخر
واصلها احا ينقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة الى من يرث
منه وفيه ازالة ما نسخت منه المسئلة الاولى بموت الثاني وتغيير القسمة
وانتقال المالك من وارت الى آخر

لان المسئلة النام
لمست منه
وبالعكس (قلت
ان قبول الفاعل
ينزل منزلة نفسه
الفاعل كما في قوا
تعالى وواعد
موسى ثلاثين ليه
وعالج الطبيب
الريض او
فاعله قد يكون
معنى فعل كجار
اولما كان في المسا
المتوسطة بين
الطرفين شيئا
المفاعلة تنزل الطرفا
منزلتها واطلق
الكل مناسخة

(فاعرف نصيب الثمان من مصحح * لا قول ثم لثمان صحح)
(مسئلة واقسم عليهم اسم-مه * فان وفي فأول للقسمة-مه)
(صحح للثلاثين وان لم ينقسم * لكنه وافقها فقد حكم)
(بضرب أول بوفق مائلا * وان يماينها فبالكل جملا)
(وطاصل الصرب يسمى جامعه * وقسمة الوراث فيها واقعه)
(فاضرب سهام وارث من أول * في وفق تصحيح تلاً أو أكل)
(واضرب سهام وارث الاخير في * وفق لحظ الثمان أو كل وفي)
(خاص-ل لو ارث نصيبه * واجمع له من ذين ما يصيبه)
اعلم ان لورثة الميت الثاني ثلاث احوال * الحالة الاولى ما اذا كان ورثة
الميت الثاني بقيمة ورثة الميت الاول او بعضهم ولم يقع في القسمة تغيير فانه
يقسم المال قسمة واحدة اذ لا فائدة في تكرارها كما اذا ترك خمسة اخرة
اشقاء ثم مات احدهم عنهم ولا وارث له سواء هم فانه يقسم مجموع التركة
بين الباقيين * الحالة الثانية ما اذا كان ورثة الميت الثاني هم بقيمة ورثة
الميت الاول او بعضهم لكن وقعت المغايرة في القسمة بين الباقيين كما اذا
ترك ابنان من امرأة وثلاث بنات من اخرى ثم ماتت احدهى البنات عن
الاخ لآب والاختين الشقيقتين فان ورثة الثاني هم ورثة الاول الا ان
قسمتهم من الاول للثلاث كرمثل حظ الانثيين ومن الثاني للشقيقتين
الثلاثين وللأخ لآب ما بقي وهو الثلث فقد تغيرت القسمة فيحتاج في هذه
الحالة الى العمل الآتي * الحالة الثالثة ما اذا كان ورثة الميت الثاني غير
ورثة الاول او بعض ورثة الاول وغيرهم ويلزم منه المغايرة في القسمة كما
لومات عن ابنين بنتين ثم مات احد الابنين عن زوجة وابن فيحتاج في
هذه الحالة ايضا الى الآتي افقدت بين مما ذكر ان مدار عمل المناسخة
على المغايرة قسمة سواء تغايروا اذا تاولا * وكيفية العمل هو ان تصحح
مسئلة الميت الاول وتعرف نصيب الثاني منها ثم تصحح لميت الثاني ايضا

مسئلة اخرى وتنظر الى نصيبه من التصحيح الاول فان كان منقسم على تصحيحه فتصح المسئلتان من التصحيح الاول وانقسام نصيبه على تصحيحه يكون بسبب المماثلة ويكون بسبب المداخلة وان كان نصيب الميت الثاني من التصحيح الاول غير منقسم على مسئلته فلا يلزم ان يوافقها او يباينها فان وافقها فاضرب التصحيح الاول في وفق التصحيح الثاني فيحصل به ما تصح منه المسئلتان ويسمى الجامعة وان باينها فاضرب كل التصحيح الاول في كل التصحيح الثاني فيحصل به ايضا الجامعة واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ فاضرب سهام ورثة الميت الاول من تصحيح مسئلته في وفق التصحيح الثاني على تقدير الموافقة وفي كله على تقدير المباينة فيحصل نصيب الوارث وتضرب سهام ورثة الميت الثاني من تصحيحه في وفق حظه على تقدير الموافقة وفي كله على تقدير المباينة فيحصل نصيب ذلك الوارث فاذا كان ورثة الميت الاول يرثون من الميت الثاني فيكون ضرب سهامهم مرتين ولذا كرر اربعة امثلة في المثال الاول لانقسام النصيب بسبب المماثلة كما اذا مات عن زوجة وشقيقة واحدة ثم ماتت الزوجة عن زوج وثلاثة أبناء فالمسئلة الاولى ردية اذ اصلها اثنا عشر وردت الى اربعة مخرج فرض الزوجة فاذا عين لها واحد منها بقي ثلاثة فلا تستقيم على الاربعة التي هي سهام الشقيقة والجمدة قبل بينهما مباينة فتضرب هذه السهام التي هي منزلة الرأس في ذلك المخرج فيحصل ستة عشر للزوجة منها اربعة وللشقيقة تسعة وللجمدة ثلاثة والمسئلة الثانية من اربعة وتنقسم عليها اثلاث الاربعة التي للزوجة من تصحيح المسئلة الاولى فلزوجها واحد ولأبنائها الثلاثة ثلاثة ولكل واحد منهم واحد في المثال الثاني لانقسام النصيب بسبب المداخلة كالومات عن زوجة وابنين وست بنات من غيرها فتسئلته من ثمانية للزوجة ثمنها واحد فيبقى سبعة والأبنان كاربعة بنات بسطها فها مع الست البنات عشرة والسبعة لاثنتي عشر عليها وبينهما مباينة فعدد رؤسهم أعني العشرة هو جزء السهم ضربناه في أصل المسئلة فحصل ثمانون ففهمنا تصحيح المسئلة اذ كان للزوجة واحد ضربناه في جزء السهم فكان عشرة فهي لها والباقي يقسم بين الابنين والبنات فلكل ابن اربعة عشر ولكل بنت سبعة فاذا مات أحد الابنين عن ثلاثة أبناء وبنت فتكون مسئلته من سبعة ونصيبه من التصحيح الاول أعني الاربعة عشر منقسم

(قوله الاربعة التي هي سهام الشقيقة والجمدة) أي لان الشقيقة ثلث النصف والجمدة ثلث السدس والجموع اربعة اسداس (قوله من غيرها)

عليها بسبب المداخلة فلكل ابن اثنان وللبنت واحد **المثال الثالث**
لعدم الانقسام مع الموافقة كالومات عن ابنتين وبنتين ثم مات احد
الابنتين عن زوجة وبنت واحد شقيق فالمسئلة الاولى من ستة لكل
واحد من الابنتين اثنان ولكل بنت واحد والمسئلة الثانية من ثمانية
لنهما واحد للزوجة ونصفها اربعة للبنت والباقي ثلاثة للشقيق وسهام
الميت الثاني من المسئلة الاولى وهي الاثنان لا تسمة قيم على مسئلته
لكن توافقها بالنصف فاضرب وفق التصحيح الثاني وهو اربعة في التصحيح
الاول وهو ستة يحصل اربعة وعشرون فهي الجامعة ومنها تصح
المسئلتان فللابن من الاول اثنان ونضربهما في وفق التصحيح الثاني اعني
اربعة فيحصل ثمانية وله ثلاثة من التصحيح الثاني بكونه اخا نضربها في وفق
سهام الميت الثاني وهو واحد فتكون ثلاثة ومجموع الثمانية والثلاثة
اعده عشر فهي له ولكل من البننتين من الاول واحد نضربه في الاربعة
فيكون اربعة فلكل واحدة منهما اربعة وللزوجة من الثاني واحد
نضربه في وفق سهام ميتها من الاول وهو واحد ايضا فيكون واحد افهو
لها وللبنت من ورثة الثاني اربعة نضربها في وفق سهام ميتها من الاول
وهو واحد فتكون اربعة فهي لها **المثال الرابع** لعدم الانقسام مع
المباينة كالومات عن زوجة وثلاث اخوات متفرقات أي احداهن
شقيقة والثانية لاب والثالثة لام ثم ماتت الاخ الشقيقة عن أخيها
وعن زوج فالمسئلة الاولى من اثني عشر وتعدل الى ثلاثة عشر للزوجة
منها ثلاثة وللأخت الشقيقة ستة وللأخت لاب اثنان وللأخت لام
اثنان والمسئلة الثانية من ستة وتعديل الى سبعة للزوج ثلاثة
وللأخت لاب ثلاثة ايضا وللأخت لام سهم واحد وسهام الشقيقة من
التصحيح الاول أعني الستة لا تستقيم على سبعة وتباينها فنضرب كل
التصحيح الاول وهو ثلاثة عشر في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل
احد وتسعون وهي الجامعة ومنها تصح المسئلتان فللزوجة من التصحيح
الاول ثلاثة نضربها في كل التصحيح الثاني وهو سبعة فيحصل احد
وعشرون فهي لها وللأخت لاب من الاول اثنان نضربها في السبعة
فيحصل اربعة عشر ولها من الثاني ثلاثة نضربها في نصيب ميتها من
التصحيح الاول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر ومجموعها اثنان وثلاثون
لها وللأخت لام من الاول اثنان نضربها في السبعة فيحصل

قيد به لثلاث دخل
في ورثة الميت الثاني
بكونها اماله فلا تتم
صيورة المداخلة

أربعة عشر ولها من الثاني واحد نضربه في ستة فيكون ستة ومجموعهما
عشرون فهي لها وللزوج من الثاني فقط ثلاثة نضرب بها في نصيب
ميتها من التصحيح الأول وهو ستة فيحصل ثمانية عشر فهي له
(واجعل موت ثالث ذى الجامعة ~~في~~ مسألة أولى وصحيح شافعه)
أى ان مات ثالث من الورثة قبل القسمة فاجعل هذه الجامعة مسألة
أولى وصحيح للميت الثاني مسألة واعتبرها شافعة أى ثمانية لما جعلتها أولى
فكان الميت الأول والثاني صار اميتا واحدا واستخرج جامعتهما وكذا
لومات رابع تكون هذه الجامعة مسألة أولى ومسألة الميت الرابع
مسألة ثمانية ويستخرج لهما جامعة وهلم جرا مثال جامع للاستقامة
والموافقة والمباينة وفيه أربعة أموات وهو ماتت هند مثالا عن زوج
وبنتهم من زوج آخر وعن أم فهذه المسألة ردية اذا أصلها اثنا عشر وردت
الى أربعة مخرج فرض من لا يرد عليه وهو الزوج فاذا عين للزوج واحد
بقي ثلاثة ولا تستقيم على الأربعة التى هي سهام البنات والام بل بينهما
مباينة فتضرب هذه السهام التى هي بمنزلة الرأس في ذلك المخرج أعني
الأربعة فيحصل ستة عشر فللزوج منها أربعة للبنات تسعة وللأم ثلاثة
ثم مات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين والكون البنات من زوج آخر
لم تعد في ورثته فمسألة من أربعة للزوجة واحد وللأم ثلث ما بقي وهو
واحد وللأب الباقي وهو اثنان وسهام الزوج من التصحيح الأول أعني
الأربعة منقسمة على ورثته المذكرين بسبب المماثلة فلزوجة واحد
منها ولامه ثلث ما بقي وهو أيضا واحد ولا يبيها اثنان فالمسألة الأولى
هى الجامعة للثلاثين ثم ماتت البنات بعد الزوج قبل القسمة عن ابنين
وبنت وحدها هى أم هند فنصيبها من التصحيح الأول تسعة ومسئلتها
من ستة وبينهم موافقة بالثلث فيضرب وفق مسئلتها وهو اثنان
في التصحيح الأول وهو ستة عشر فيحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة
للمسائل الثلاث وقد كان لام الميت الأول وهى هند ثلاثة من ستة عشر
نضرب بها في اثنين وفق التصحيح الثاني تبلغ ستة فهي لها وكان للزوج
منها أربعة نضرب بها في ذلك وفق فيحصل ثمانية فهي له ومنقسمة على
ورثته فلزوجة منها سهمان ولامه سهمان هما ثلث ما بقي ولا يبيها أربعة
أسهمهم وكان له كل واحد من ابني البنات التى هى الميت الثالث سهمان
من مسئلتها وهى الستة فاذا ضربناهما في وفق نصيبهما من التصحيح

(قوله من زوج آخر)
قيده حتى تكون
من ورثة الميت
الأول فقط (قوله
على الأربعة التى
هى سهام البنات
والام) انما كانت
أربعة لان نصيب
الميت المنصرف
نصيب الأم
السادس والمجموع
أربعة اسداس

قوله (قسمة التركة) أي على قدر الفروض والتعصيب قال الاستروشي في الفصل الرابع والعشرين من فصوله ما نصه وقسمة التركة بين الذكور والإناث على السوية لا تصح لانها تغيير المشرع بالكتاب لكن تصح بطريق الهمة ولا تكون ٧٧ ميراثا وفي فوائد صدد

الاسلام طاهر بن
محمود مريض له بنون
وبنات قال لهم
اقتسموا تركتي
بينكم بالسوية
ومات فقسموها
التركة بينهم
بالسوية وقبض
كل واحد نصيبه ثم
أراد واحد منهم أن
ينقض القسمة
هل لك ذلك فقد
قيل ليس له ذلك
لأن قول المريض
لورثته اقتسموا
تركتي بينكم بالسوية
وصية منه لبناته
ببعض ماله والقسمة
بين البنين والبنات
أجازة لثالث الوصية
فنقضت فلا يكون
لواحد منهم بعد
ذلك نقضها انتهى

الاول أعني ثلاثة حصل ستة فلكل منها ستة وكان لبنتهما من مسئلتها
سهم واحد فاذا ضرب في وفق نصيبها كان ثلاثة فهي لها وكان لجدتها من
مسئلتها ايضا واحد يضرب في ثلاثة فيحصل لها ثلاثة ولها باعتبار كونها
أما لجددة ستة من اثنين وثلاثين فيكون لها حينئذ تسعة ولو فرضنا ان
الجددة ماتت قبل القسمة ايضا عن زوج وأخوين فان الذي كان لها
تسعة وتصحيح مسئلتها الاربعة وبينهما مائة فاضرب حينئذ الاربعة في
التصحيح السابق أعني الاثنين والثلاثين فيحصل مائة وعشرون
فهى الجماعية للسائل الاربعة فن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين
يضرب في الاربعة التي هى مسألة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة
يضرب في جميعها كان للجدة وهو التسعة وقد كان لامرأة من مات
ثانيا وهو زوج الميت الاول سهمان من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في
الاربعة بلغا ثمانية فهي لها وكان لبيه منها اربعة فاذا ضربتهما في الاربعة
تصير ستة عشر فهي له وكان لامه سهمان فاذا ضربتهما في الاربعة حصل
ثمانية فهي لها وكان لكل واحد من ابني من مات ثالثا وهي بذات الميت
الاول ستة من الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعة تبلغ اربعة
وعشرين فلكل واحد منها اربعة وعشرون وكان لبنتهما ثلاثة من
الاثنين والثلاثين فاذا ضربتهما في الاربعة تبلغ اثني عشر فهي لها وكان
لزوج من مات رابعا وهي الجدة من الاربعة التي هى مسئلتها سهمان فاذا
ضربتهما في التسعة التي كانت لها بلغا ثمانية عشر فهي له وكان لكل واحد
من اخويهما من مسئلتها سهم واحد فاذا ضرب في التسعة يكون تسعة
فلكل واحد منها تسعة

وقسمة التركة وفيها ثلاثة أوجه

كذا في القواعد الشهية للكارزوني (قوله وفيها ثلاثة أوجه) هى مبنية على الأعداد الاربعة
المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهى التى نسبة أولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى رابعها كائنين
وثلاثة وأربعة وستة ومن خواصها ان مسطح الطرفين يساوى أبداً مسطح الوسطين والطرفان
فى الوجه الاول سهم الوارث من التصحيح والتركة والوسطان التصحيح وحصصة الوارث من التركة
فاذا جهل أحدهما الوسطين كما هنا وهو حصصة الوارث من التركة قسم مسطح الطرفين وهو الحاصل

القسمة في الاصطلاح حل المقسوم الى اجزاء متساوية عدتها كعدد اجزاء
المقسوم عليه ولكن القسمة هنا على قدر الغروض والتعصيب وهي
الثمرة المقصودة بالذات وما من التصحيح ولو احقه وسيله اليها لان
الغرض قد يصحح المسئلة من عدد والتركة دونه او فوقه فلا يكون مفيدا الا
بقسمة التركة

في الوجه الاول الطريق المشهور

(ان وافق التصحيح مال الميت * فقسمة اذن بضرب الحصة)
(في وفق تركة وحاصل على * وفق الذي صححت قسمة علا)
(وان يكن بينهما تباين * فضربها في كل مال كائن)
(واقسم على صحيح ما قد حصل * قدر نصيب وارث له انقل)
(لكل فرد ان اردت حصته * ومثله الفرق بقا علم قسمته)

القسمة اما ان تكون فيما يجزأ حقيقة كالاراهم او تقديرا كالعقار
فهي نوعان وقسمة النوع الاول اما بالعدد كالنقود والوزن كساتر
الموزونات أو الكيل كالحبوب والذرع كالشباب والارض المتشابهة
الاجزاء وقسمة النوع الثاني بغرضه أربعة وعشرين قيراطا ثم ان
القسمة لها باعتبار النسب الاربع بين التصحيح والتركة ثلاثة
كيفية * الاولى فيما اذا كان بين التصحيح والتركة ثمانية والعمل
فيها ظاهر * الثانية فيما اذا كان بينهما ما وافقه وكيفية العمل ان
تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في وفق التركة ثم تقسم
الحاصل من الضرب على وفق التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
ويعتبر في المتداخلين الوفق * الثالثة فيما اذا كان بينهما ما يباينة وكيفية
العمل ان تضرب حصة كل وارث من تصحيح المسئلة في جميع التركة
ثم تقسم المبلغ على كل التصحيح فالخارج نصيب ذلك الوارث
وان ذكر ثلاثة أمثلة ان كان منها ما يجزأ حقيقة والثالث لما يجزأ تقديرا
* مثال الموافقة لما يجزأ حقيقة زوج واخوان لام وشقيقتان اولاد
أصل المسئلة من ستة وتعمل الى تسعة فاذا كانت التركة ستة عشر قرشا
يكون بينهما وبين التصحيح موافقة بالثلث فالزوج من التصحيح أعني
التسعة ثلاثة فاضربها في عشرة بن وفق التركة يكن الحاصل ستة عشر
فاقسمها على وفق التصحيح وهو ثلاثة يخرج عشرون فهي له من التركة
ولا أحد الاخوين سهم فاضرب به في الوفق أعني عشرة بن يحصل عشرون
فاقسمها على الثلاثة يخرج ستة وثلثان هي له ولاخيه مثلهما ولا أحد

من ضرب السهام
في التركة على
الوسط المعوم وهو
التصحيح يخرج
الوسط المجهول وهو
حصة الوارث من
التركة وقد
يستخرج بعضها
ذكر ومن ثمة كان
في قسمة التركات
خمس أوجه
أشهرها الثلاثة
الذكر في المتن

الشقيقة اثنين اثنان فاضربهما في الوفق يحصل اربعون فاقسمها على الثلاثة يخرج ثلاثة عشر وثلاث هي لها ولا ختم امثالها ^{تنبه} لو ضربت حصة كل وارث في كل التركة وقسمت الحاصل على كل التصحيح كاسيا في المباينة لصح ذلك ولكن فيه طول ولو كانت التركة سبعة وعشرين كان بينهما وبين التصحيح مداخلة ولكن الانحصار اعتبار الموافقة بينهما بالتسع فضرب السهام يكون حينئذ في وفق التركة وهو ثلاثة وقسمة الخارج على وفق التصحيح وهو واحد ^{مثال} المباينة لما يجرأ حقيقة زوج وام وشقيقة اثنان اصل المسئلة من ستة وتعمل الى ثمانية فالزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الشقيقة اثنين سهمان فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا كان بينهما وبين التصحيح الذي هو ثمانية مباينة فاضرب نصيب الزوج الثلاثة في كل التركة يحصل خمسة وسبعون ثم اقسام هذا المبلغ على التصحيح الثمانية يخرج تسعة قروش وثلاثة اثنان قرش فهي نصيب الزوج من التركة واذا ضربت نصيب الام وهو واحد في جميع التركة يكون خمسة وعشرين فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة قروش وعن قرش فهي نصيب الام من التركة واذا ضربت نصيب كل أخت من المصحح وهو اثنان في كل التركة يحصل خمسةون فاذا قسمت هذا الحاصل على الثمانية خرج ستة قروش وربيع قرش فلكل أخت ستة وربيع * ^{مثال} الموافقة فيما يجرأ ثمانية اربع زوج و بنتان وشقيق اصل المسئلة من اثني عشر وتصح منها فالزوج ربعها ثلاثة وللبنتين ثلثاها ثمانية وما بقي وهو واحد للشقيق فاذا فرض العقار اربعة وعشرين قيراطا يكون بينهما وبين التصحيح موافقة بالربع فيضرب نصيب الزوج الثلاثة في وفق التركة وهو ستة يحصل ثمانية عشر فتقسم على وفق التصحيح وهو ثلاثة فيخرج ستة قرار يط فهي للزوج من العقار واذا ضربت ثمانية نصيب البنتين في الستة وفق التركة تبلغ ثمانية وأربعين فتقسم على ثلاثة وفق التصحيح فيخرج ستة عشر قيراطا هي نصيب البنتين فلكل واحدة منها ثمانية قرار يط واذا ضرب واحد نصيب الشقيق في الستة يحصل ستة فاذا قسمت على الثلاثة خرج اثنان فهما قيراطان للشقيق ^{ففيما اذا كان في التركة كسر}

(وان يكن في المال كسر فاضرب * في مخرج الكسر محيها نصيب)
 (وضم ذا الكسر لحاصل محي * واضرب محيها بذلك المخرج)
 (فالحاصل لان أول كالتركة * والثاني كالتصحيح عند القسمة)
 (ثم التوافق به قد يوجد * فاعمل به وما حكاها السيد)
 اذا كان في التركة كسر فيضرب الصحيح منها في مخرج ذلك الكسر ثم يضم ذلك الكسر الى الحاصل من الضرب فيصير المجموع كانه التركة ويضرب التصحيح في

ذلك المخرج والحاصل كأنه التصحيح ثم يقسم كما مر مع مراعاة الموافقة كما سيأتي
وقد ترك السيد الموافقة هنا فاذا خلفت زواجا وخدمة وأختين تكون المسئلة
من ستة وتعول إلى ثمانية فللزوج ثلاثة وللجدة واحدة ولكل من الأختين اثنان
فاذا كانت التركة خمسة وعشرين قرشا وثلاثا يكون مخرج الكسرة ثلاثة فتضرب
الخمسة والعشرين الصحيحة في ثلاثة فيحصل خمسة وسبعون فاذا ضمنت اليها الكسرة
يحصل ستة وسبعون فهي كالتركة ثم تضرب الثمانية التي هي التصحيح في ثلاثة أيضا
يحصل أربعة وعشرون فهي كالتصحيح وبينها وبين الستة والسبعين موافقة
بالربيع فاذا ضربنا نصيب الزوج وهو ثلاثة في وفق التركة وهو تسعة عشر
حصل سبعة وخمسون فاذا قسمناها على ستة وفق التصحيح خرج تسعة ونصف فهي
نصيب الزوج من التركة وقس عليه من بقي ولو ضربنا السهام في كامل ما هو
كالتركة وقسمنا الحاصل على كامل ما هو كالتصحيح لخرجت تلك الأنصباء بعينها
كالوكان بينهم مباينة إلا أن فيه طولا

الوجه الثاني النسبة

(أول تصحيح انصب السهم ومن * مال بمثل نسبة له أن)

اعلم أن القسمة بالنسبة تجري في المخرج حقيقة وتقدر أو هو أن تنسب حصة كل
وارث من المصحح إلى المصحح وتأخذ من التركة بمثل تلك النسبة ومعناه أنك
تقسم نصيب كل وارث من التصحيح على التصحيح وتضرب الخارج في التركة لأن
النصيب المنسوب أقل من التصحيح وقسمة القليل على الكثير تسمى نسبة * ففي
زوج وأم وأخت شقيقة أولاد يكون أصل المسئلة من ستة وتعول إلى ثمانية
فللزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخت ثلاثة فاذا كانت التركة ستة عشر قرشا
ونسبنا الثلاثة حصة الزوج إلى المصحح تكون ربعا وثلاثا لربع التركة وثمانيا
لثلاثة ومثلها للأخت لأن نصيبها كنصيب الزوج وإذا نسبنا الاثنين حصة الأم
إلى المصحح نجد دهاار ربعا فلها ربع التركة وهو أربعة ومجموع الأنصباء ستة عشر
ولو كانت التركة عقارا وفرضناه أربعة وعشرين قيراطا يكون للزوج ربعها وثمانيا
وهما تسعة قراريط وللأخت مثله إذ نصيبها كنصيبه وللأم ربعها وهو ستة
قراريط والمجموع أربعة وعشرون

الوجه الثالث تقريظ المسائل

(وفي العقار والذي لا يتقسم * قدره أربعة وعشرين يتم)
(بقسم تصحيح على المال اعلم * وخارج عليه قسم الأسهم)
(فتخرج المحظوظ للوراث * وهي قراريط من التراث)

هذا الوجه يجري في كل تركة سواء كانت مما يجزأ حقيقة أو تقديرًا إلا
أنه في العقار أكثر ويسمى تقريظ المسائل أذ يقسم فيه التصحيح على
أربعة وعشرين يخرج القيراط وخارج القسمة هو قيراط المسئلة فيقسم
عليها سهام كل وارث فيحصل النصيب من التركة ففي زوجتين وبنات
وابن تكون المسئلة من ثمانية وتصح من ثمانية وأربعين فلان زوجتين
ثم ثمانية فلكل واحدة ثلاثة وللان ثمانية وعشرون وللبنات أربعة
عشر ثم إذا قسمنا التصحيح على أربعة وعشرين فيرطاط يخرج اثنتان
فهى قيراط المسئلة فإذا قسمنا عليه نصيب الزوجتين وهو ستة خرج ثلاثة
فهى قراريط لهما وإذا قسمنا نصيب الابن وهو ثمانية وعشرون على
الاثنتين خرج أربعة عشر فهى قراريط له وإذا قسمنا نصيب البنات
وهو أربعة عشر على الاثنتين خرج سبعة فهى قراريط لهما وقس على ذلك

❦ وقسمة التركة على الغرماء ❦

(وان أردت قسمة للغرماء ❦ فلتفرض الديون فيها أسهما)

(وجعلها مكملة العمل ❦ في فرض ما خص السهم الأول)

(وأحمد الله على الاتمام ❦ وأرضيه الله كافي العذب (السادس)

اعلم ان الباقي من التركة بعد التحيزان وفي بالدينه والاب حتى رقيق لم يجز
تعدد الغرماء فالطريق الى معرفة نصيب كل غريم
يجعل كل دين لغريم بمنزلة سهام وارث من تصحيح المسئلة ثم يجمع مجموع
الديون بمنزلة مجموع التصحيح ويعمل ههنا في فرض ما يخص السهم الأول العمل
الأول الذي مر لتعريف نصيب الوارث فلو مات شخص وترك تسعة
قروش مثلاً وكان لواحد عشرة قروش ولآخر خمسة قروش وجعلنا
الدينين كان المجموع خمسة عشر فهى بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة
عشر موافقة بالثلث فإذا ضربنا دين من له عشرة في ثلث التسعة الذي هو
وفقها وهو ثلاثة حصل ثلاثون فإذا قسمناها على وفق التصحيح وهو خمسة
خرج ستة فهى نصيب من كان له عشرة وإذا ضربنا دين من له خمسة في
وفق التركة الثلاثة حصل خمسة عشر فإذا قسمناها هذا المبلغ على ثلث
التصحيح وهو خمسة خرج ثلاثة فهى نصيب من كان له خمسة ولو فرضنا
ان التركة في الصورة المذكورة ثلاثة عشر كان بين التصحيح والتركة
مباينة فيكون ضرب السهام في كامل التركة والقسمة على كامل التصحيح
قس على ذلك

قوله وتصح من

ثمانية وأربعين

أى لأن الزوجتين

من الثمانية أصل

المسئلة وهو واحد

وبسمايها ما ونحفظ

اثنتين عدد أسهما

وللان والبنات

سبعة ولا تقسم

عليها لأن الابن

ثلاثة بسطة فيها

وبين الاثنين

الحقوقيين وهذه

الثلاثة مباينة

فنضرب الاثنين

في الثلاثة فيحصل

ستة فهى جزء السهم

نضربها في أصل

المسئلة فيحصل

ثمانية وأربعون

حكمة في مسائل وقع فيها الخلاف بين الشوافع والاحناف
 (الاولى) ان الزكاة عند الاحناف تسقط بالموت الا اذا اوصى بها فتعقد من الثلث
 وعند الشوافع تقدم على مؤن التجهيز كما في الشنشوري (الثانية) كفن المرأة على
 زوجها مطلقا عند أبي يوسف وعليه الفقوى وعليه فلو ماتت زوجته وكان معسرا
 تلزمه الاستدانة لكفنها خلافا للمحمد لو كان معسرا وعند الشافعي عليه كفنها
 لو موسرا كما في العذب الفاضل (الثالثة) ان اوصى لاحد بنصيب أحد دورته من
 غير ان يصرح بلفظ المثل صحت الوصية عند الشافعي ويحذف على ارادة الموصي مثل
 النصيب وأنه ارتكب محازبا حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كقوله تعالى
 واسئل القرية أما عند أبي حنيفة وصاحبيه فتبطل كما في العذب الفاضل (الرابعة)
 ان المطلقة بآثها في مرض موت الزوج بالقيمة التي مرت في احوال الزوجة ترثه
 عندنا ما لم تنقض عدتها خلافا للشافعية كما في الشنشوري (الخامسة) الارث
 عندنا بالاقرار بوارث لم يثبت نسبه كما تقدم لا عندهم (السادسة) ان مولى الموالاة
 يرث عندنا لا عندهم (السابعة) الارث عندنا بالاقرار بولاء العتاقة كما تقدم
 لا عندهم (الثامنة) القتل المانع من الارث عندنا هو الذي موجب له القصاص أو
 الكفارة أو الازمة ~~في التمسك بالنسبة تجري فيما يحل~~ وأما إلى آخر ما في الشنشوري (التاسعة)
~~في التمسك بالنسبة تجري فيما يحل~~ ~~والعلم عندنا فان الميراث يكون للابن ولا~~
~~يثبت النسب كما تقدم في الموانع (العاشر) الا كما ريت تحت قدمت في احوال~~
 فيثبت نسبه ولا يرث كما في الشنشوري ~~والعلم عندنا فان الميراث يكون للابن ولا~~
 يثبت النسب كما تقدم في الموانع (العاشر) الا كما ريت تحت قدمت في احوال
 الاخوات (الحادية عشرة) المشركة وقد تقدمت أيضا في احوال الاخوات
 (الثانية عشرة) حب الاخوة بالجد عندنا على قول الامام وهو المفتى به خلافا
 للصاحبين وعند الشافعية يرثون معه (الثالثة عشرة) الجدة القربى وارثة أو
 غير وارثة من جهة الام أو الاب عندنا تحجب البعدي من جهة الام أو الاب وعند
 الشافعية اذا كانت البعدي من جهة الام كام أم الام والقربى من جهة الاب كام
 الاب فلا تحجب القربى البعدي (الرابعة عشرة) يرث الرقيق عند الشافعية في
 مسئلة صورتها مستأمن جنى عليه فالحق بدرا الحرب فاسترق ومات رقيقا بغير اية ثالث
 الحنابلة فديته لو رثته عندهم كما في الدر وعندنا ليس لو رثته مطالبة الجاني بشئ
 ولا لسمه كما في رد المحار ولم يرث الرقيق عندنا (الخامسة عشرة) المسكاتب عندنا
 ان مات قبل اداء الكتابة وبرك ما لا يزيد عن الوفاء حكم بعثته في آخر حياته ويؤدي
 بدل كتابته من ماله وما بقي منه فهو ميراث لو رثته اذ الكتابة لم تقمخ والمراد بورثته

قوله وكان غير عربي
 أي أمالوكا
 عربيا فالولاء
 الولد لقوم الأم
 (قوله وإذا كان
 للاب عتيقا) مثله
 مالوكا في أصله
 عتيق وإذا كان
 الاب والام عتيقين
 أو في أصلهما عتيق
 فالولاء لقوم الاب
 قوله المستأمن
 والمعاهد الخ في
 العذب الفاضل
 المعاهدة هي عقد
 ترك القتال مدة
 معلومة والأمان هو
 ضد الخوف فلو
 مات عن أربعة
 أبناء أحدهم معاهد
 والثاني مستأمن
 والثالث حربي
 والرابع ذمي قسم
 ماله على أولاده
 ماعدا الحربي عند
 الشافعي وعلى
 ماعدا الذمي عند
 أبي حنيفة

إذا دخلون معه في الكتابة وغيرهم وإذا مات للمكاتب مورث قبل عتيقه
 لم يرثه بحال أما عند الشافعية فلا يرث ولا يرث عنه مطلقا كما في العوائد
 السنبلية وفي العذب الفاضل تفسخ الكتابة بموت المكاتب قبل
 أداء كل مال الكتابة لأنه مات قبل البراءة من مال الكتابة بخالولم
 يخلف وفاء وما حواه المكاتب يرجع إلى سيده (السادسة عشرة)
 البعض لا يرث عند الإمام أذهو بمنزلة المملوك ما بقي عليه درهم وهو
 الصحيح كما في العوائد السنبلية خلافا للصاحبين كما تقدم وعند
 الشافعية يرث عنه جميع ما ملكه ببعضه المخرج إلى الأرح كافي
 السنشوري (السابعة عشرة) ترجح العصبية في الولاء بجهة الأم
 عند الشافعية كما لو مات عتيق عن ابني عم المعتقد أحدهما أخو المعتقد
 من أمه فالأرجح عندهم أن المال كله لابن العم الذي هو أخ من أم كافي
 العذب وعندنا المال بينهما سواء (الثامنة عشرة) إذا كانت الأم
 عتيقة والاب حر الأصل وكان غير عربي فعند أبي حنيفة ومحمد يكون
 ولاد الولد لقوم الأم كما في الدرر وعند الشافعي لا ولاد لأحد عليهما
 وإذا كان الاب عتيقا والأم حرة الأصل فلا ولاد على الولد لقوم الاب عند
 الأحناف أما عند الشافعي فالولاء أولى أبيه كما في العذب (التاسعة
 عشرة) لو كان المعتقد بفتح الناء جدا للولد أبأبيه والاب حربي لم ينجر
 ولاد ولده عن موالى أمه إلى مواليه عند أبي حنيفة وأصحابه وينجر
 إلى موالى الجد في الأصح من مذهب الشافعية كما في العذب (العا
 ر) (التممة عشرين) إن المستأمن والمعاهد عندنا كالحربي وقوله
 يدفع مال المستأمن لو ارثه الحربي وعليه فلا يرث من الذمي في
 عند الشافعية أنه كالذمي في ميراثه ولا توارث بينهما (والثانية
 الحادية والعشرون) مال المرتد الذي اكتسبه في حال إسلامه لو رثه
 ومال المرتد لو رثته أسواء اكتسبه في حال إسلامه أو رثته أساء ما لم تلحق
 بدل الحرب عندنا أما عند الشافعية فهو في مطلقا (الثانية
 والعشرون) لحق المرتد بدار الحرب والحكم بذلك للحاق كالموت عندنا
 كما تقدم خلافا للشافعية قال السنشوري ولا ينزل لحق المرتد بدار
 الكفر بمنزلة موته (الثالثة والعشرون) إذا ارتد أهل ناحية باجمعهم
 يتوارثون عندنا كما في الكفار الأصلين أما عند الأئمة الثلاثة فلا
 توارث بينهم كما في العوائد السنبلية (الرابعة والعشرون) الرد عندنا

على ذوى الفروض غير الزوجين كما تقدم مقدم على بيت المال انتظم ولم ينتظم اما
عند الشافعية فقد قال الشنشورى والذي أفتى به المتأخرون من الشافعية وهو
المذهب انه اذا لم ينتظم أمر بيت المال لكون الامام غير عادل فيرد على أهل الفروض
غير الزوجين وان انتظم أمر بيت المال فالمال له دون الرد (الخامسة والعشرون)
تقديم الشافعية بيت المال ان انتظم أمره على ذوى الارحام وأما عندنا فدو
الارحام مقدمون مطلقا (السادسة والعشرون) مذهبنا في ذوى الارحام يعتبر فيه
الاقرب فالاقرب ومذهب الشافعية ينزل فيه كل فرع منزلة أصله (السابعة
والعشرون) اذا اجتمع جهة فرض في شخص وكانت بحيث لو فرقنا في اثنين لا يجب
أحدهما بالآخر بورت بهما عندنا والافبالحاجة فقط وعند الشافعية الأثر بأقوى
الجهةين (الثامنة والعشرون) الخنثى له عندنا أسوأ المحالين كما تقدم وما زاد فلباق
الورثة أما عند الشافعية فتقسم التركة بين الورثة والخنثى على التقدير الأقل
لكل من الورثة والخنثى ان ورث بتقديرى الذكورة والاثوثة متفاضلا كاتب خنثى
مع ابن واضح فالأقل نصيب الانثى للخنثى وللواضح كون الخنثى ذكرا فيعطى الخنثى
الثلث والواضح النصف وبوقف السدس الى الاتضاع أو الصلح بتساو أو تعاضل كما
في الشنشورى (التاسعة والعشرون) تقدير الحمل واحد الفضل الولدين هو المقتضى به
عندنا كما تقدم أما عند الشافعية فن يختلف نصيبه وهو مقدار عطى الأقل وان
الخنثى لا يعطى شيئا فعلى هذا لا يعطى اخو الحمل شيئا لانه لا ضبط لعدد الحمل
على الأصح ومن العلماء من يقدر الحمل اثنين كما في الشنشورى (التممة ثلاثين) اذا
استلحق الاب ولده المفق ولو بعد موت الولد وكذب نفسه يلحق الولد به عند الشافعي
ولا فرق بين كون أحدهما غنيا أو فقيرا وعندنا ان كان الولد حيا حين التكمذيب
ثبت نسبه وكذا ان مات وخلف ولدا أو أخا ولد معه وتمة من القسمة فهم بالحاجة
الداعية الى ثبوت نسب ولده أو الاخ الموجود من النساق والاثبات وتلا رث لانه
لا حاجة الى ثبوت النسب كما في العذب (الحادية والثلاثون) ما يوضع في بيت المال
يكون على سبيل الحفظ عندنا أما عند الشافعية فعلى سبيل الارث ان كان منتظما
على الاربح كما في الشنشورى قال الخضرى والحق انه ارث مراعى فيه المصلحة لانه
يصرف لمن طرأ وجوده أو حرته أو اسلامه بعد الموت ولا يفضل الذكور على الانثى
ويصرف للرجل مع ابنه ولو كان ارثا محضا الماصح ذلك ولانه لا يجوز صرفه للكافر
ولا للمكاتب وكذا للفقير لقيام المانع بهم ولو كان مصلحة محضة لجاز افاده في الترتيب
انتهى بقى ان يقال هل يحرم منه القاتل عندنا أولا لم أره نصافا قيل بالشأن وهو غمرة
الخلاف وان قيل بالاول فالخلاف لغظى والمحمد لله رب العالمين

شرح المقرَّبَة نظم قسمة القبراطو الكسور في الأركان

وعمل المناهج بشيخ ابن الهائم وشيخ ابن

عرفة التونسي وشيخ الأزهري

للقبر إلى مولاه الغني عبد الملائك

عبد الوهاب المتني

عفي الله عنهما

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان من قسم الارزاق بين الانام فكانت قسمته جامعة الصواب ونسخ
ما شاء وما شاء تنبأنا للاحكام يحق والله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب * أحده
جدالاته اقتصره ارقام الاقلام ويقصر عن ضبطه شبكات الحساب * وأصله الى واسلم
على من خصه الله بقربه سيدنا محمد المصطفى * وعلى آله الاطهار وصحبه من تبع
الفضل وجد اول الصفا * وبعد * فيقول الفقير الى رحمة ربه الغني * عبد الملك بن
عبد الوهاب المكي الحنفى المتقى * لما كانت قسمة التركات بالجدول * وعمل
المناسخات بالشبكات عليهم المعلوم * نظمت فيها أرجوزة مهندبة * وسميتها طبعاً
لوصفها المقربة * ثم شرحتها بامثلة تظهر خافيتها * فصاحب الدار أدري بما فيها
وأرجو الله رب الارباب * ان ينفعني بها والطلاب *

بسم الله الرحمن الرحيم

(يقول راجي عفوره الملك * المتقى الحنفى عبد الملك)
(تيمنى بحمده فى أول * نظمتى لقسم تركته بالجدول)
(وعمل المناسخات الاسرى * أعنى بشبكات يسمو السرى)
(نظمى ثلاثة والسلام نرى * على شيخنا المصطفى بن طرا)
(محمد والاول والاصحاب * ما تركته تقسم بالصواب)
(وبعد فالقسمة فيها أوجه * وعمل الجدول فيها أوجه)
(لا سيما ان كان فيها كسر * كذا مناسخاتهم يا حبر)
(وهذه أرجوزة مهندبة * فى ذين قد سميتها المقربة)
(نصبت أبحاثها للباحث * عما بها تسع من المباحث)
التركة بفتح التاء وكسر الراء مصدر بمعنى المفعول أى متروكة ويجوز فيها كسر التاء
وفتحها مع سكون الراء وكذا كل ما كان على فعلة كنبقة أو فعل ككتف وان كان
العين حرف حلق جاز كسر الفاء والعين أيضاً كفتخ

المبحث الاول فى قسمة العقار بطريق تقريظ المسائل
(تقريظك العقار فى المسائل * ان شئت به جدول يا سائل)
(فاقسم على العشرين مع أربعة * مسألة وخارج بالقسمة)
(يدعى بقيراط ثلث المسألة * أى ثلث ثمنها فدع من أغفلة)
(فان مركباً خـ له الى * اضـ لاهـ التى له منها جـ لا)

(فخو أربع وعشرين لها * ست وأربع وما مثلها)
 (كائنين واثنتين وست واعتبر * أيسرها وفي الجدول سطر)
 (طولا ذوو الارث فامهم ثلث * ومخرج القيراط في القوس ثبت)
 (من ثالث ثم الضلوع رتل * فكل ضلع ضعه أعلى جدول)
 (أكبرها فالأكثر المقدم * ثم سهام كل فرد يقسم)
 (على أقل ضلعها والصفر * أثبت به ان صح والا الكسر)
 (وخارج القسمة بقسم على * ما قبله والصفر أو كسر تالا)
 (ولتضع الصحيح تحت ما علا * في ثالث فهو القرار ربط جالا)

طريق تقريظ العتار في المسائل بالجدول ان تقسم المسألة أعنى التحصيل على مخرج
 القيراط وهو أربعة وعشرون وخارج القسمة يسمى قيراط المسألة أي ثلث ثمنها فان
 كان مراكذله الى اضلاعه التي له وهي متركب منها كالاربعة والعشرين فان لها ستة
 وأربعة اتر كهان من ستة في أربعة ومثلها اثنان واثنا عشرة الا ان الاولى أيسر فهي
 المعتبرة ثم ترسم شيئا كاجد اوله عرضا بعد الورثة وأما جداوله طولا فاربعة ان لم يكن
 للقيراط اضلاع والا فتر يد بحسب الاضلاع فالجدول الاول منها يجعل فيه ذوو الارث
 كل وارث في بيت والثاني يجعل فيه أسهمهم والثالث يوضع في قوسه مخرج القيراط
 أعنى أربعة وعشرين وما بعده هذه الجداول فهو لذلك القيراط أولا ضلاعه المحلول اليها
 مقدما الا أكبر نالا أكبر كل ضلع من المحلول في أعلى جدول ثم تقسمه في بيت كاوارث
 على أقل الاضلاع وتحفظ الخارج من القسمة وان فضل كسره فتضعه تحت ذلك الأقل
 وان لم يكن كسره فتضع تحته صفر ثم تقسم خارج القسمة المحفوظ على الضلع الذي قبل
 الأقل وتضع تحته صفر ان كان الخارج صحيحا أو الكسر ان كان كسرا اما الخارج
 الصحيح فتضعه تحت ما علا في الجدول الثالث أعنى تحت الاربعة والعشرين اذ هو

تم اربط

(ثم امتحن صحة مجموعه ما * تحت نهاية الضلوع واقسمها)
 (عليه بمجموعه وخارج له * يضم للمجموع بما قبله)
 (واقسم على ضلعه يامل به * والخارج أجمعنه لما وضع)
 (في ثالث فان أتى بقدر * مخرج قيراط فقد صح ادر)

امتحان صحة العمل بمجموع ماتحت الضلع الاخير وقسمة المجموع على ذلك الضلع ثم
 تجمع خارج القسمة للمجموع ماتحت الضلع الذي قبل الضلع الاخير وتقسيم المجموع
 على ذلك الضلع وهكذا الى ان تجتمع الخارج لما تحت الاربعة والعشرين فان أتى
 بقدرها فقد صح العمل والا فلا ويتضح المقال بذكر المثال * مات عن اربع زوجات

وثمان عشرة بنتا وخمس عشرة جدة وستة اعمام فاصل المسئلة من اربعة وعشرين
 لاجتماع الثمن والسادس فللزوجات ثمنها ثلاثة وللبنات ثلثاها ستة عشر وللجدات
 سدسها اربعة وللاعمام الباقي واحد وبين الزوجات وسهامهن مباينة فحفظ
 اربعة عدد رؤسهن وبين البنات وسهامهن موافقة بالنصف فحفظ تسعة نصف
 عدد رؤسهن وبين الجدات وسهامهن مباينة فحفظ خمسة عشر عدد رؤسهن وبين
 الاعمام وسهامهم مباينة فحفظ ستة عدد رؤسهم ثم نطلب النسبة بين الاعداد
 المحفوظة فنجد الاربعة توافق الستة بالنصف فنضرب اربعة في ثلاثة فيحصل اثنا
 عشر وبينها وبين التسعة موافقة بالثلث فنضرب اثني عشر في ثلاثة فيحصل ستة
 وثلاثون وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث فنضرب ٣٦ في ٥ فيحصل مائة
 وثمانون وهي جزء سهم المسئلة فنضربه في ٢٤ اصل المسئلة فيحصل ما تصح منه
 وهو ٤٣٢٠ ثم نضرب نصيب كل وارث في جزء السهم فيحصل ماله من
 التصحيح وصورة
 جدولها هكذا
 (واذا اردت تقريبها فيكون
 جدولها بهذه الصورة)

ط

لكل

٣ ٦ ١٠ ٢٤ ٤٣٢٠

فرد ٤٣٢٠ ٣٤

زوجات ٤	٤٠	٣	٠٠	٠٠	٠٠
بنات ١٨	٢٨٨٠	١٦	٠٠	٠٠	٠٠
جدات ١٥	٧٢٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠
اعمام ٦	١٨٠	١	٠٠	٠٠	٠٠

زوجات ٤	٤٠	٣	٠٠	٠٠	٠٠
بنات ١٨	٢٨٨٠	١٦	٠٠	٠٠	٠٠
جدات ١٥	٧٢٠	٤	٠٠	٠٠	٠٠
اعمام ٦	١٨٠	١	٠٠	٠٠	٠٠

وهو ان اوضعنا ذوى الارث في الجدول الاول طولا وفي الثاني اسماهم وفي رأس
 الجدول الثالث ٢٤ ثم قسمنا المصحح وهو ٤٣٢٠ على مخرج القيراط اعني ٢٤ فكان
 خارج القسمة مائة وثمانين فهي قيراط المسئلة اي ثلث ثمنها ثم حاللناه الى اضلاعه
 فوجدناها ستمين وثلاثة او ثلاثين وستة او خمسة واربعين واربعة او عشرة وستة
 وثلاثة والاخيرة هي المعتبرة لانه كلما صغرت اضلاع سهل العمل فوضعناها في
 رؤس الاضلاع التالية وقدمنا الاكبر فالأكبر ثم قسمنا حصة الزوجات وهي ٤٠
 على اقل الاضلاع وهو ثلاثة فخرج مائة وثمانون ولم ينكسر شيء فوضعنا صغرها تحت
 الثلاثة ثم قسمنا المائة والثمانين على ما قبل الضلع الاقل اعني الستة فخرج ثلاثون
 ولم ينكسر شيء فوضعنا الصغرى تحت الستة ثم قسمنا الثلاثين على العشرة فخرج ثلاثة

ولم يكسر شيء فوضعتنا الصفر تحت العشرة واثبتنا الثلاثة تحت الاربعة والعشرين
اذ هي قراريط صحيحة فهي حصص الزوجات وهكذا بقية الورثة ولا حاجة هنا الى
الاختبار لعدم الكسر

بقية في تقرير غير العقار

(وان يك المال سوى العقار * وذا كسبتين من الدينار)
(فلم تقسم الصحيح باهذاعلى * مقدار مال ثم حل ما جلا)
(منه الى اضلاعه ولتقسم * على الضلوع ما لهم من ا سهم)
(واعمل كما عرفت من منوال * لتخرج المحظوظ في المسائل)

يعنى ان التركة ان كانت غير العقار كسبتين ديناراً مثلاً فالعمل فيها كالعمل فيما اذا
كانت عقاراً الا ان الفرق بينهما ان قسمة الصحيح في العقار على اربعة وعشرين ابداً
وهنا على مقدار المال وخارج القسمة هو كقيراط المسئلة فيحل الى اضلاعه ويقسم
عليها فنصيب كل وارث فيخرج ماله من التركة * مثلاً مات عن زوجتين وست جدات
وعش بنات وسبعة اعمام فاصل المسئلة اربعة وعشرون للزوجتين ثمنها ثلاثة
وللجدات سدسها اربعة وثلثات ثلثها سبعة وعشرون للاعمام الباقي واحد وربع
الزوجتين وسهامها مائة وكذا اثنان عدد رؤسها وربع الجداد وسهامهن موافقة
بالنصف ونحفظ ثلاثة نصف عدد رؤسهن وبين البنات وسهامهن موافقة بالنصف

نحفظ خمسة نصف عدد رؤسهن وبين الاعمام وسهامهن مائة ونحفظ سبعة
رؤسهن ثم اذا طابنا النسبة بين الاعداد المحفوظة نجد انها التباين فنضرب الاثنين في
الثلاثة فيحصل ستة نضربها في الخمسة فيحصل ثلاثون نضربها في السبعة فيحصل
مائتان وعشرة ففي جزء السهم نضربه في اربعة وعشرين اصل المسئلة فيحصل ما نصع
منه المسئلة وهو خمسة آلاف واربعون ثم نضرب نصيب كل وارث في جزء السهم
نصل ماله من الصحيح وهذه صورة جدولها

٢٤٠٠٥ فرد

زواج	٣	٣	٦٣٠	٣١٥
جدات	٤	٤	٨٤٠	١٤٠
بنات	١٠	١٦	٣٣٦٠	٣٣٦
اعام	٧	١	٢١٠	٣٠

اذ افترضنا ان التركة ستون ديناراً وقسمنا
لصحيح علمها خرج اربعة وثمانون فهي كقيراط
المسئلة فاذا حللناها الى اضلاعها نجدها سبعة
وثلاثة واثنين واثنين اذ هي مائة من سبعة
في ثلاثة باحد وعشرين وهي في اثنين باثنين
واربعين وهي في اثنين ايضا اربعة وثمانين فاذا

قسمنا نصيب الزوجتين وهو ستمائة وثلاثون على الاثنين التي هي الضلع الاخير
خرج ثلاثمائة وخمسة عشر بدون كسر فنضع تحت الاثنين صفر اثم نقسم خارج

القسمة أعني الثلاثة والخمسة عشر على الاثنين والثنين قبل الضلع الآخر
فيخرج مائة وسبعة وخمسون وينكسر واحد فنضعه تحت الاثنين ثم نقسم خارج
القسمة وهو مائة وسبعة وخمسون على الثلاثة فيخرج اثنان وخمسون وينكسر واحد
فنضعه تحت الثلاثة ثم نقسم خارج القسمة أعني الاثنين والثنين على الضلع
الذي قبل الثلاثة أعني السبعة فيخرج سبعة وينكسر ثلاثة فنضع الثلاثة تحت
السبعة التي هي من الاضلاع وأضع السبعة الخارجة تحت الستين فيكون ماخص
الزوجتين سبعة دنانير وثلاثة أسباع دينار وثلاث سبع دينار ونصف ثلث سبع
دينار وهو كسر منتسب وسيأتي معناه في محث المناهضة وهو كناية عن سبعة دنانير
ونصف واثني عشر على ذلك بقية الورثة وهذه صورة ذلك
٢٢٣٧٦٠

٠	١	١	٣	٧	٦٣٠	زوجات ٢
٠	٠	٠	٠	١٠	٨٤٠	جدات ٦
٠	٠	٠	٠	٤٠	٣٣٦٠	بنات ١٠
٠	١	١	٣	٢	٢١٠	أعمام ٧

واذا اردنا امتحانه فنجمع ماتحت الاثنين
ففيه اثنان فاذا قسمناه على الاثنين
التي هي الضلع خرج واحد فنجمعه الى
ماتحت الثلاثة فيكون المجموع ثلاثة
فنقسمه على الثلاثة التي هي الضلع
ويخرج واحد فنجمعه الى ماتحت السبعة
ويمكون المجموع سبعة فنقسمه على السبعة التي هي الضلع فيخرج واحد فنضمه الى
ماتحت الستين فيكون المجموع ستين وهو دليل صحة العمل

والمبحث الثاني في قسمة الصحيح من التركات بالطريق المشهور

- (وان أردت فارس من جداول) * لوارثيه * وسهام عا حلا
- (طولا وللتصحيح ثم المال) * واضلع التصحيح بالكمال
- (ان كان بين المال والتصحيح) * تبين اواضلع الوفاق انصح
- (وان يكن عن الضلوع قد خلا) * فلتضع الوفاق او المخصصا
- (ثم اضرب السهام للوارث في) * مال وقسمها على ضلع يفي
- (وخارج تقسمها ايضا على) * ضلع سواء او على الذي علا
- (وضع صححت تحت مال قد سما) * والكسر تحت الضلع تلق الاسمها
- (والامتحان مثل ما تقدم) * بجمع ماتحت الضلوع فاعلموا

كمية القسمة في هذا الوجه ان ترسم شيئا كاحد اوله العرضية بعدد الورثة اما
الطولية فاربعة ان لم يكن للتصحيح او وفاقه اضلاع والا فتريد بحسب ما فتضع في الاول
منها الورثة وفي الثاني سهامهم وفي الثالث التصحيح وفي الثالث التركة ثم تطلب
الدسبة بين التصحيح والتركة فان كانت الموافقة فتضع على كل منها وفاقه وان كانت
المباينة فتركها على حالها وعلى كل ان كان للتصحيح او وفاقه اضلاع فله اليها

(بأكبر وجمع كسورا للذي ✽ يحصل ثم ضعه في أول ذي)
 (أن بآين التصحيح أوضع وفق ذا ✽ ورسم أضلاع التصحيح هذا)
 (أو وفقه واضرب سهامها يافتي ✽ في البسط واقسم حاصلها قد ثبتا)
 (على الذي حللت به من آخر ✽ وأثبت الكسر وسرلا آخر)
 (واقسم عليه خارجا من قسمته ✽ وهكذا مختلفا برأيه)

أي تبسط الصحيح من جنس الكسور بان تضربه في مخرج أكبر الكسور ثم
 ضم الكسر إلى الحاصل ثم تضرب المجموع في مخرج الكسر الذي هو أصغر من الأول
 وتنضم الكسر أيضا إلى الحاصل وهكذا ثم إذا كان بين الحاصل من البسط وبين
 التصحيح مباينة فضع جميع البسط في أول هذه الجداول وإن كان بينهما موافقة فضع
 وفق البسط فقط ثم تحل التصحيح إلى أضلاعه التي تركب منها إن كان بين التصحيح
 والتركة مباينة والافتحل وفقه فقط وعلى كل فيوضع المحلول كذلك الكسور
 فيكون كل ضلع من التصحيح في أعلى جدول طولي ثم تضرب نصيب كل وارث في
 البسط وتقسم الحاصل على آخر ضلع وتثبت الكسر تحت ذلك الضلع والخارج
 لتصحيح تقسمه على الضلع الذي قبل الآخر وتثبت تحته الكسر إن كان أو تضع
 سفر أو هكذا إلى أن تنتهي الضلع فالصحيح الأخير يوضع تحت التركة فتظهر بذلك
 انصباء الورثة ثم تتحن صحته

(وذا يجعلك الذي في الجدول ✽ من آخر وقسمه على أعلى)
 (وضم ما يخرج من ذي القسمة ✽ لما يكون قبل ثم قسم في)
 (على الذي في رأسه وهكذا ✽ فإن أتى المال تمامه صفا)

يعني أن امتحان صحته يجمع ما في الجدول من آخرها وقسمة المجتمع على آخر ضلع وضم
 خارج القسمة إلى ما في الجدول الذي قبل الآخر ثم قد المجموع على الضلع الذي
 في رأسه وهكذا إلى أن ترى الحواصل تحت التركة مساوية لها فالعمل صحيح والخطأ
 وبذلك المثال يتضح المثال مات عن زوجة وبنتين وأخ وخلاف أربعة قراريط
 وستة أسباع قيراط وثلاثة أخماس سبع قيراط أصل المسئلة أربعة وعشرون
 بالتركة هي سائر من سب وهو أن يلفظ بالكسر المؤلف من المفرد أكثر من مرة
 وبضافي المأخوذ به إلى ما قبله وهكذا أما أن اضيف إلى ما بعده فبعض كما في كشف
 الاستار للجلي وهذه مسوية لذلك

وكيفية العمل انا وضعنا الورقة في الجدول الاول
طولا ووضعنا في قوس الجدول الثاني التصحيح
وهو اربعة وعشرون وتحتهم سهام كل وارث
بحداثة ثم وضعنا تصحيح التركة وهو اربعة في
أعلى الجدول الثالث ثم الكسور بعدها مرتبة
كل كسر في رأس جدول ثم بسطنا تصحيح التركة
من جدس الكسر بأن ضربنا الاربعة في
الستة بمقام الستة الاسباع وهي أكبر
الكسور فحصل ثمانية وعشرون ضمنها لم

$\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$
 $\frac{3}{4} \times \frac{3}{4} = \frac{9}{16}$
ط ٣٦ ط ٣٦
٤ ٦٥ ٧ ٤ ٢٤ ١٧٣

٣	٣	١	٤	٠	٣	ازوجة
٠	٤	٢	٤	١	٨	ذت
٠	٤	٢	٤	١	٨	بذت
١	٠	١	٠	١	٥	اخ

الستة الكسر فحصل اربعة وثلاثون ضربناها في خمسة مقام الثلاثة الا خاس سبع
فحصل مائة وسبعون ضمنها لم الثلاثة الكسر فكان جميع البسط مائة وثلاثة
وسبعين وبيننا وبين التصحيح مائة فوضعناه بقسامة في أول الجدول ولو كان
مواذنا لوضعنا ورقة فقط ثم حللنا التصحيح الى ضلعيه المعتبرين وهما ستة واربعة
اذ الاربعة والعشرون مركبة من ستة في اربعة ووضعنا هاهنا في قوسي جدولين بعد
الكسر ولو كان متوافقا لكانا وفقها ~~فصل~~ فاذا ضربنا نصيب الزوجة وهو ثلاثة
في جميع البسط وهو مائة وثلاثة وسبعون حصل جسم مائة وتسعة عشر فاذا قسمنا
على آخر ضلع أعنى الاربعة خرج مائة وتسعة وعشرون وانكسر عليهم اثنان فوضعنا
تحت الاربعة ولو لم ينكسر شيء اوضعنا صفرا ثم سرنا للآخر أي ما قبل الاربعة وهو
الستة وقسمنا عليهم الخارج من القسمة أعنى المائة والتسعة والعشرين فخرج
احد وعشرون وانكسر عليهم اثنان أيضا فنضع ثلاثة تحت الستة ونسبر لما قبلها
وهو الخمسة ونقسم عليهم خارج القسمة أعنى احدى وعشرين فيخرج اربعة
وينكسر عليهم واحد فنضع واحد تحت الخمسة ثم نسبر لما قبلها وهو السبعة
ونقسم عليهم خارج القسمة أعنى الاربعة وينكسر عليهم اثنان فنضع اربعة تحت السبعة
ولم يخرج لها شيء صحيح فبكون ما يخص الزوجة من التركة اربعة اسباع قيراط
وخمس سبع قيراط وثلاثة اسداس خمس سبع قيراط وثلاثة ارباع سدس خمس
سبع قيراط وذلك ان كل كسر في مرتبة يعبره مضاعفا لما قبله اذ هو كسر متسبب
وقد تقدم تعريفه ~~فصل~~ توضحه ان الثلاثة الاخيرة موقها اربعة فكانت ثلاثة ارباع
وما قبلها ستة فكانت ثلاثة ارباع سدس وما قبل الستة خمسة فكانت ثلاثة
ارباع سدس خمس وما قبل الخمسة سبعة فكانت ثلاثة ارباع سدس خمس سبع

قيراط

قيراط وليقس على ماد كريمة الورثة واذا اردت ان تقسمه وجعت ماتحت الاربعة
 وقسمته عليهم اخرج واحد فاجعه لما قبله اى ماتحت الستة يبلغ اثنى عشر فاذا
 قسمت على الستة خرج اثنان فاجعه لما تحت الخمسة يبلغ ثمانية فاذا قسمت
 على الخمسة خرج واحد وان كسر ثلاثة وهى الثلاثة الاخماس التى فى التركة ولولم
 ينكسر شئ او ان كسر اقل او اكثر من ذلك لم يكن خطأ ثم اجمع خارج القسمة وهو
 واحد لما تحت السبعة يبلغ ثلاثة عشر فاذا قسمتها على السبعة خرج واحد
 وان كسر ستة بمقدار الكسر فاجع الواحد خارج القسمة لما تحت الاربعة فتجده
 اربعة وبذلك صح العمل ~~فان~~ فائدة فى نسبة كسر الى كسر تضرب بسط كل من
 المنسوب والمنسوب اليه فى مقام الآخر وانسب حاصل الاول الى حاصل الثانى كما هو
 قاعدة قسمة الكسور يحصل المطلوب فلو اردت نسبة ثلاثة اسباع الى ثلاثة
 اسداس فاضرب بسط الاول وهو ثلاثة فى ستة مقام الاسداس يحصل ثمانية عشر
 ثم اضرب بسط الثانى وهو ثلاثة فى سبعة مقام الاسباع يحصل احدى وعشرون
 فانسب الثمانية عشر الى الاحد والعشرين بأن تحلها الى اضلاعها وهى ثلاثة وسبعة
 ثم تقسم الثمانية عشر على الثلاثة فيخرج ستة تقسمها على السبعة يحصل ستة
 اسباع فتكون نسبة الثلاثة اسباع الى الثلاثة اسداس ستة اسباعها اه خضرى
~~مهم~~ مثال ما اذا كانت التركة كلها كسر اربعة وبذلك وعمل المسئلة ثمانية للزوجة
 منهم واحد وللبنت اربعة اسهم وللم ثلاثة لو كانت التركة ثلاثة اسباع قيراط
 فالمسئلة اعنى الثمانية وبسط التركة اعنى ثلاثة متباينان فاضرب نصيب اى وارث
 بثبت فى بسط التركة والحاصل اقسمة على كامل المسئلة وما خرج بالقسمة اقسمة
 على السبعة فيخرج البسط فما خرج فهو نصيب ذلك الوارث ~~ففى~~ فى الزوجة تضرب
 واحدها فى الثلاثة بسط التركة يحصل ثلاثة اقسمة على الثمانية فيخرج ثلاثة اثمان
 سبع ~~ففى~~ فى البنت تضرب اربعتها فى الثلاثة بسط التركة يحصل اثنى عشر اقسمة
 على كامل المسئلة التى هى ثمانية فيخرج واحد وينكسر اربعة ضمة تحت الثمانية
 ثم انسب الواحد الى السبعة يكن سبعة فيجتمع لها سبع قيراط واربعة اثمان سبع
 قيراط وهى عبارة عن نصف سبع قيراط ~~ففى~~ فى الم تضرب ثلاثة فى بسط التركة
 فتحصل تسعة تقسمها على الثمانية فيخرج واحد وينكسر واحد فضع الواحد
 المنكسر تحت الثمانية والواحد الخارج انسبه الى السبعة يكن سبعة فيجتمع له
 سبع قيراط وثمان سبع قيراط فاذا جمعت ما فى الجدول من آخره تكون التركة
 ثلاثة اسباع قيراط وصورة الجدول هكذا

١٠٠
٢٠
٣٠
٤٠
٥٠
٦٠
٧٠
٨٠
٩٠
١٠٠

٣	١	زوجه
٤	٤	بنت
١	٣	عم

المبحث الرابع في عمل المناصفة بشبائك ابن الهيثم
(مناصفتهم بدلالة القسم * شبائك طريفة ابن الهيثم)
(وراث اول بضلع اول * والقوس من ثان التصحيح على)
(وتحتة سهام كل وارث * والميت الثاني بضلع ثالث)
(تاء كذا وارث ميت اول * بوصف ارثهم من الذي يلي)
(من لم يرثه فبصفه بدل * ووارثو وحده من اسفل)
(ويرسم المحجوب ان لغيره * يحجب كالاخوة والام ادره)

(ورابع الضلع ذللا سهم * وقوسه فيه المصحح الرسم)
(وخامس في القوس منه الجماعة * وهكذا شيئا كما كن واضعه)

(اعلم) ان عمل المناصفت بالشبائك اسهل وابعد عن الخطا وكيفية وضعه ان ترسم
حد اول طولية خمسة وعرضه بمقدار الورثة فتضع في الضلع الاول طول وورثة الميت
الاول ثم ترسم على الضلع الثاني قوسا تضع فيه المصحح وتحتة سهام كل وارث بجذائه
وتكتب في البيت الذي قدام الميت الثاني تاء علامة على انه مات وتكتب معه ورثة
الميت الاول ان كانوا يرثون منه ايضا بصفة ارثهم منه كاخ وحده مثلا ومن لم يرث
الثاني من ورثة الاول فضع في محله صفر الا اذا كان لرسمه فائدة فتثبتته مع علامة
لا يقع الاشتباه كأن يكون حاجبا لغيره كما اذا كان في المسئلة اخوة وام واب فان
الاخوة الميراثين بالاب ان لم يرسموا بما يذهل عن كونهم حاجبين للام من الثالث
سيحسدس وان كان للثاني ورثة غير ورثة الاول فزد في الضلع الثالث من اسفل
بيوتاه ددهم كل وارث في بيت ثم تذهب البيوت في العرض الى آخر الجداول ثم
تضع تصحيح الميت الثاني في قوس الضلع الرابع وتضع تحتة سهام ورثته بازائه ثم
ثم تضع الجماعة في قوس الضلع الخامس وتعرف الجماعة مما سيندكرو وهكذا تصنع
في شبائك المناصفة لكل ممتين

في انقسام حظائهم على تصحيحه بغير كسر ابعلا
(جماعة تصحيح ميت اول * فارسمه في الخامس اعلى الجدول)
(وكل تصحيح جزء سهمه * بوضع في اعلاه تعد فهمه)
(بجزء اول يكون واحدا * وجزء ثان خارج القسم بدلا)

يعني ان وجد ميت حظ الميت الثاني منقسم على تصحيحه بسبب المماثلة او المداخلة
فالجماعة هي التصحيح الاول فنقلها الى قوس الخامس ثم ارسم فوق كل مصحح جزء
سهمه بجزء سهم التصحيح الاول في حال الانقسام واحد البدا بجزء سهم التصحيح الثاني
ما يخرج من قسمة نصيب الميت الثاني على تصحيحه

(ودون قسمه فان توافقا ✽ تصحيحه وحظه فالما تقي)
 (من الكسور مثله في الحكم من ✽ تصحيحه جزء للاولى فاستين)
 (وكل ذا التصحيح اذ يتبين ✽ وجزء الاخرى من نصيب كائن)
 (أى وفقه ان وافق المحكم ✽ والكل ان يتبين قد وضحا)

يعنى اذا لم ينقسم حظ الميت الثانى على تصحيحه فتنظر النسبة بينهما فان كانت الموافقة
 بجزء سهم التصحيح الاول الكسر الذى ينفق ان فيه من التصحيح الثانى وجزء سهم
 التصحيح الثانى وفق حظ الميت الثانى وان كانت المماثلة بجزء سهم التصحيح الاول
 كل التصحيح الثانى وجزء سهم التصحيح الثانى كل حظ الميت الثانى
 (فالاول اضربه بجزء السهم ✽ وحاصل جامعة للقسم)
 يعنى انك اذا عرفت جزء سهم كل تصحيح فتضرب التصحيح الاول في جزء سهمه فما
 حصل فهو الجامعة للمستلنين

(واتضرب الجزء بكل حصة ✽ والحاصل الحظ من الجامعة)
 يعنى ان كيفية معرفة نصيب الوارث من الجامعة هو ان تضرب نصيبه من مسألة
 مية في جزء سهم تصحيحه فالتخرج نصيبه من الجامعة
 (وعدد الضرب بعد قسمة ✽ واجمع حواصلهم لضبطه)
 (فان تسكن بقدر جامعته ✽ صح والافاسع في صحته)

يعنى اذا كان ورثة الاول كلهم أو بعضهم يرثون من الميت الثانى فيكون الضرب لهم
 مرتين مرة يضرب نصيبهم من التصحيح الاول في

جزء سهمه ومرة يضرب نصيبهم من التصحيح الثانى
 في جزء سهمه ويجمع الحاصلان في الضلع الخامس
 يارائهم ✽ وامتحان صحة الحصص الممنعة في الخامس
 بجمعها ومقابلة المجموع بالجامعة فان ساواها صح
 العمل والافلا ✽ ولنضع أربعة أمثلة يتضح بها المقال
 (الاول) مثال انقسام النصيب بسبب المماثلة
 كالو خلف زوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات من
 غيرها ثم ماتت الزوجة عن أربعة أبناء وبنات قبل
 القسمة فتكون صورته هكذا

٨	٧٢	٩	٧٢
زوجة ٩	تت		
ابن ١٤			
ابن ١٤			
ابن ١٤			
بنات ٧			
بنات ٧			
بنات ٧			

وهو ان اوضح عننا ورثة الميت الاول في الضلع الاول طولا والمسئلة
 الاولى من ثمانية للزوجة ثمنها واحد والمباقي سبعة لا يستقيم على
 تسعة عدد الرؤس بسط كل ابن كبتين فتضرب التسعة في ثمانية
 اصل المسئلة فيحصل اثنان وسبعون فهي تصحيح المسئلة الاولى
 وهو موضوع في قوس الضلع الثانى وقد كان للزوجة واحد ونضربه

ابن ٢	٢	
ابن ٢	٢	
ابن ٢	٢	
ابن ٢	٢	
بنات ١	١	

في التسعة فيكون تسعة فهي لها والباقي ثلاثة وستون يقسم بين البنين والبنات
 للذكر مثل حظ الأنثيين فلكل ابن أربعة عشر وول كل بنت سبعة والميت الثاني
 وهو الزوجة مكتوب بأزاء اسمها في الضلع الثالث وورثته في الضلع الثالث أيضا
 ومسألة ثلثهما من تسعة عدد رؤس أولادها يسقط البنين كل ابن كبنيتين وهي

مسألة
 ٨
 ٦٤
 ٧
 ٦٤
 ٧

موضوعة في قوس الضلع الرابع وانصباء ورثتها
 بأزائها في الضلع الرابع ونصيبهم من المسألة الأولى
 منقسم على مسئلتها بسبب المماثلة وخارج القسمة
 واحد فجزء سهم الثمانية واحد وجزء سهم الأولى واحد

أيضا لأنه متى انقسم النصيب على المسألة فجزء سهم
 الأولى واحد وأداف سهمها كل جزء سهم على مسئلتهم
 نقلنا المسألة الأولى إلى الضلع الخامس فهي الجامعة
 وضربنا نصيب كل وارث من المسألة ثلثين في جزء
 سهمهم ما ووضعنا الحواصل تحت الجامعة كما رأيت
 إلا أن جزء السهم لما كان واحدا لم تتغير الانصباء
 بضمهم فيه وإنما كان الضرب فيه إجراء للتأدية

زوجة	٨	٨
ابن	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤
ابن	١٤	١٤
بنت	٧	٧
بنت	٧	٧

ابن	٤	٢
ابن	٤	٢
ابن	٤	٢
بنت	٢	١

بقسامها (الثاني) مثال انقسام النصيب بسبب المداخلة كالخلف
 زوجة وثلاثة أبناء بنين من غيرهم مات أحد الأبناء قبل قسمة
 فصار ثمة عن ثلاثة أبناء وبنت فتكون صورة هذا الجدول هكذا
 فاصل المسألة الأولى من ثمانية وتصح من أربعة وستين وهي

موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها أنصباء الورثة فلكل ابن أربعة عشر ولكل
 بنت سبعة وللزوجة ثمانية والميت الثاني مكتوب بأزائه في الضلع
 الثالث وتحت ورثته ومسألة ثلثه من سبعة وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع
 وتحتها أنصباء الورثة وسهامه الأربعة عشر منقسمة على مسئلتها بسبب المداخلة
 وخارج القسمة اثنان فهي جزء سهمها وجزء سهم الأولى واحد لما تقدم فرسمنا
 كل جزء فوق مسئلتها وضربنا نصيب كل وارث في جزء سهم مية ووضعنا الحواصل
 تحت الجامعة فكان لكل ابن من ورثة الأول أربعة عشر ولكل بنت سبعة ولكل
 ابن من ورثة الثاني أربعة وللبنت اثنان وإنما قيدنا بكون الأبناء والبنات من غير
 الزوجة لئلا يكون في ورثة الميت الثاني أم فلا ينقسم نصيبه عليهم (الثالث) مثال
 المواقعة بين حظ الميت الثاني ومسألة زوجة وثلاثة أبناء وثلاث بنات ثم مات
 أحد البنين عن بقى وصورة ذلك هكذا

المسئلة الاولى ثمانية فللزوجة ثمنها والباقي
 سبعة لا تنقسم على تسعة عدد الرؤس ببسط البنين
 كل ابن كبنين وبين السبعة والتسعة مائة فاذا
 ضربت التسعة في أصل المسئلة أعني ثمانية حصل
 اثنان وسبعون فمنها تصح المسئلة الاولى وهي موضوعة

زوج	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	٠
ابن	١٤	١٤	١٠	١٠	٥	٥	٣	٣	٢	١
ابن	١٤	١٤	١٠	١٠	٥	٥	٣	٣	٢	١
بنت	٧	٧	٥	٥	٣	٣	٢	٢	١	٠
بنت	٧	٧	٥	٥	٣	٣	٢	٢	١	٠
بنت	٧	٧	٥	٥	٣	٣	٢	٢	١	٠

في قوس الضلع الثاني وتحت انصيب كل وارث منها
 ثم تجد في البيت الذي يقابل الابن الاول ت في
 الضلع الثالث الطولي فهو الميت الثاني وورثته هم
 بقية ورثة الاول فهم مكتوبون في الضلع الثالث على
 موازاتهم في الاول بصفة ارثهم من الثاني فالزوجة
 في الاولى أم في الثانية والاولاد اخوة * ومسئلة الميت
 الثاني أصلها من ستة فاذا أعطينا الام سدسها واحدا

ستة وهي لا تنقسم على سبعة عدد رؤس البنين والبنات ببسط البنين وبين
 ستة والسبعة مائة فنضرب السبعة في ستة فيحصل اثنان وأربعون فمنها
 مسئلته وهي في قوس الضلع الرابع وتحت الانصبا بسبعة مائة
 بأربعة عشر توافق مسئلته بنصف السبع فلذلك تحت فوق التصحیح الاول
 باليه هي جزء سهمه لانها نصف سبع التصحیح الثاني وفوق قوس التصحیح الثاني
 واحد اء وجزء سهمه لانه نصف سبع السهام فاذا ضربت التصحیح الاول في
 جزء سهمه وهو ثلاثة حصل مائتان وستة عشر فهي الجماعة للسبعة مائة وهي في
 قوس الضلع الخامس وتحت الانصبا مائة من التصحیح الاول والثاني فللزوجة
 أربعة وثلاثون حاصلة من ضرب نصيبها من التصحیح الاول وهو تسعة في ثلاثة جزء
 سهمه بسبعة وعشرين ومن ضرب نصيبها من التصحیح الثاني يكونها مائة وسبعة
 في واحد جزء سهمه بسبعة وعشرين مائة ما ذكره كل ابن اثنان وخسون واكل بنت
 نصفه واذا جئت الانصبا ساوت الجماعة فالقسمة صحيحة (الرابع) مثال المبينة بين
 حظ الميت الثاني ومسئلته زوجة وثلاثة ابناء وثلاث بنات منها ثم ماتت إحدى
 البنات عن ذ كرفا لزوجة تكون أمها والابناء اخوة والبنات اخوات فالمسئلة
 الاولى من ثمانية وتصح من اثنین وسبعین فلكل ابن أربعة عشر واكل بنت سبعة
 والمسئلة الثانية من ستة فسدسها للام والباقي خمسة لا تنقسم على ثمانية عدد رؤس
 الاخوة والاخوات ببسط كل أخ كاخين وبينهم مائة فنضرب الثمانية عدد الرؤس

في أصل المسئلة أعني الستة فيحصل ثمانية وأربعون فهي تصحیح المسئلة الثانية المسمى
 ستة واصل شقيق عشرة واصل شقيقة خمسة وسهام الميت الثاني وهي سبعة
 غير منقسمة على تصحيحه وبينهما مائة فكل التصحيح الثاني جزء سهم الأولى
 وكل سهام الميت الثاني جزء سهم الثانية فرسما كل جزء على مسثلته ثم
 ضربنا المسئلة الأولى في جزء سهامها فحصل ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسون
 فهي الجامعة للمسئلة بين رقناتها فوق الضلع الخامس وورثة الميت الثاني هم بقية
 ورثة الميت الأول فضربنا نصيب كل وارث في جزء سهم ميتته ووضعنا الحواصل
 تحت الجامعة فنصيب الزوجة من الأولى تسعة نصيبهم في جزء سهامها وهو ثمانية
 وأربعون يحصل أربع مائة واثنان وثلاثون ونصيبها من الثانية ثمانية نصيبهم في
 جزء سهامها وهو سبعة يحصل ستة وخمسون ومجموعها أربع مائة وثمانية وثمانون
 وعلى هذا المنوال يستخرج انصباء باقي الورثة وصورة ذلك هكذا

اختصار السهام

(وان تجد توافقا في الانصبا

من بعد تصحيح المسائل اقلها)

(جميعها الجزء وفقها الذي

فيه اشتراكها وجامعة ذى)

٨	٧٢	٦	٤٨	٥٦	٤٥	٣
٨	٧٢	٦	٤٨	٥٦	٤٥	٣

زوجة	٩	أم	٨	٨٨
ابن	١٤	قيق	١٠	١٤٢
ابن	١٤	قيق	١٠	١٤٢
ابن	١٤	قيق	١٠	٧٤٢
بنت	٧	تت		
بنت	٧	قة	٥	٣٧١
بنت	٧	قة	٥	٣٧١

اعلم انه اذا وجد بعد تصحيح المسائل في الانصباء
 اشتراك اي موافقة فترد المسئلة وكل نصيب
 الى جزء وقتئذ تزوجة وان وبنت منها تقبل
 وسمة النار كنوحيات البنت عن بقي وسم امها
 وانحوها فصح الماشيخة من اثنين وسبعين
 للزوجة سبعة عشر وللانثيين سبعة وخمسون
 والنصيبان مشتركان بالثمن فترجع المسئلة
 الى ثمنها وهو تسعة وكل نصيب الى ثمنه

فيرجع نصيب الابن الى سبعة ونصيب الزوجة الى اثنين وكذا المثال الثالث
 فان الانصباء فيه موافقة بالنصف وترد كل من الجامعة والانصباء الى نصفها فترد
 صورة الشباك هكذا

عمل المناصفة لاكثر من ميتين

(وان يزدमित فرد في الجدول

ثلاثة من الضلوع يكمل)

(واجعل به جامعة كمسئلة

اولى وثنها بما صححت له)

(واعمل كما مر ورابع اذا

زاد فرد ثلاثة وهكذا)

يعني اذا مات ثالث تزيد في اضلاع الجدول

طولا ثلاثة اضلع على الخمسة السابقة فتصير

ثمانية اضلع وتعتبر الجامعة التي في الخامس

	١	٣
	١٠٨	١٦٣
	٤٣	٦٠٧٢
	٨	
زوجة	٩	٩
ابن	١٤	١٤
ابن	٢٤	٢٤
ابن	١٤	١٤
بنات	٧	٧
بنات	٧	٧
بنات	٧	٧

كانها مسألة أولى وتكون المسئلة الثانية ما صححت له الثالث ولومات رابع فتعتبر الجامعة

التي في الثامن كمسئلة أولى ومصحح الرابع مسألة ثانية وتزيد في الشبكال ثلاثة اضلع

ايضا فتصير احدى عشر ضلعا وهكذا كلما زاد ميت تزيد ثلاثة اضلع ولتضع أربعة

جدول يقاس عليها (الجدول الاول) مثال انقسام نصيب الميت الثاني على

مسئلته بسبب المداخلة او الممانلة كما لو خلفت زوجا وثلاث شقيقات فبات الزوج

عن عم وام ثم العم عن ابنين وبنتين * فاصل مسألة الاول ستة وقومول بسدسها الى

سبعة فثلاثة منها للزوج والباقي أربعة لا تسع فيم على ثلاثة عدد رؤس الشقيقات

فالثلاثة جزء السهم ضربناها في اصل المسئلة فحصل احدى وعشرون فها تضع المسئلة

وهي موضوعة في قوس الضلع الثاني وتحتها انصبااء الورثة فكان للزوج ثلاثة

ضربناها في جزء السهم فحصل تسعة والباقي اثناعشر فلكل شقيقة منها أربعة

والميت الثاني مكتوب بازاء اسمته في الضلع الثالث وتحتة ورثته ومسئلته من ثلاثة

وهي موضوعة في قوس الضلع الرابع وتحتها انصبااء ورثته فللام واحد وللعم اثنان

وسهامه التسعة منقسمة على مسئلته بسبب المداخلة وخارج القسمة ثلاثة فهي جزء

سهم المسئلة الثانية وجزء سهم الاولى واحد فوضعنا كل جزء على مسئلته والجامعة هي

المسئلة الاولى فانقلها الى الضلع الخامس ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم

مسئلة ميتة وضع الحاصل تحت الجامعة فيكون لكل شقيقة من ورثة الاول أربعة

وللام من ورثة الثاني ثلاثة وللعم ستة والميت الثالث بازاء اسمه في الضلع السادس

ت وتحتة ورثته ومسئلته من ستة وهي في قوس الضلع السابع وتحتها انصبااء

ورثته فلكل ابن اثنان ولكل بنت واحد وسهامه من مسئلة الذي قبله منقسمة على

مسئلته بسبب الممانلة فمسئلة الذي قبله هي الجامعة فانقلها الى الثامن وخارج

القسم واحد فهو جزء سهمها وجزء سهم الأولى واحد أيضا فارسم كل جزء على مسئلة
ثم اضرب نصيب كل وارث في جزء سهم ميتته وضع الحواصل تحت الجامعة في الضلع
الثامن فيكون لكل شقيقة من ورثة الأول أربعة وللأم من ورثة الثاني ثلاثة ولكل
ابن من ورثة الثالث اثنين
ولكل بنت واحد وهذا

زوج	٩	ت	١	٣	١	٦	٢١
قيمة	٤			٤			٤
قيمة	٤			٤			٤
قيمة	٤			٤			٤
أم			٣	١			٣
٤٦		٦	٢		ت		
ابن			٢				٢
ابن			٢				٢
بنت			١				١
بنت			١				١

صورة ذلك
(المجدول الثاني) مثال
عدم الانقسام مع الموافقة
كالومات عن ابوين وزوجة
وبنتين منها ثم مات الاب
عن اخ شقيق ومن في المسئلة
ثم ماتت الأم عن ام وعم
ومن في المسئلة ثم احدي
البنين عن زوج ومن في
المسئلة وصورتها هكذا

٦٥	٤	٦	٣	٢	٦	٢٧	٢٤
١٢٩٦٨	٦	٣٢٤	١٦٢	٢٤			
٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٢٧
٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨
٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨	٥٦	٨
١٨		١٨		١٨		١٨	
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣	٢٧	٣
٤٠		٤٠		٤٠		٤٠	
٣٦		٣٦		٣٦		٣٦	
٣٦		٣٦		٣٦		٣٦	
١٩٥	٣	١٩٥	٣	١٩٥	٣	١٩٥	٣

والزوجة في الاولى لاترث من الثانية ولا الثالثة وتصير اما في الرابعة فتحجب بالجمدة
اعنى الام التي في الثالثة لانها اى الزوجة تصير في الرابعة ام ام ابي البنات اعنى
الميت الاول والشقيق في الثانية لا يرث من غيرها وكذا الام والعم في الثالثة ~~فمسئلة~~
الميت الاول أصلها أربعة وعشرون لاجتماع الثمن والسدس وعالت الى سبعة
عشرين لضيق المخرج عن الفروض ~~مسئلة~~ الميت الثاني أصلها من أربعة
وعشرين لاجتماع الثمن والثلاثين وسهامه من الاولى أربعة وبين سهامه ومسئلته
موافقة بالربع فوضعهما ربع مسئلته وهو ستة فوق المسئلة الاولى فهو جزء سهمها
روضه عنار ربع سهامه وهو واحد فوق المسئلة الثانية فهو جزء سهمها ثم استخرجنا
الجامعة بأن ضربنا المسئلة الاولى وهى سبعة وعشرون في جزء سهمها وهو الستة
فحصل مائة واثنان وستون فوضعهما في قوس الخامس ثم استخرجنا نصيب
كل وارث من المسئلة الاولى بأن ضربنا حصته منها في جزء سهمها وحصته من
المسئلة الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين تحت الجامعة بازاء الورثة فاللام
من الاولى أربعة في ستة باربعة وعشرين ومن الثانية يكونها زوجة ثلاثة في واحد
بثلاثة ومجموعها سبعة وعشرون وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الخامس
ومسئلة الميت الثالث أصلها من ستة وسهامه مما قبله سبعة وعشرون وبينها
موافقة بالثالث ولنقم الجامعة التي في الضلع الخامس مقام المسئلة الاولى حينئذ
فجزء سهمها اثنان اعنى ثلث الستة وضعناها فوقها وجزء سهمهم الثانية نسعه اعنى
ثلث سهامه السبعة والعشرين وضعناها فوقها ثم استخلصنا الجامعة بأن
ضربنا المسئلة الاولى وهى مائة واثنان وستون في جزء سهمها وهو اثنان فحصل
الاثنان واربعة وعشرون وضعناها في الضلع الثامن ثم استخرجنا نصيب كل
وارث من المسئلة الاولى بأن ضربنا حصته منها في جزء سهمها وحصته من المسئلة
الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين في الضلع الثامن تحت الجامعة بازاء
الورثة ومن لم يتعد دارته نضرب نصيبه من مسئلة ميتة سواء كانت الاولى أو غيرها في
جزء سهمها ونضع الحاصل تحت الجامعة وهو له ~~مسئلة~~ كل بنت من بنات الابن في
لاولى ستة وخمسون اذ ضربت في اثنين جزء سهمها حصل مائة واثنان وعشرون
الثانية اثنان اذ ضربت في تسعة حصل ثمانية عشر ومجموعها مائة وثلاثون فهى في
الضلع الثامن وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الثامن ~~مسئلة~~ الميت الرابع
أصلها من ستة وتقول الى ثمانية وسهامه مما قبله مائة وثلاثون وبينها موافقة
بالنصف ولنقم الجامعة التي في الضلع الثامن مقام المسئلة الاولى فجزء سهمها أربعة
عشر مسئلة الرابع وضعناها فوقها وجزء سهمهم الثانية خمسة وستون نصف

سهمه المائة والثلاثين وضعناها فوقها ثم استخلصنا الجامعة بأن ضربنا المسئلة
الاولى في جزء سهمها فثلاثمائة واربعة وعشرون في اربعة بألف ومائتين وستة
وتسعين فهي الجامعة وضعناها في الضلع الحادى عشر ثم استخرجنا نصيب كل
وارث من المسئلة الاولى بأن ضربنا سهمه منها في جزء سهمها وحصلته من المسئلة
الثانية في جزء سهمها أيضا وجعلنا الحاصلين في الضلع الحادى عشر تحت الجامعة
بازاء الورثة فلبنت الابن من الاولى مائة وثلاثون ضربناها في جزء سهمها وهو
اربعة فحصل خمسائة وعشرون ولها من الثانية بكونها شقيقة ثلاثة ضربناها في
خمس مائة وستين جزء السهم فحصل مائة وخمسة وتسعون وبوجه وعها سبعة مائة وخمسة
عشر فهي لها وهكذا بقية الورثة كما تراه في الضلع الحادى عشر وقد عرفت أن
الامتياز بجمع الانصباء فان ساوى مجموعها الجامعة فالعمل صحيح والا فلا وقد
ساواها هنا فقس على ذلك (الجدول الثالث) مثال عدم الانقسام مع المبانيعة كما
لومات عن بنت واخت ثم ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم مات العم عن زوجة وابن
أخ فاصل مسئلة الاول من اثنين فلبنت واحد وللاخت واحد ومسئلة الميت
الثانى من ثلاثة فلكل بنت واحد والعم واحد ونصيب الميت الثانى لا ينقسم على
مسئلة وثلاثة ويباينها بجزء سهم الاول كل المسئلة الثانية وهى ثلاثة وجزء سهم الميت
كل نصيبهم من الاول وهو واحد فارسم كل جزء فوق مسئلة ثم استخرج الجامعة
بضرب المسئلة الاولى وهى اثنان في جزء سهمها وهو ثلاثة يحصل ستة فهي الجامعة
فارسمها في الضلع الخامس واضرب نصيب كل وارث في جزء سهمه ميتة وضع
الحواصل تحت الجامعة فلبنت من ورثة الاول واحد في ثلاثة بثلاثة ولكل بنت من
ورثة الثانى واحد في واحد بواحد وكذا للعم ومسئلة الميت الثالث من اربعة لزوجه
واحد ولابن أخيه ثلاثة ونصيبه من التى قبلها واحد لا ينقسم على مسئلة فاقم
الجامعة مقام المسئلة الاولى وارسم عليها كل مسئلة الثالث أعنى الاربعة فهي
جزء سهمها وارسم على الثانية كل نصيبه من التى قبلها وهو واحد فهو جزء سهمها
ثم استخرج الجامعة بضرب ما اقته مقام المسئلة الاولى وهو ستة في جزء سهمها
يحصل اربعة وعشرون فارسمها في الضلع الثامن ثم اضرب نصيب كل وارث في
جزء سهمه ميتة وضع الحواصل تحت الجامعة في الضلع الثامن وهذه صورة ذلك

(الجدول الرابع) مثل ما فيه المائدة

والموافقة والمباينة

ماتت هذدمثلا عن

زوج وبنتها من زوج

آخر وامها ثم مات

الزوج عن امرأة

وأبوين ثم ماتت

البنت عن ابنتين

وبنت وجدته هي أم

هذدمثلا عن

عن زوج وأخوين

١	٤	٣
٢٤	٤	٣

١٣	٣	١	بنت
		١	أخت
٤	١	ب	
٤	١	بنت	
	١	بنت	
	١	أم	
١	زوجه		
٣	ابن أخ		

المسئلة الاولى اصلها من اثني عشر الا انه اردية فتصع من ستة عشر ومسئلة الميت

ثاني من اربعة وسهامه من الاولى مقسمة على مسئلته بسبب المائدة فجزء سهم

اولى واحد وجزء سهم الثانية خارج قسمة حظ الميت الثاني على تصحيحه وهو هنا

حدد ايضا فنقلنا التصحيح الاول الى أعلى الخامس لكونه جامعة المسئلتين ثم ضربنا

بصيب كل وارث في جزء السهم ووضعنا تحت الجامعة في الضلع الخامس ومسئلة

الميت الثالث من ستة وسهامه تسعة وبينهما موافقة بالثالث فاقنا الجامعة بمقام

المسئلة الاولى وجعلنا مسئلة الثالث كالثانية ووضعنا على التصحيح الاول ثلث المسئلة

ثانية وهو اثنان فهما بجزء سهم ووضعنا على المسئلة الثانية ثلاثة هي ثلث سهامه

هي جزء سهم - ههنا تم استخراجنا الجامعة بان ضربنا التصحيح الاول وهو ستة عشر

بجزء سهمه فحصل اثنان وثلاثون فهي الجامعة للمسائل الثلاث وضعنا في أعلى

الضلع الثامن ثم ضربنا نصيب كل وارث في جزء سهمه ووضعنا الحواصل

تحت الجامعة في الضلع الثامن وعددنا ضرب نصيب من يرث من الاثنين كالجدوة فان

ساسة بكونها ههنا الميت الاول وثلاثة بكونها جدوة للميت الثالث ومجموعها تسعة

مسئلة الميت الرابع من اربعة وسهامه من التي قبلها تسعة وبينهما مباينة فاقنا

بجامعة مقام المسئلة الاولى ووضعنا عليها كل مسئلة الرابع وهي اربعة فهي جزء

سهم - ههنا وجعلنا مسئلة الرابع ثانية ووضعنا عليها كل سهامه من التي قبلها وهي

سبعة وهي جزء سهم - ههنا تم استخراجنا الجامعة بان ضربنا الاثنين والثلاثين التي

عتبرناها مسئلة اولى في جزء سهمها الاربعة فحصل مائة وثمانية وعشرون فهي

بجامعة للاربعة المسائل وضعنا في أعلى الضلع الحادي عشر ثم ضربنا نصيب

کاتری

تتميز

الوزارة

صنف

أخوة

الاولى

56-1

فلو كان

مملانا

کنز وید

والا فلا

112

(وَأَن

100)

الذامات

ولوارث

المود

1

اور ہم

الشيخ

4-4-2

ذَلِكَ الْمَلِكُ

منها مع

من الم...

هذا تحت مـ. دأ أمه فاطمة -ة على نصيبه كله ثم ماتت فاطمة عن اولادها المذكورين
وهب أحد نصيبه من أمه فقط لاخته زينب ولا جني اسمه عبد الرحمن بالسوية
بينهما ثم مات محمد عن شقيقه أحمد وشقيقته زينب فباع نصف ما خصهما منه لأخيهما
أحمد وثلاثة لعبد الرحمن ولا جني اسمه عبد القادر فلا كل منهما سدس وباعت أيضا
سدس ما خصهما العرو على وسعيد فلا كل منهما نصف تسع فالمسئلة الاولى من
مائة وتسع من اربعين لفاطمة خمسة ولكل من أحمد ومحمد اربعة عشر ولزينب
سبعة ومسئلة صلح محمد من واحد ونصيبه الاربعة عشر منقسمة على مسئلة غيره
مهم الاولى واحد وجزء سهمهم الثانية خارج القسمة وهو اربعة عشر فارسم على كل
مسئلة جزء سهمها وانقل الاربعين الى اعلى الجدول السادس فهي الجامعة الخاصة
ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء سهمهم ما فوقه من المسئلة وضع الحواصل تحت
الجامعة يكن لفاطمة تسعة عشر خمسة بالارث واربعة عشر بالصلح فاذا أردت تمييز
ما خصهما بالصلح عن الارث فاكتب الاربعة عشر بالحجرة تحت التسعة عشر ولا أحد
اربعة عشر ولزينب سبعة فاعتبر هذه الجامعة مسئلة للثلاث الاولى والمسئلة الثانية اعني
موت فاطمة من خمسة سهمان لكل ابن وسهم للبنات ومسئلة هبة أحمد من اثنين
مهم لزينب وسهم للاجني ونصيبه أعني الاثنين منقسم على مسئلته أعني الاثنين
ضابسيب المائنة فجزء سهمهم الاولى واحد وجزء سهمهم الثانية تسع القسمة وهو
أحد أيضا فارسم على كل مسئلة جزء سهمها ثم انقل المسئلة الاولى وهي
على الجدول الحادي عشر فهي الجامعة الخاصة ثم اضرب نصيب كل مستحق
في جزء سهمهم ما فوقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة الخاصة واعتبرها
مسئلة موت فاطمة يكن لزينب اثنين واحد بالارث والاخر بالهبة فاذا أردت
ييزه فارسمه بالحجرة تحت الاثنين وأحمد والرجن واحد وبين نصيب فاطمة التسعة
عشر ومسئلتهما الخمسة مباينة فضع كل مسئلتهما على المسئلة الاولى فهي جزء سهمها
ضع كل نصيبهما على مسئلتهما فهو جزء سهمهما ثم استخرج الجامعة للمسئلتين
ضرب المسئلة الاولى اعني الاربعين في جزء سهمهما الخمسة يحصل مائتان فارسمها
ل اعلى الجدول الثاني عشر ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء سهمهم ما فوقه من
المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة يكن لمحمد ثمانية وثلاثون ولا أحد سبعون
ولزينب ثلاثة وسبعون ولعبد الرحمن تسعة عشر والمسئلة الثالثة اعني موت محمد
من ثلاثة أسهم لأحمد سهمان ولزينب سهم ومسئلة بيع زينب من ثمانية عشر
لانها مخرج النصف والسدس ونصف التسع فلا أحد تسعة ولكل من عبد الرحمن
وعبد القادر ثلاثة وللثلاثة الباقيين ثلاثة ولكل واحد سهم ونصيبهم أعني الواحد

مباين لـمسئلة بيعها أعني الثمانية عشر فضع كل نصيبها وهو واحد على مسئلتها
فهو جزء سهمها وضع كل مسئلتها على المسئلة الاولى أعني موت محمد فهي جزء سهمها
ثم استخرج لها جامعة خاصة بضرب المسئلة الاولى في جزء سهمها يحصل أربعة
وخمسون فارقها في أعلي الجدول السابع عشر ثم اضرب نصيب كل مستحق
في جزء سهمهم ما فووقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة الخاصة واعتبرها مسئلة
موت محمد ~~يكن~~ لا أحد خمسة وأربعون منها ستة وثلاثون بالارث وتسعة بالشراء
واذا أردت تمييزها فارقها بالجمرة تحت الخمسة والاربعين ولكل واحد من عبد
الرحن وعبد القادر ثلاثة وللثلاثة الباقيين ثلاثة فلكل سهم فاقم الجامعة أعني
المائتين مقام المسئلة الاولى وهذه أعني الأربعة والخمسين مقام الثانية ونصيب
محمد أعني الثمانية والثلاثين موافق لمسئلة بالثلاثة بالثلاثة ونصف نصيب مسئلة أعني
سبعة وعشرين على الاولى فهو جزء سهمها وضع نصف نصيبه وهو تسعة عشر على
الثانية فهو جزء سهمها ثم استخرج الجامعة للمسائل الثلاث بضرب المسئلة الاولى
في جزء سهمها يحصل خمسة آلاف وأربعمائة ثم اضرب نصيب كل مستحق في جزء
سهم ما فووقه من المسئلة وضع الحواصل تحت الجامعة يكن لا أحد ألفان وسبع مائة
 وخمسة وأربعون ولزيب ألف وتسعمائة وأحد وسبعون ولعبد الرحمن خمسمائة
وسبعون ولعبد القادر تسعة وخمسون وللثلاثة الباقيين سبعة وخمسون أيضا
فلكل سهم تسعة وخمسون هذه صورة ذلك (في الصفحة التي بعدها)

المبحث السادس في معرفة مال كل وارث من كل تركة على حدة
(وان ترد احصاء مال الوارث * من كل تركة لميت بلائث)
(فاضرب سهمها ما ناله من مسئلة * في جزء سهمها وما يحصل له)
(تضربه في جزء سهم الجامعة * أعني التي من بعد تلك واقعه)
(وحاصل في جزء ما تلاها * من الجوامع لمنبتهاها)
(ثم اقسم الحاصل من ذلك على * أضلاع قيراط ليدل قد جلا)
(كماضى في قسمة التقريب * قدر الذي له بلا تقريظ)

إذا أردت أن تعرف مال كل وارث من كل مسئلة على حدة استخرج به ما يخصه من
كل تركة فتكتب على ذلك الوثائق والحج فتضرب الذي له من المسئلة الاولى او غيرها
في جزء سهمها والحاصل في جزء سهم الجامعة التي نالها والحاصل في جزء سهم
الجامعة التي بعدهها وهكذا الى آخر الجوامع فحاصل الضربات كلها هو ما يخصه من
تلك المسئلة وهكذا تستخرج ما يخصه من كل مسئلة وامتحان صحة ان تجمع ذلك
المفصل فان ساوى الذي له من الجامعة الاخيرة قد صح والا فلا ففي مثال الموافقة

27	191	1	5	14	1
200	0	0	40	1	40

2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	1971	19	27	512
2	38	19	28	70	27	1890	72	27	19			

المسار المرقوم شسبا كما في صحيفة ثلاثة عشر لو أردت تفصيل ما يخص البنيت من
 مسألة على حدتها فاضرب نصيبها من المسئلة الاولى وهو ثمانية في جزء سهمها او
 ستة يحصل ثمانية واربعون تضربها في جزء سهم الجماعة الاولى وهو اثنان يحصل
 ستة وتسعون تضربها في جزء سهم الجماعة الثانية وهو اربعة يحصل ثلثاثة واربع
 وعشرون فهذا ما يخصها من الاولى فقط ثم تضرب ماله من المسئلة الثانية وهو ثمانية
 أيضا في جزء سهمها وهو واحد والحاصل في جزء سهم الجماعة التي بعدها وهو اثنان
 والحاصل وهو ستة عشر في جزء سهم الجماعة الثالثة وهو اربعة يحصل اربعة وستون
 فهو نصيبها من الميت الثاني ثم اضرب نصيبها من الثالثة وهو اثنان في تسعة
 سهمها يحصل ثمانية عشر فتضربها في جزء سهم الجماعة التي تليها وهو اربعة يحصل
 اثنان وسبعون فهو ما يخصها من الثالثة ثم اضرب نصيبها من الرابعة وهو اثنان
 في جزء سهمها وهو الخمسة والستون يحصل مائة وخمسة وتسعون فهو ما يخصها من
 الميت الرابع واذا جعت انصباؤها من الاربعة بلغت سبع مائة وخمسة عشر وهو
 ما ترثه من الجميع كما هو مرسوم في الجدول فلو كانت التركة عقارا وأردت ان تعرف
 ما يخصها من كل تركة فاقسم سهامها من كل مسألة على اضلاع قيراط الجماعة
 كما مضى في قسمة التقريب يخرج نصيبها من تلك التركة فاذا قسمت الثلثا
 والاربعة والثلثين على ستة يخرج اربعة وستون فاذا قسمتها على تسعة خرج تسعة
 وانكسر واحد فالسبعة قراريط والواحد تسع قيراط واذا قسمت الاربعة والستين
 على الستة خرج عشرة وانكسر اربعة وهي اربعة أسداس تسع قيراط ثم اقس
 العشرة على التسعة يخرج واحد وينكسر واحد فالواحد خارج القسمة قيرا
 والواحد المنكسر تسع قيراط فيكون لها من هذه التركة قيراط وتسع واربع
 اسداس تسع قيراط واذا قسمت الاثنين والسبعين على الستة خرج اثنا عشر فاقسم
 على التسعة يخرج واحد وينكسر ثلاثة فهو قيراط وثلاثة اتساع قيراط واذا قسمت
 المائة والخمسة والتسعين على الستة خرج اثنان وثلاثون وانكسر ثلاثة فهي
 ثلاثة أسداس تسع قيراط ثم اقس الاثنين والثلثين على تسعة يخرج ثلثا
 وينكسر خمسة فيكون لها من هذه التركة ثلاثة قراريط وخمسة اتساع قيرا
 وثلاثة أسداس تسع أي نصف تسع قيراط ومجموع ذلك ثلاثة عشر قيراط وتسعة
 قيراط وسدس تسع قيراط وقرس على ذلك

(وفي سوى العقار فرز الحصة بآسهم كما مضى في القسمة)

يعني ان التركة اذا كانت غير عقار فيكون تحصيل مقدار حظه من كل تركة بسهمها
 من كل مسألة كما تعمل في قسمة التركة وذلك بأحد الوجهين اللذين تقدم في مجز

لقسمة وقس على ذلك

في البحث السابع في عمل المناسجة بشباك ابن عرفة النونسي
(طريق الاختصار لابن عرفة * في وضع شبك سمان عرفة)
(ورسمه كسابق في النمط * دون جوامع به في الوسط)
(فهو به الميت جدولان * لوارثيه وسهام دان)
علم ابن عمل المناسجات بالشباك المنسوب لابن عرفة أقل عملا من الشباك المنسوب
لابن الهائم لكونه بجامعة واحدة وذلك بجوامع في غير الميتين وفي كيفية العمل به
ربعة مطالب (الاول) وضع الورثة في الجدول وهو أن تضع ورثة الاول في الجدول
الاول طولا وتضع جنب كل وارث سهامه من التصحيح في الضلع الثاني بعد رسم
لتصحيح في اعلاه ثم تضع جنب الميت الثاني من الضلع الثالث علامة على موته
وان كانت بالجمرة فهو أحسن وتضع تحته وارثه فكل وارث في بيت وجنبه سهامه
وهو كذا تفعل كلما زاد ميت فيكون كل ميت ومسئلته وورثته وانصباؤهم في
جدولين طولا ثم ان كان من ورثة الاول من يرث الثاني ايضا فضعه بازاء بنته من
نسطر الاول بصفة ارثه وان كان لا يرث من الثاني فضع جنبه صفرا وهكذا ان
كان يرث من الثالث ومن بعده أو لا يرث

(وحظ ميت قد تلاق ينقسم * يا ذاعلى مسئلة له حكم)
(يوضع صفرا فوق تلك المسئلة * وتحتها خارج قسم الحظ له)
(أما اذا لم ينقسم فوفقه * ان وافقته ضعه اذا فوفقه)
(وتحتها ووقاله وان علم * تباين في ذين فالكل رسم)
المطلب الثاني استخراج ما تضرب فيه المسائل لاستخراج الجامعة وفيه تضرب سهام
وارثه من المسائل لتحصيل انصباؤهم من الجامعة وهو أن تعرض حذا الميت الثاني
فوق مسئلته فان انقسم عليها فضع فوق مسئلته صفرا وتحتها خارج قسمه حظه
عليها وان لم ينقسم عليها وكان بينهما موافقة فضع وفقه عليها ووفقه تحتها وان كان
بينها ما ينقسم فضع كلاها عليها وكاه تحتها

(وان ترد جامعة يأسائي * فلتضرب الاولى من المسائل)
(فيموضع على الأخرى وما * يحصل في الموضوع بعد فاعلمها)
(وهو كذا المنتهى الأتي * من فوقها صفرا لا تضرب بتي)
المطلب الثالث استخراج الجامعة وهو أن تضرب المسئلة الاولى فيما وضعته على التي
عندها وما يحصل تضربه أيضا في الموضوع على التي بعد الثانية وهكذا الى آخر المسائل
لأنه لا تضرب في التي عليها فترتفع الجامعة

(واستخرج الاسهم للاحياء * والميت بالضرب على السواء)
 (فمن له في بدئها ففي الذي * وضاعته على التي تلت لذي)
 (وان يكن أيضا له في الثانية * ففي الذي من تحتها على الثانية)
 (وتضرب المجموع من هاتين * فيما على ثلاثة الشئتين)
 (أما الذي منها له في ذلك في * ماتحتها وهكذا عمل واكتف)
 (ومن له فيما عدا الاولى فذا * يضرب فيما تحتها وبعدها)
 (يضرب في الذي على ما قد تلت * وحاصل فيما يرى بعده تبت)
 (وهكذا ومن له في منتهى * مسائل فاضربه فيما تحتها)
 (بذلك تدري الانصباء الواقعة * وحيث صحت فتساوى الجامعة)

(المطلب الرابع) استخراج سهم الميت الذي تعرضه على مسئلته واستخراج سهم
 الاحياء من الورثة وكيفية ان من يكون له شيء من الاولى فقط فيضرب فيما وضع
 على التي بعدهها والحاصل فيما على التي بعدها أيضا وهكذا الى آخر المسائل وان
 له في الثانية أيضا شيء فيضرب الذي له من الاولى فيما وضعه على التي بعدها وفي
 الحاصل ثم يضرب الذي له من الثانية فيما تحتها ويجمع الحاصل الى المحفوظ ويضرب
 المجموع فيما على الثالثة ويحفظ أيضا ان كان له شيء فيها ثم يضرب الذي له منها
 تحتها ويجمع الحاصل الى المحفوظ وهكذا العمل كلما زادت مسألة له فيها شيء وان
 يكن له فيها شيء فيكون الضرب فيما على التي بعدها الى آخر المسائل ومن له شيء
 مسألة واحدة غير الاولى فهو يضرب فيما تحت تلك المسألة والحاصل يضرب فيما
 التي بعدها والحاصل الثاني يضرب فيما على التي بعدها أيضا وهكذا الى منتهىها وان
 كان له فيما بعدهها شيء فالعمل فيها كالاول اعني يضرب ماله منها فيما تحتها ويضرب
 الحاصل الى حاصل ما قبلها ويضرب فيما فوقها وهكذا ومن له في المسألة الاخيرة فقط
 شيء فذا يضرب فيما تحتها فقط وبذلك تعلم السهام وعلامة الصحة أن تساوى الانصباء
 الجامعة ولنضع المثال ليظهر به المقال

أصل المسئلة أصل المسئلة ومع عولها
 أصل المسئلة ومع عولها ٦ ٢ أصل المسئلة ٤ الجماعة
 ٢٤ ٢٧ ٢٤ ٦ ٦ ٨ ١٢٩٦

٦٥ نصف ١٣٠ سهم بنت الان	٩ ثلث ٣٧ سهم الزوجة	١ ربع ٤ سهم الاب	٤ ت	٤ اب
	تت	٣	زوجة	٤
	بنت ٢	٨	بنت ان	٨
٧١٥	٣	٨	بنت ان	٨
٢٧٤	٢			٣
٤٠		٥	شقيق	
٣٦		١	ام	
٣٦		١	م	
١٩٥	٣		زوج	

المبحث الثامن في عمل المناسخة وقسمتها تركتها شبك الازهرى فيما اذا

كان لكل ميت مال واتحد الجنس

(وقسمتها التركة في المناسخة نوعان فالاولى وذلك الراسخة)

(فما اذا كانت بمال الاول وقسمها قيسا على الماضي جلى)

ين كان في المناسخة تركة واحدة للميت الاول فقط فقسمتها على أسهم الجماعة الاخيرة
 تكون بأحد الوجهين السابقين في قسمتها التركة سواء كان فمسا ميتين أو أكثر ولو
 كان المقسوم عقارا وأردت تقريظها فترسم شيئا كما بازاء شبك المناسخة جده اوله
 الطولية بقدر ارضه قيراط الجماعة وواحد يخرج القيراط أما جده اوله العرضية
 بعدد الورثة ولخبري ذلك في الجدول الثاني لئلا يعدم الانقسام مع الموافقة في
 المناسخة أكثر من ميتين * فادقسمنها الجماعة وهي ألف ومائتان وستة وتسعون
 على مخرج القيراط اعني أربعة وعشرين يخرج أربعة وخمسون فهي قيراط الجماعة
 واذا حللنا إلى اضعه نجدها تسعة وثلاثة واثنتين اذهو مركب من تسعة في

ثلاثة بسبعة وعشرين وهي في اثنين باربعة وخمسين أو تسعة وستة وهي أيضا
نضع مخرج القيراط في رأس جدول من الشباك المريد ثم نرسم كل ضلع من المحلول
رأس جدول ونقدم التسعة ثم نجري باقي العمل المذكور في خمسة تقريبات المساء
فيكون للبنت ثلاثة عشر قيراطا وتسعا قيراط وسدس تسع قيراط وللزوجة خمس
قيراط وأربعة أسداس تسع قيراط وللشقيق ستة اتساع قيراط وأربعة أسداس
تسع قيراط وللأم ستة اتساع قيراط ومثلها للعم اذ نصيبه كنصيبها وللزوجة
ثلاثة قيراط وخمسة اتساع قيراط وثلاثة أسداس تسع قيراط وموضوعة ذلك هكذا

٦		١		٣		٤		٩		٦٥		الجماعة ط	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧		٢٤		١٦		٢٤		٦		١٢		٩٢٦	
٢٧													

٩ الجارية ط				٤		٣		٢		١	
٢ ٨ ٢٤ ١٢٨ ٤				٣٢ ٦		١٦ ٤		١٦ ٤		١٦ ٤	
								ت	٤	زوج	٤
						تت	٩		٩	بنت	٩
				تت	٩	حدة	١	٣	٣	م	٣
٠	٤	١	٨		٢			١	١	زوجة	
٠	٠	٣	١٦		٤			٢	٢	اب	
٠	٤	١	٨		٢			١	١	ام	
٠	٤	٤	٣٤		٦	٢	ابن				
٠	٤	٤	٣٤		٦	٣	ابن				
٠	٢	٢	١٢		٣	١	بنت				
٠	٣	٣	١٨	٢	زوج						
١	٥	١	٩	١	اخ						
١	٥	١	٩	١	اخ						

يمكن للزوجة قيراط واربعة أثمان
قيراط وهي نصف قيراط وللأب ثلاثة
للام قيراط ونصف وللأبن أربعة ونصف

لبن الأثر أربعة ونصف أيضا للبنت اثنان وربع وللزوج ثلاثة وثلاثة أثمان
لأخ قيراط وخمسة أثمان قيراط ونصف ثمن قيراط وللأخ الأثر مثله
(ثانية لكل ميت مال * غير الذي من سابق ينال)
(واختلفت أجناسه فله قسم * كلا على حدة ثم أضفهم)
(نصيب من مات لماله الذي * يخصه واقسمه بعدد واحد)
كان في المناسحة لكل ميت تركة خاصة به غير ماورثه من سابقه وكانت أجناسا
لغة يتعين قسمة كل تركة على حدة ثم يقسم ماخص كل ميت من سابقه على ورثته
يموت عن زوجة وثلاثة بنين وبنت ويترك ثمانية أرطال زينة ثم يموت البنت عن
بن ويترك ستة عشر دينارا فيقسم تركة الأول وتعرف ماخص البنت من الزينة وهو
لواحد فتمسكه على ورثتها كما تقسم عليهم الستة عشر دينارا

(وفي اقتصاد الجنس فاقسمه كما * في الاختلاف ان أردت فاعلم)

كانت الأثر كاب من جنس واحد وأردت قسمتها على منوال مالو كانت أجناسا
لغة فيصع ذلك فلو خلف بنتين وابنا وترك ألف دينار ثم مات إحدى البنيتين
في المسئلة وهم أخوها وأختها وعن بنت وترك خمسة عشر دينارا غير ماورثه من

أبيهما ثم مات الابن عن شقيقة وعم وترك أيضا خمسمائة دينار فضع الورثة وسهامها
وما ينالهم من التركة في جدول طويلة وتضع كل تركة في قيس جدول صاحبها
تقسم تركة الاول على ورثته بأحد الوجهين السابقين فيخص الابن خمسمائة دينار و
بنت مائتان وخمسون ثم يضم ما يخص البنت الميتة من أبيهما وهو مائتان وخمسة
الى تركتها الخاصة بها وهي خمسمائة دينار فيجتمع سبع مائة وخمسون ديناراً فاقسم
على ورثتها وهم شقيق وشقيقة وبنت فالشقيق مائتان وخمسون ديناراً والشقيقة
مائة وخمسة وعشرون ديناراً والبنت ثلاثمائة وخمسة وسبعون ديناراً ثم
ما يخص الميت الثالث وهو الابن من تركة أبيه وهو خمسمائة دينار ومن تركة اخيه
وهو مائتان وخمسون الى خمسمائة دينار تركته الخاصة به فيجتمع ألف ومائة
وخمسون تقسم على ورثته وهم شقيقة وعم فيخص الشقيقة ستمائة وخمسة وعشرون
ديناراً ويخص العم ستمائة وخمسة وعشرون ثم اجمع ما لكل وارث من جدول
التركة في جدول بعد الجامعة يجمع فيه ألفان وهذه صورة ذلك

تركة الثاني		تركة الثالث		جامعة التركة		أوقاف شريفا	
تركة الاول	٧٥٠	١٢٥٠	١٢٥٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
بنت	١	٢٥٠	٢٥٠	١	٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠
ابن	٣	٥٠٠	٣٥٠	٣	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بنت	١	٣٥٠	١٢٥٠	١	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠
بنت	٣	٣٧٥	٣٧٥	٣	٣٧٥	٣٧٥	٣٧٥
م	١	٦٢٥	٦٢٥	١	٦٢٥	٦٢٥	٦٢٥

لوارثهما كما مض عابجا
ولتضرب التجميع أعني الاولاء في مال ثلثان واقسم المحصلا
منه على تركة ميت أول * يضم خارجا لحظ من يلى
فهو وسهام وارثيه ان قسم * عليهم بدون كسر يافهم
وزم ذى السهام بعد ذالما * يبقى لوارث الذى تقسدا
وسم ما يحصل منه الجسامعه * ثم بقوس خامس كن واضعه
ولتضع المجموع من مالهما * فى قوس ضلع سادس ثم اقسما
على جميع الوارثين يافى * كالماض ما فى سادس قد ثبتنا

الازهرى فيما اذا كان لكل ميت مال غير الذى ورثه من سابقه وهو مسمى
 عمل جامعة للسائل على غير المنوال المتقدم فلو ماتت عن زوج وأخت شقيقة
 أم وتركته أربعة وعشرين دينارا ثم مات الزوج قبل قسمة التركة عن ابنين
 تسعة دنانير غير الذى ورثه من زوجته فمسئلة الميت الاول من ستة وتعول
 سانية للزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان ومسئلة الثاني من اثنين لكل
 واحدة تضع الورثة وسهامهم في أربعة جداول طويلة ثم تضرب الثمانية مسئلة
 لبقى تسعة تركة الميت الثاني يحصل اثنان وسبعون تقسمها على تركة الميت الاول
 الاربعة والعشرين فيخرج ثلاثة تضعها الى حظها الذى له من مسئلة الاول وهو
 تسعة مع ستة فهى سهام وورثة الميت الثاني تقسمها على مسئلته فتقسم عليهم
 بن كسر فلكل ابن ثلاثة ثم تجمع هذه الستة الى ما بقى لوارث الاول من مسئلته
 الثمانية وهو خمسة فتجمع احدى عشر فهى الجامعة للسائلتين فارسمها في قوس
 اول الخامس ثم تضع مجموع التركة بين وهو ثلاثة وثلاثون في قوس الضلع
 ادس ثم تقسمها على الورثة باحد الوجهين السابقة بين فيكون للشقيقة تسعة
 يروللام ستة ولكل من الابنين تسعة وهذه صورة ذلك

وهذا مثال ما اذا انقسمت السهام على
 ورثة الميت الثاني اما لو لم تنقسم فلا يخلو
 اما ان توافق مسئلتهم او تباينها وقد بينت
 حكم ذلك بقولى

٣٣	١١	٢	٩	٨	٢٤
----	----	---	---	---	----

(وان تكن لم تنقسم تلك السهام
 تضرب في المصحح الثانى تمام)
 (ان باينت أو وافقه ان وافقت
 وبعد ذلك اقسمة اتحدوا وافقت)
 (بضرب ما لهم من المصحح
 الثانى فى السهام فاعلم نتيج)

زوج	٣	ت	٣	٣	٣
فدية	٣	٣	٣	٣	٣
أم	٣	٣	٣	٣	٣
ابن	٣	٣	٣	٣	٣
ابن	٣	٣	٣	٣	٣

(وما لوارث للاول اضربا * فيه وحاصل يكون الانصبا)
 (وان يزد ميت فهذه الجامعة * مقام ما صححت بد أو اقعته)
 (ونالت تصحيحه كالشاني * وهكذا يحتبر المالان)
 انه عند عدم انقسام سهام ورثة الميت الثاني عليهم سواء وافقت مسئلتهم أو
 تم احتياج الى العمل الاتى فمثال ما اذا كانت السهام مباينة لمسائلهم لو خلاص

زوجية وثلاثة أبناء وبنات تكون تركته ثمانية دنانير ثم تموت البنت قبل
 التركة عن في المسئلة وهم امها واخوتها الثلاثة وتترك ما لا يخصها غير ما ورثته
 ابيها وهو ستة عشر ديناراً فمسئلة الاول من ثمانية للزوجة ثمنها واحد ولكل ابن اذ
 وللبنات واحد ومسئلة الثاني من ثمانية عشر للام سدها ثلاثة واسكن شقيق بن
 فتضع الورثة وسهامهم في أربعة جداول طوالة ثم تضرب ثمانية مسئلة الميت الا
 في كامل تركته الثاني التي هي ستة عشر فيحصل مائة وثمانية وعشرون فيقسم
 الحاصل على تركته الميت الاول التي هي ثمانية يخرج القسمة ستة عشر فضعها
 الواحد سهم الميت الثاني من المسئلة الاولى فيجتمع سبعة عشر فهي سهام ورثة الميت
 الثاني ولا تستقيم على مسلتهم الثمانية عشر فينشد تضرب السبعة عشر في مس
 الثاني التي هي ثمانية عشر فيحصل ثلاثمائة وستة فضعها عليهم ثم تضرب مالهم
 المسئلة في ثلاث السهام فيكون للام واحد وخمسون من ضرب ثلاثة في سبعة عشر
 واسكن شقيق خمسة وثمانون من ضرب خمسة في سبعة عشر ثم تضرب مال الكل وار
 من ورثة الاول في التصحيح الثاني أعني الثمانية عشر فالزوجة واحد في ثمانية عشر
 بثمانية عشر ولكل ابن اثنان في ثمانية عشر بستة وثلاثين ومجموع ذلك مائة و
 وعشرون ثم تضم سهام ورثة الثاني أعني الثلاثمائة والستة الى ما للورثة الا
 أعني المائة والستة والعشرين فيجتمع أربع مائة واثنان وثلاثون فهي الجماعة
 فضعها في قوس الجدول الخامس ثم ضع مجموع التركتين في قوس الجدول
 السادس وهو أربع مائة وعشرون ثم اقسما على الورثة باحد وجهي قسمة الترتيب
 المتقدمين في مبحثها فلو علمت بوجه تقرير المسائل تقسم الجماعة على أربعة وعشرين
 مجموع التركتين فيخرج ثمانية عشر فلها الى اضلاعها ثمانية وثلاثة فضعها
 جدولين بسد جدول التركات واقسم عليهم ما انصباء الورثة فيخص الام ثلاثة دنانير
 وخمسة أسداس دينار ويخص كل واحد من الاخوة ستة دنانير وأربعة أسداس
 دينار وثلاث سدس دينار وصورة ذلك هكذا

وهو ستة يجمع ستة عشر فهي الجامعة الثانية للمسائل الثلاث فضعها في قوس الحدون
الثامن ثم اجمع تركة الميت الثالث وهي خمسمائة الى المجموع اولاً وهو ألف وخمسمائة
يجمع ألفان فاقسمها على الورثة بالوجه الثاني ان أردت فتطلب النسيبة بين الشئ
عشرون بين الالفين فتجدها الموافقة بنصف الثمن فوفق الالفين مائة وخمسة
وعشرون ووفق الجامعة واحدة فتضرب مال كل وارث من الجامعة في وفق التركات
فيحصل نصيبه ولا قسمه هنا على وفق الجامعة وان كان ذلك مقتضى القسمة بالوجه
الثاني لكونه واحداً ولا يتغير بها حينئذ المقتسوم وهذه صورة ذلك

جامعة ٢٠			جامعة ٢٠			جامعة ٢٠		
المسائل ١٦			تركه ٣			تركه ٣		
٢٠٠٠ ١٦ ٢			٥٠٠			١٢ ٦٥٠٠ ٤ ١٠٠٠		
			ت			ت		
١٠٠٠ ٨ ١			ق			٦ ٢ ٣		
٣٧٥ ٣			بنات اخوت من ذوى الارحام			٣ ١ ٣		
٦٢٥ ٥ ١			بنات			٣ ٣ ٣		

المبحث التاسع في كسر التركة في المناسحة بشمال الازهرى

- (وتبسط التركة كالسكر اذا * كان بها بالضرب في مخرج ذا)
- (واجل على الحاصل ذلك الكسر * ثم اقسام المجموع تلق الجبر)
- (على النى صححت ان تباينا * اوفقه ولتضمن البائنا)
- (ايضا على مخرج ذلك الكسر * اوفقه تلق النصيب فادر)
- (والله ذوالجلال والاكرام * يسعني بالحسن في الختام)

الكسر اما ان يكون في تركه او اكثر ولذا كرر كيفية العمل مثالين الاول مثال
ما اذا كان الكسر في تركه واحدة كالومات عن زوج ثلاثة امراء وترك خمسة
دنانير وثلاث دنانير ثم مات الزوج عن ابن وبنتين وترك اربعة دنانير فالمسئلة
الاولى من اربعة للزوج الربع واحد لكل ابن واحد والنصيب والمسئلة الثانية
من اربعة للابن انسان واحد لكل بنت واحد فضع الورثة وسهامهم في اربعة جداول
طولية ثم اضرب المسئلة الاولى وهي اربعة في تركه الثاني وهي اربعة ايضاً يحصل
سبعة عشر فاقسمها على تركه الاولى وهي خمسة وثلاث بضرب الستة عشر في ثلاثة

فنضرب الاربعة مسئلة الميت الاول في التسعة بسط تركة الثاني يحصل ستة وثلاثون فتقسمها على مخرج الربع الذي هو اربعة فيخرج بالتقسمة تسعة فتقسمها بعد ضربها في الثلاثة فيخرج الثلث على بسط تركة الاول التي هي سبعة فيخرج ثلاثة وتسعة متابع تزيد ذلك على حظ الميت الثاني من المسئلة الاولى وهو واحد فيجتمع اربعة وتسعة اسباع فهي سهم الورثة الميت الثاني فاذا جمعتهما الى ما لورثة الاول وهو ثلاثة يحصل سبعة وستة اسباع فتبسط الكل من جنس الكسريان تضرب السبعة في سبعة فيخرج السبع يحصل تسعة واربعون وتحمل عليها الستة الاسباع فيجتمع خمسة وخمسون سبعة ولورثة الاول منها احدى وعشرون من ضرب ثلاثة التي لهم من مسئلة ميتهم في سبعة وينقسم ذلك عليهم والباقي اربعة وثلاثون سبعة الورثة الثاني ولا تقسم على مسئلته أعني الثلاثة وتباينها فتضرب الثلاثة في الخمسة والخمسين يحصل مائة وخمسة وستون فهي الجامعة فارسمها في قوس الجدول الخامس وأعط منها الورثة الاول احدى وعشرين مضروبة في ثلاثة بثلاثة وستين وللابن اثنتان واربعون وللبنت احدى وعشرون ولورثة الثاني اربعة وثلاثون مضروبة في ثلاثة أيضا ثمانية واثنين فللمشقيق ثمانية وستون وللشقيقة اربعة وثلاثون واجمع نصيب كل وارث من الاول والثاني تحت الجامعة فيكون للابن مائة وعشرة وللبنت خمسة وخمسون ثم اجمع التركة بين مجتمع اربعة قراريط وثلاث قراريط وربع قراريط فتضع الصحيح في قوس الجدول السادس وبعده الكسور كل كسر في جدول ثم تبسطها بضررها في مقام الثلث فيحصل اثنا عشر بضررها في مقام الربع يحصل ثمانية واربعون تحمل عليها سبعة بسط الكسرين فيجتمع خمسة وخمسون ترسمها فوق الجدول الثلاثة التي للتركتين وكسورها ثم تقسمها على الورثة بالوجه الثاني فقطالب النسبة بين الجامعة والتصحیح فتجد ما الموافقة بجزء من احدى عشر جزءا من خمس فوفق الجامعة ثلاثة ووفق البسط واحد فتضع وفق الجامعة في جدول بعد جدول الكسور ثم تقسم عليها نصيب كل وارث وما خرج تقسمه على الاربعة فيخرج الربع ثم على الثلاثة فيخرج الثلث فيخرج نصيب كل وارث من التركتين فتقسم ما للابن وهو مائة وعشرة على الثلاثة ووفق الجامعة فيخرج ستة وثلاثون وينكسر انسان فضعها تحت الثلاثة ثم اقسام الستة والاثنتين على الاربعة فيخرج تسعة بدون كسر فتضع صفرا تحت الاربعة ثم اقسام التسعة على الثلاثة فيخرج ثلاثة ضعتها تحت الصحيح المكتوب عليه ط وضع تحت الثلاثة صفرا وقس عليه البنت وهذه صورة ذلك

في فهرست المقرب نظام قسمة القيراط والكسور في التركات وعمل المنااسخات
 في بعض فوائد من شرحها

صفحة	
١	المبحث الاول في قسمة العتار بطريق تقريب المسائل
٥	قيمة في تقريب غير السقار
٦	المبحث الثاني في قسمة العتاج من التركات بالطريق المشهور
٨	المبحث الثالث في قسمة الكسور
١١	فائدة في نسبة كسر الى كسر
١٢	المبحث الرابع في عمل المناسخة بشبكاله ابن المائمه
١٦	اختصار السهام
١٧	عمل المناسخة لاكثر من منتهن
٢٣	المبحث الخامس فيما اذا صالح أحد الوراث أو باع أو وهب
٢٤	المبحث السادس في معرفة مال الكل وارث من كل تركه على حدة
٢٧	المبحث السابع في عمل المناسخة بشبكاله ابن عرفة التوفسي
٢٩	المبحث الثامن في عمل المناسخة وقسمة تركته بشبكاله الازهرى فيما اذا كان لكل ميت مال واتحد الجنس
٣٦	المبحث التاسع في كسر التركة في المناسخة بشبكاله الازهرى
٣٩	قيمة اذا أردت أن تعرف مال كل وارث من كل تركه على حدة

